49
UAE
UAE
953.i2
DIR

دولة
الأمارات العربية المتحدة

(دراسة تاريخيّة ووثائق)

إصدار: مركز الوثائق والدراسات بوزارة شؤون الرئاسة - أبوظبي
دولة الأمارات العربيّة المتحدة ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢

مركز الوثائق والدراسات
أبوظبي

UAE
953.62
DIR
49
b15869506

The United Arab Emirates.

دولة
الإمارات العربية المتحدة

A study and documents on its history, its origin, its Arab & foreign relations, and its achievements in its first year

دراسة ووثائق حول تاريخها ونشأتها وعلاقاتها
العربية والدولية وإنجازاتها في عامها الأول

Centre for Documents and Studies in the Ministry of Presidential Affairs - Abu Dhabi

إصدار: مركز الوثائق والدراسات بوزارة شؤون الرئاسة - أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢

December 1972

وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا

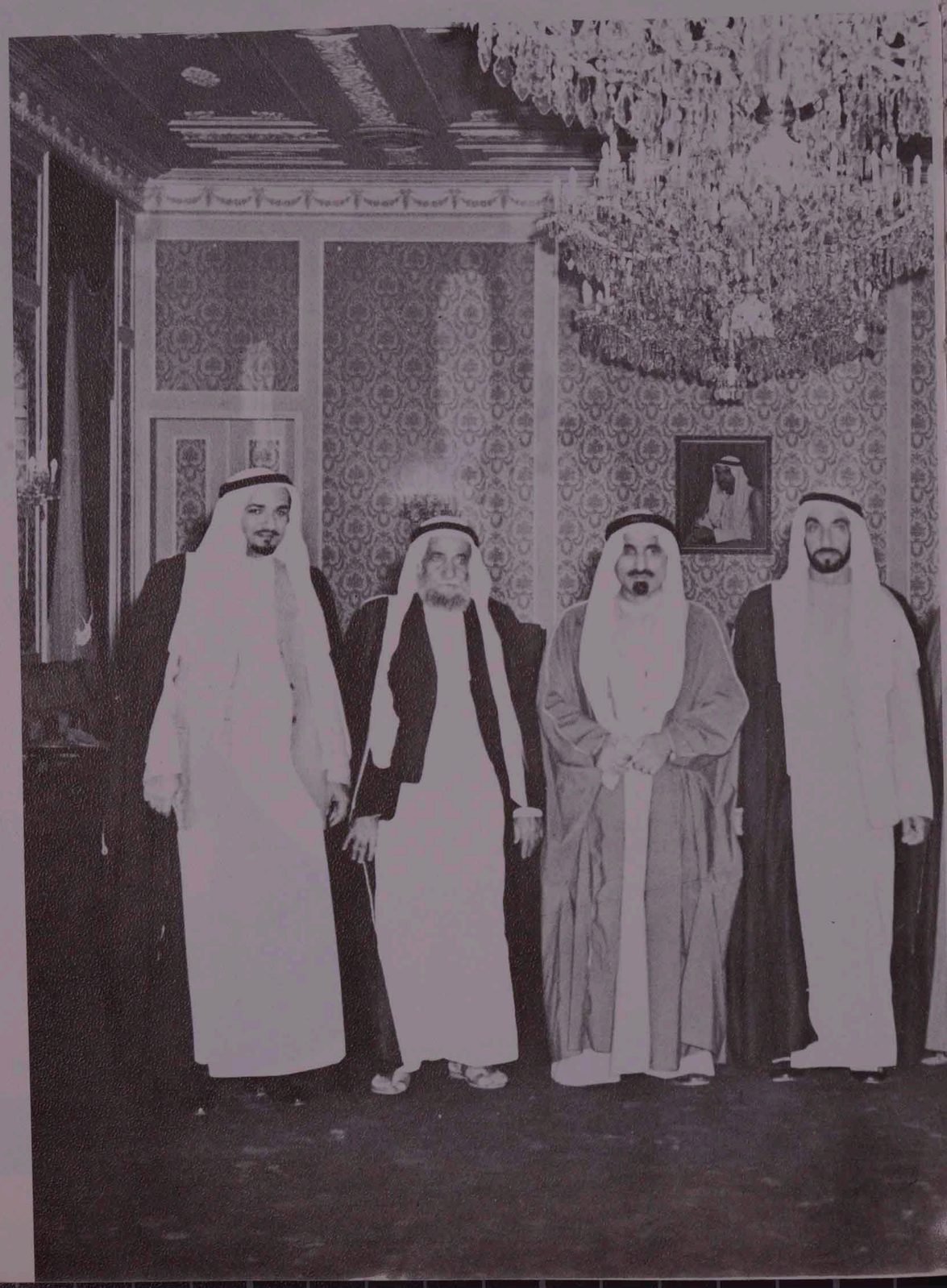

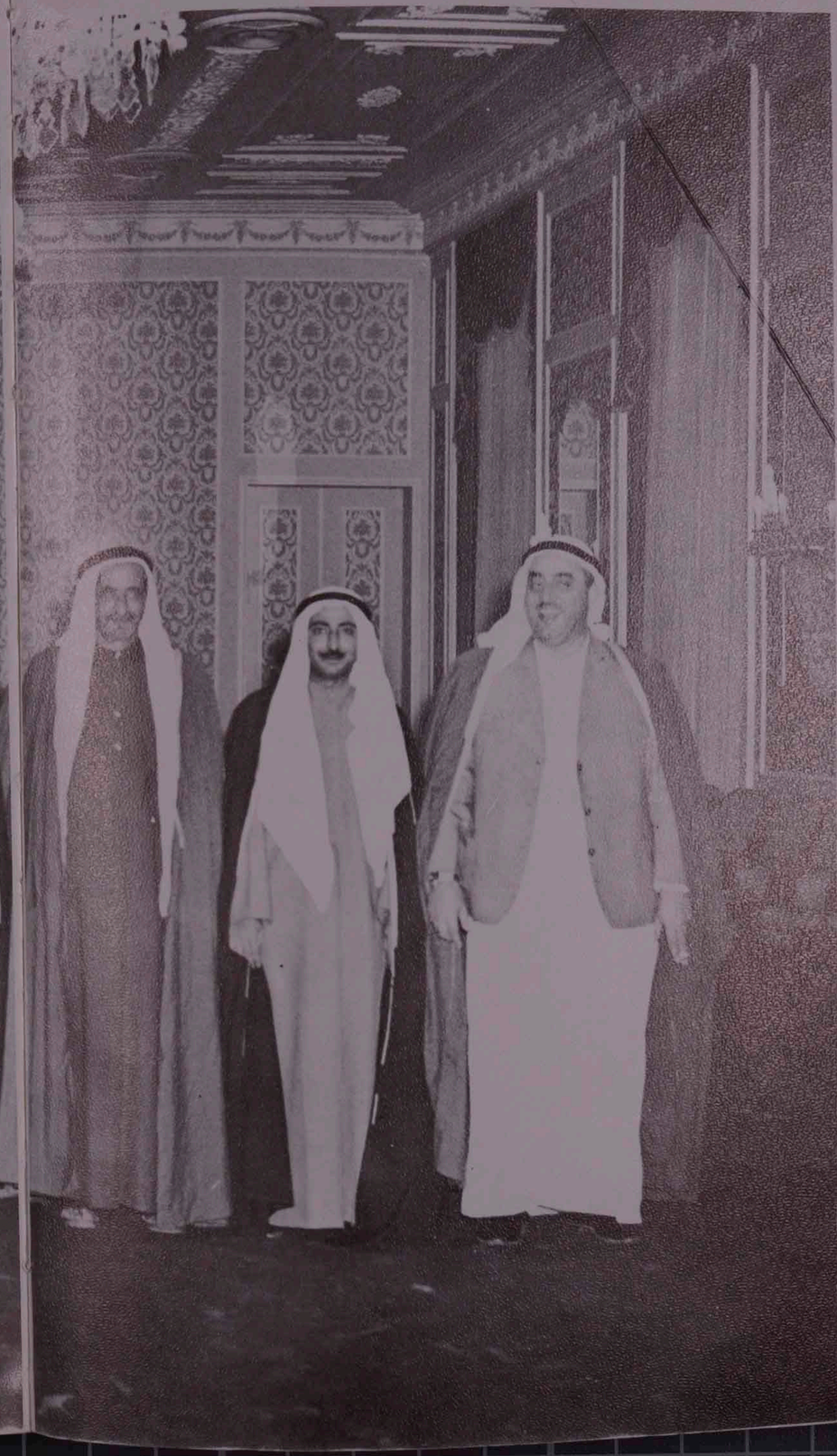

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولـــة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

يصدر هذا الكتاب بمناسبة الذكرى الأولى لقيام دولة الامارات العربية المتحدة؛ التي أعلن توقيع دستورها المؤقت بتاريخ ١٩٧١/٧/١٨ م واكتمل كيانها القانوني بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢ م .

وسبقت هذا الاعلان جهود كبيرة استغرقت ثلاثة أعوام، مرت فيها فكرة إنشاء الدولة الجديدة بأطوار مختلفة حتى ظهرت بهيئتها السباعية الحاضرة .

ثم تبعت هذا الاعلان جهود أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، لتثبيت دعائم الدولة الجديدة: إقراراً لاستقلالها، وتكوينا لأجهزة الحكم فيها، وتثبيتاً لوجودها في المجالين العربي والعالمي، وسعيا بها إلى آفاق التقدم والازدهار والتنمية الشاملة .

ومهمة هذا الكتاب هي محاولة رصد هذه المراحل جميعاً رصداً مؤيداً بالوثائق الرسمية، ليكون مرجعاً بين أيدي الدارسين لهذه الفترة من تاريخ نضال الخليج العربي والأمة العربية بصفة عامة .

وقد اشتمل الكتاب على ثلاثة فصول: خصص أولها لعرض الخطوات التاريخية لتكوين الدولة المتحدة، مع دراسة عامة لدستورها. واقتضى هذا العرض التمهيد له بسرد مجمل لتاريخ هذه المنطقة منذ فجر الإسلام حتى الآن. واختص الفصل الثاني ببيان الجهود التي بذلت لتثبيت مكانة الدولة الجديدة في العالم العربي وإرساء علاقاتها مع العالم الإسلامي والمجتمع الدولي. وأخيراً ألمّ الفصل الثالث بأبرز الإنجازات التشريعية والتنظيمية والانمائية التي حققتها الحكومة الاتحادية في العام الأول لتكوينها .

والمأمول أن يجد الباحثون في هذه الدراسة الموثقة بغيتهم لمعرفة الحقائق والأحداث التي تمثلت في قيام دولة الامارات العربية المتحدة، وقطعها الشوط الأول من مسيرتها الموفقة المباركة، في ظل القيادة الرشيدة لأصحاب السمو حكامها المخلصين، ورئيسها الكبير سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والله ولي التوفيق .

تحريراً في ٢٧ شوال سنة ١٣٩٢ هـ
٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ م

مركز الوثائق والدراسات
وزارة شؤون الرئاسة
أبو ظبي

الفصل الأوّل

خطوات تكوين الإتحاد

اولا : لمحة تاريخية .

ثانيا : الخطوات التمهيدية لاقامة الاتحاد .

ثالثا : الاتجاهات والمبادىء الرئيسية لتكوين دولة الاتحاد .

أ — ملامح رئيسية في الدستور .

ب — الدعائم التنظيمية للبناء الاتحادي .

جـ — تشكيل الاجهزة الرئيسية للدولة .

لمحة تاريخيّة

في اليوم الثاني من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١ أطلت على العالم من جنوب غرب آسيا دولة جديدة هي دولة الامارات العربية المتحدة. وكان ميلاد هذه الدولة أملاً تشوق له الشعب العربي في امارات الساحل العماني والخليج العربي. وحين تحقق هذا الأمل جاء ثمرة لمعاناة طويلة وكفاح متواصل، وجهاد دائب. وهكذا أشرقت شمس هذه الدولة الفتية التي فرحت بمولدها قلوب الملايين من العرب ورجت لها النمو والتقدم، والرفعة والازدهار، حتى تأخذ مكانها في موكب الأمة العربية والإسلامية المتطلعة إلى النهوض لاستعادة مكانتها كأمة رائدة في ميادين الحضارة، وداعية إلى الأخوة الإنسانية .

وتتمتع هذه الدولة بموقع ذي أهمية فريدة مما جعل لها مكانة خاصة في احقاب التاريخ المتتابعة، فها هنا ملتقى لعدة حضارات ومعبر لعديد من التيارات الثقافية، ومياه ضحلة الشواطىء تغري الإنسان بركوبها، وها هنا طريق بحري من أهم الطرق التجارية في العالم منذ أقدم العصور. وبفضل هذا الموقع تسنى لسكان المنطقة أن يواكبوا مسيرات كل الحضارات القديمة التي عرفتها آسيا الجنوبية .

ساحل عمان في العصر الإسلامي :

ثم كان من فضل الله على البشرية أن بعث لها محمداً ﷺ برسالة الإسلام

التي انبلج نورها من أرض الحجاز وانتشر إلى مختلف أرجاء شبه الجزيرة العربية، ومنها الساحل العماني .

ويحدثنا البلاذري، المتوفى سنة ٢٧٩ هـ عن مجيء الإسلام إلى هذه الديار بقوله :

« كان الاغلبين على عمان الازد، وكان بها من غيرهم بشر كثير في البوادي، فلما كانت سنة ثمان بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا زيد الانصاري، أحد الخزرج، وهو أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم... وبعث عمرو بن العاص السهمي إلى عبيد وجيفر ابنى الجلندي بكتاب منه يدعوهما فيه إلى الإسلام... فلما قدم أبو زيد، وعمرو عمان وجدا عبيدا وجيفرا بصحار[1] على ساحل البحر، فأوصلا كتاب النبي صلى الله عليه وسلم اليهما فاسلما ودعوا العرب هناك إلى الإسلام فأجابوا إليه ورغبوا فيه، فلم يزل عمرو وأبو زيد بعمان حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم. ويقال ان أبا زيد قدم المدينة قبل ذلك[2]، ولما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدت الأزد وعليها لقيط بن مالك ذو التاج، وانحازت إلى دبا[3] فوجه أبو بكر رضي الله عنه إليهم حذيفة بن محصن البارقي، من الأزد، وعكرمة ابن أبي جهل بن هشام المخزومي، فواقعا لقيطا ومن معه فقتلاه وسبيا من أهل دبا سبيا بعثا به إلى أبي بكر رحمه الله . ثم ان الأزد راجعت الإسلام... وولى أبو بكر رضي الله عنه حذيفة بن محصن عمان[4] ...

« ولم تزل عمان مستقيمة الأمر يؤدي أهلها صدقات أموالها، ويؤخذ ممن بها

---

(١) ما زالت بلدة صحار قائمة على ساحل خليج عمان .

(٢) أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي البلاذري. **فتوح البلدان**، تحقيق رضوان محمد رضوان (القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٩)، ص ٨٧ .

(٣) ما زالت بلدة دبا قائمة، وموقعها الآن على ساحل دولة الامارات العربية المتحدة .

(٤) البلاذري، ص ٨٧ – ٨٨ .

من الذمة جزية رؤوسهم حتى كانت خلافة الرشيد[1]... فولاها عيسى ابن جعفر ابن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس، فخرج إليها بأهل البصرة، فجعلوا يفجرون... ويسلبونهم، ويظهرون المعازف، فبلغ ذلك أهل عمان... فحاربوه ومنعوه من دخولها. ثم قدروا عليه فقتلوه وصلبوه وامتنعوا على السلطان فلم يعطوه طاعة، وولوا أمرهم رجلا منهم[2] ... وعندئذ لم يعد لدار الخلافة في بغداد سلطان على هذه المنطقة[3] .

الغزو البرتغالي :

شهدت العصور الوسطى مواجهة شبه مستمرة بين حضارتين متباينتين: الحضارة الإسلامية بعقيدتها المرتبطة بالإسلام، وبأصولها الشرقية، والحضارة المسيحية الغربية المتطورة عن الحضارة الرومانية. وقد جرت المواجهة على ثلاث جبهات، جبهة غربية كانت في أول الأمر عند جبال البرانس، بين الأندلس الإسلامية وبلاد الفرنجة المسيحية، وجبهة بحرية عبر البحر المتوسط وجزره والبلاد المطلة عليه، وجبهة شمالية على حواف هضبة الاناضول .

وحيث دب الوهن والتراجع في الجبهة الإسلامية الغربية وأوشكت شمس الأندلس على المغيب أخذ البرتغاليون والاسبان يسعون لملاحقة المسلمين في عقر دارهم، للثأر منهم، والقضاء عليهم. وكان هنري الملاح (١٣٩٤ – ١٤٦٠ م) أول من خطط لحركة الكشوف الجغرافية البرتغالية التي كان من أهدافها الوصول إلى الهند لانتزاع تجارة الشرق من أيدي المسلمين، فضلا عن محاولة الاتصال

---

(١) تولى الرشيد الخلافة بين سنتي ١٧٠ هـ – ١٩٣ هـ .

(٢) البلاذري، ص ٨٨ .

(٣) زامباور، معجم الانساب والاسرات الحاكمة في الإسلام، تحقيق زكي محمد حسن، ج ١، ص ١٩١ – ١٩٤ .

بامبراطور الحبشة المسيحية Prester John بغية تطويق العالم الإسلامي[١] ، ومهاجمة الاماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز[٢] .

وانتهت جهود هنري الملاح وجهود خلفائه بارثلو ميودياز ، وفاسكو داغاما بالالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ثم الوصول إلى الساحل الغربي للهند عام ١٤٩٨ م[٣] .

وما لبث البرتغاليون أن أشاعوا في السواحل العربية والاسلامية المطلة على بحر العرب وخليج عمان والخليج العربي ارهابا وتدميراً قل أن عرف التاريخ له نظيراً. ولكم تشمئز نفس قارىء تاريخ هذه الفترة وهو يمر على القصص المتشابهة المتكررة، والتي لا تكاد تنتهي، عن قيام البرتغاليين بالقاء الحصار على هذا الثغر العربي أو ذاك، ثم مهاجمته بالمدفعية وتدمير حصونه، واستباحته، وقتل كل من بقي على قيد الحياة من النساء والأطفال والشيوخ بعد انهيار مقاومة السكان الذين كانوا أقل تسليحا، وأقل دراية بفنون القتال. فاذا تمت عمليات النهب والقتل اشعلت النيران في البلد المنكوب حتى تدعه قاعا صفصفا ورمادا تذروه الرياح[٤] .

وكان البرتغاليون حريصين على ابقاء نفر قليل من الكهول على قيد الحياة يصلمون آذانهم ويجدعون انوفهم ثم يطردونهم إلى المدن المجاورة ليثيروا فيها الذعر والفزع، ويحملوها على التسليم دون قتال[٥] .

---

(١) انظر

Carlton J.H. Hayes, *A Political and social History of Modern Europe* (Shanghai: The The Macmillan Company, 1930). vol. I. p. 51.

(٢) Frederick Charles Danvers. *The Portoguese in India* (London. Feank Cass & Co. htd.,1966), Vol.I,p. First ed. 1894). J.A. Lorimer. Gazetteer *of the* Persian *Gulf, Oman and Central Arabia* (Calcutta. 1915). Vol. I, pt. I. P.2.

(٣) Danvers,Vol. I,pp. 33 - 50 .

(٤) Danvers,Vol. 1,pp. 155- 156. 158 - 9, 160 - 161.

(٥) Ibid., pp. 159, 161, 175.

المقاومة العربية وقيام دولة اليعاربة :

ولقد وقف سكان السواحل العربية وقفات باسلة في الذود عن حماهم وقدموا آلاف الشهداء، غير أن البرتغاليين كانوا متفوقين تفوقاً كبيراً في فن الحرب وأدواته، سواء من حيث نوع السفن وكفاءتها وتسليحها بالمدافع، أو من حيث القدرة على التخطيط والمناورة، وبذلك تمكنوا من القضاء على المقاومة الوطنية وفرضوا ظلهم الأسود في هذه الربوع، ولكن إلى حين .

وظلت الثورات ضد الطغيان البرتغالي تنشب من سنة إلى اخرى، كما ظهرت عدة حملات بحرية عثمانية نازلت البرتغاليين وكبدتهم بعض الخسائر وانتزعت منهم بعض المواقع، كما حدث عندما استولى القائد العثماني بيري بك على مسقط وطرد منها البرتغاليين سنة ١٥٥١ م ثم ألقى بالحصار على هرمز[١] ، لكنه اضطر إلى الانسحاب عندما هبت عواصف عاتية وأغرقت جانبا من اسطوله. وكما استولى القبطان علي بك على مسقط ثانية سنة ١٥٨١ م ثم أكره على الانسحاب[٢] .

واستمرت حركة المقاومة ضد البرتغاليين بين مد وجزر طوال ما يقرب من مائة وخمسين سنة. وقد تدخلت ظروف خارجية وساعدت على اضعاف قوتهم[٣] .

وفضلا عن ذلك فقد برزت في الجانب العربي زعامة جديدة استطاعت ان تقود حركة التحرير بنجاح. وما وافى منتصف القرن السابع عشر حتى كانت مياه الخليج قد طهرت من الغزاة. وتبرز أسماء ثلاثة لامعة سطرت صفحات مشرقة في سجل جهاد هذه المنطقة من أرض العرب والمسلمين: ناصر بن مرشد، وسلطان

---

(١) Lorimer, Vol. I, pt. 1. pp. 6 - 7.

(٢) Ibid., p.7.

(٣) نعني بالظروف الخارجية منافسة قوى اوربية اخرى للبرتغاليين في بحار الشرق، بالاضافة إلى فقدان البرتغال لاستقلالها حيث الحقت بالتاج الاسباني منذ سنة ١٥٨٠ م. انظر Lorimer, Vol. I, pt. 1, p. 7.

ابن سيف، وسيف بن سلطان .

وناصر بن مرشد هو مؤسس دولة اليعاربة الذي بويع بالامامة سنة ١٦٢٤م، بعد ان خلص مدينة صحار من شبح السيادة البرتغالية، كما نجح في انتزاع جلفار (رأس الخيمة الحالية) من أيدي الفرس، وأجبر البرتغاليين على دفع الجزية، كما فرض عليهم هدم حصونهم بأيديهم .

وجاء بعد ناصر خليفته سلطان بن سيف الذي تابع حركة الجهاد، وتمكن من تصفية آخر الجيوش البرتغالية في المياه العربية، بيد أنه لم يقنع بتحرير هذه الديار وحدها، بل لاحق البرتغاليين إلى قواعدهم التي أقاموها على الشواطىء الاسلامية في الهند وشرق افريقية، وواصل هو وابنه الذي خلفه في الامامة عملية المطاردة حيث انتزعوا من البرتغاليين كثيراً مما كان لهم من ممتلكات في شرق افريقية. وكان أعظم انتصار أحرزه اليعاربة على البرتغاليين حينما أفلح سيف بن سلطان في انتزاع مُمْبسه[1] من أيديهم بعد حصار دام ثلاثة وثلاثين شهرا. وتكمن أهمية هذا النصر في أنه وضع نهاية لتفوق البرتغاليين في شرق افريقيا[2]

وعمرت دولة اليعاربة فترة تزيد على مائة سنة عانت في أواخرها[3] من التفكك والصراع الداخلي[4]. وبذلك أصبح مسرح الاحداث مهيئا لظهور قوى عربية جديدة .

---

(١) تقع ممبسة على الساحل الشرقي لافريقيا في الجزء الجنوبي من ساحل جمهورية كينيا .

(٢) الدكتور جمال زكريا قاسم، دولة بو سعيد في عمان وشرق افريقيا (القاهرة ١٩٦٨) ص ٢٣ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١ – ٤٥ .

(٤) لقد شاركت قبيلة بني ياس في هذا الصراع في مراحله الأخيرة.

قوى عربية جديدة: (البو سعيد – بنوياس – القواسم) :

ما كاد النصف الأول من القرن الثامن عشر يقترب من نهايته حتى آذنت شمس دولة اليعاربة بالمغيب، حيث قامت على انقاضها دولة البو سعيد التي أسسها أحمد بن سعيد حوالي سنة ١٧٤١ م، بعد أن تزعم حركة التحرر من السيطرة الفارسية[1]. كما ظهرت في الفترة نفسها قوتان اخريان :

بنو ياس: الذين ذكر صاحب كشف الغمة أنهم كانوا يقيمون في منطقة الظفرة حوالي سنة ١٦٣٣[2]. وفي سنة ١٧٢٣ م نجد بني ياس يشاركون في الصراع الذي اندلع داخل أسرة اليعاربة حول الامامة في عمان[3]. وفي سنة ١٧٦١ م اكتشف بعض أفراد قبيلة بني ياس ماء الشرب في جزيرة أبو ظبي، ومنذئذ أصبحت هذه البقعة مكان استيطان لهم. وهكذا تأسست مدينة أبو ظبي التي لم تلبث أن غدت مقر الحكم في الامارة التي حملت اسمها[4]. وفي عام ١٨٣٣ م انتقل البوفلاسا، وهم فخذ من بني ياس، انتقلوا إلى دبي بزعامة آل مكتوم وأسسوا لهم امارة مستقلة[5].

---

(١) قاسم، ص ٤٦ ، وانظر Lorimer, vol. I,pt. 1, pp. 406 -7.

(٢) قام E.C. Ross بترجمة **كتاب كشف الغمة** إلى اللغة الانكليزية بعنوان Annals of Oman ونشر الترجمة سنة ١٨٧٤ م في مجلة *The Journal of the Asiatic Society of Bengal, Vol.* **XLIII** (1874) ووردت الاشارة إلى بني ياس في الصفحتين 163 - 162

(٣) S.B. Miles. *Countries and Tribes of the Persian Gulf* (London:1966, 2nd ed., Frank Cass & Co. Ltd.) , p. 244; Lorimer, Vol. I, pt. 1, p. 763.

وقد نشر هذا الكتاب أول مرة سنة ١٩١٩ م. كذلك اشار صاحب كشف الغمة إلى وجود بني ياس في المنطقة ومشاركتهم في هذه الأحداث حوالي سنة ١٧٢٣ م انظر الصفحتين ١٦٢ – ١٦٣ من مجلة الجمعية الاسيوية في البنغال المشار إليها فيما سبق .

(٤) Lorimer, vol. I, pt. 1, p. 763

(٥) *Ibid.* , pp. 691, 772

القواسم: أما القوة الثالثة فهي قوة القواسم، الذين اتخذوا من الشارقة ورأس الخيمة مقرا لهم. ومن هاتين القاعدتين انطلقوا إلى الدور الكبير الذي قاموا به في تاريخ المنطقة، وقد برزوا كقوة مؤثرة في أحداث المنطقة حوالي منتصف القرن الثامن عشر[١].

النفوذ الاوربي من جنيفه :

بالرغم من أن البرتغاليين هم الذين فتحوا ميدان الكشوف الجغرافية وارتادوا الطريق إلى الهند وبحار الشرق، وأقاموا أول قواعد اوربية في جنوب غرب آسيا فان هذا الميدان لم يبق حكرا لهم، إذ لم تلبث قوى اوربية أخرى ان ولجته ونافستهم فيه. وقد تدخلت عدة عوامل أدت إلى اندحار البرتغاليين في هذه الديار. فبجانب المقاومة الوطنية والثورات التي قام به العرب في الساحل العماني، والتي بُيِّنت في الصفحات السابقة، فقدت البرتغال استقلالها عام ١٥٨٠ م وضمت إلى التاج الاسباني[٢] وفي حين كان اتجاه البرتغاليين في كشوفهم إلى بحار الشرق وسواحل افريقيا الغربية والشرقية، وسواحل شبه الجزيرة العربية وشبه القارة الهندية اتجهت الكشوف الاسبانية غربا عبر المحيط الاطلسي إلى سواحل اميركا الوسطى واميركا الجنوبية، بالرغم من ان هدفها الاصيل كان الوصول إلى الهند[٣] .

ومن هنا قل اهتمام الملكية الاسبانية بتقوية وتوسيع القواعد البرتغالية التي آلت إليها بالتبعية .

أضف إلى ذلك ان دولا اوربية اخرى سارعت الخطى إلى ميدان الكشوف

---

(١) Sir Arnold T. Wilson. *The Persian Gulf* (- London. George Alen & Unwin Ltd., 3rd imp., 1959), pp. 199 - 201.

(٢) Hayes, vol. I, p 55.

(٣) *Ibid*. pp. 55 - 56.

منها الهولنديون، والفرنسيون، والانكليز[١]، ودخلت في عملية تنافس قوية مع البرتغاليين تحولت في كثير من الاحيان إلى صراع دموي. وقد تعاون الانكليز مع الفرس والهولنديين في بادىء الأمر ضد البرتغاليين[٢]، ثم جاءت الانتفاضة العربية الاسلامية بقيادة اليعاربة فاجهزت على آخر معاقل النفوذ البرتغالي[٣]. وما لبث الصراع ان اندلع بين الانكليز والهولنديين والفرنسيين واستطاعت بريطانيا ان تخرج منه ظافرة. وقبل أن ينتصف القرن التاسع عشر كانت بريطانيا هي القوة المسيطرة الوحيدة في منطقة الخليج العربي. ولا يتسع المجال هنا للتحدث عن هذا التنافس والصراع بين القوى الاوربية بالتفصيل[٤]. ومهما يكن من أمر فقد اصطدم النفوذ البريطاني الذي خرج من ذلك التنافس والصراع منتصراً، اصطدم بالقوى العربية الموجودة في المنطقة وذلك تحت شعار حماية التجارة البريطانية ومكافحة القرصنة وتجارة السلاح وتجارة الرقيق[٥] .

شبهة القرصنة :

ويهمنا في هذا المقام ان نناقش تلك التهمة التي الصقت بعرب الخليج وظلت تردد وتشاع ردحا من الزمن حتى دخلت على بعض مؤرخي العرب المحدثين، ونعني بها « اتهام عرب الساحل العماني بالقرصنة » .

---

(١) *Ibid*, pp. 58 - 60, 299 - 302, 319
وانظر Wilson, p.128 - 170

(٢) Wilson, pp. 143 - 152, 160, Lorimer, vol. I, pt I, pp. 23 -31

(٣) انظر ما سبق، ص وانظر Lorimer vol . I, pt. I, pp. 400 -407

(٤) انظر Lorimer, vol I, pt. I, pp. 46 -47

(٥) Wilson, pp. 182 - 204, 213 - 230
وانظر Lorimer, vol. I, pt. I, pp. 633 -643, 701, 725

جاء البرتغاليون إلى هذه الديار منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي لينتزعوا التجارة من أيدي أهلها وليفرضوا سيطرتهم على هذه الربوع. وقد أذاق البرتغاليون أهالي المنطقة صنوفاً من الأذى والدمار مريعة. وكان من أهم الدوافع إلى هذه القسوة عصبية دينية متطرفة، وشعور بالتباين بين عقيدتين وحضارتين وجنسين وتاريخين .

وإذا كان عرب الخليج والسواحل الجنوبية للجزيرة العربية قد اضطروا إلى التزام مواقف المدافعين ثم الثائرين الذين احتلت بلادهم، فلا غرو ان يهاجموا العدو الغازي المغتصب بكل وسيلة وفي كل الاحوال، وينتهزوا لذلك كل فرصة سانحة .

وإذا كنا اليوم – في أواخر القرن العشرين – نشعر بترابط شعوب العالم وبقوة الاتجاه العالمي، وننتمي إلى المنظمات الدولية ونلتزم بمواثيقها ونتعاون مع عدد كبير من دول العالم في شتى المجالات، وإذا كانت الصداقة قد حلت محل العداوة بيننا وبين دول كانت في الماضي تسبب لنا الكثير من الاذى فان الحال لم تكن كذلك في القرن الماضي وما قبله .

وإذا كان البرتغاليون قد طردوا من الخليج خلال القرن السابع عشر فان ذكريات مآسيهم لم ترم، بل ظلت عالقة بالاذهان، دفينة في أعماق النفوس .

والاوربيون الذين خلفوا البرتغاليين كانوا في نظر عرب القرنين السابع عشر والثامن عشر غرباء عن المنطقة، جاؤا ينافسون أهلها ويحرمونهم من السيطرة على التجارة في ديارهم أي أنهم كانوا امتدادا للبرتغاليين، وكذلك كان هؤلاء الاوربيون في نظر أنفسهم، كانوا يعتبرون أنفسهم مستعمرين، هممم الاول مصالحهم القومية بالذات .

فكان طبيعياً – والحالة هذه – أن يلجأ العربي، العاجز عن المواجهة مع هذه

القوة الغلابة، أن يلجأ إلى مهاجمة هؤلاء الذين اعتبرهم امتدادا للوجود البرتغالي الاوربي المسيحي كلما وجد سفينة أو بضع سفن يستطيع ضربها .

لقد كان عرب الخليج يعتبرون أية ضربة توجه إلى هذه العناصر نوعا من الجهاد، بينما كان الاوربيون يسمونه قرصنة، وكل يفسر الأمور تبعاً لهواه .

ومما يعضد ما نذهب إليه أن مسلمي الأندلس، عندما طردهم الاسبان أواخر القرن الخامس عشر، أخذوا يغيرون على السفن الاوربية في البحر استمرارا في حركة الجهاد، وكأنَّ استمرار الاشتباكات يعطيهم شعوراً بأنهم ما زالوا متشبثين ببلادهم التي انتزعت منهم، ينازعون عليها عدوهم. ومع ذلك فقد سماهم الاوربيون قراصنة[1] .

وعندما اغتصب الصهاينة فلسطين، وتشبث الفلسطينيون بها بالاستمرار في مناوشة الغاصبين، ومنازعتهم وعدم التسليم لهم بأرضهم سارعت اسرائيل باطلاق تسميات مساوية للقب « القرصنة » فاطلقت عليهم لقب « المخربين » أو « الارهابيين ».ويبدو أن عرب الخليج كان يدفعهم شعور داخلي بضرورة الاستمرار في مناوشة القوى الاجنبية التي طرأت على المنطقة لأنه كان واضحا لهم ان انعدام المناوشة يعني التنازل تماما عن حقهم في الحرية والسيادة في ديارهم. وإذ عزت عليهم المواجهة الشاملة فليس أقل من ان يوجهوا ضربة صغيرة هنا وأخرى هناك بين الحين والآخر .

ومما يعضد هذا الرأي حول شبهة القرصنة كذلك ما قاله المستر واردن (Mr. F. Warden) الذي كان يشغل منصب السكرتير الأول لحكومة بومباي، وذلك يوم ١٨١٩/٨/١٢م معترضا على اتهام عرب الساحل العماني بالقرصنة: « ان نتيجة أبحاثي قد بينت

---

(١) انظر الدكتور صلاح العقاد، **المغرب العربي** (القاهرة مكتبة الانجلو، ١٩٦٩)، ص ١٦ و ١٩ .

هذه الحقيقة الهامة، وهي ان القرصنة ليست أصيلة في أرض وسواحل الخليج الفارسي (العربي)...

« وان المضايقات التي تتعرض لها السفن البريطانية يجب ان تعزى لتدخل الحكومة البريطانية في شئون الخليج المحلية تدخلا لا مبرر له[1] .

ومهما يكن من أمر فقد تمكنت بريطانيا من حمل شيوخ الساحل العماني على التوقيع على معاهدة سنة ١٨٢٠ م، تلك المعاهدة التي أعطت الوجود البريطاني سنداً قانونياً تعاقدياً، وان كان أحد الطرفين قد قبله اضطراراً. وتلت هذه المعاهدة سلسلة من الاتفاقيات التي دعمت نفوذ بريطانيا في منطقة الخليج بكاملها[2] .

---

(١) Lorimer, vol. I, pt. I A, pp. 659 - 660

(٢) Lorimer, vol. I, pt. I, pp. 670 - 3, 719, 736 - 9, 784 - 6, 696 - 698,

الخطواتُ التمهيدِيَّة لِقيَامِ الامَاراتِ العَربيَّة المتحِدَة

لكن الزمن دار دورته، وأخذت الشعوب تتطلع إلى التحرر والاستقلال فشهد النصف الأول من هذا القرن استقلال عدد من الاقطار العربية، وامتدت الحركة الاستقلالية إلى بلدان الشمال الافريقي، وغدت تيارا عالمياً غلابا وما لبثت ان وصلت إلى الجنوب العربي. وهنا كان لا بد ان تستمر شمس الحرية في مد شعاعها، وان يصل التيار الاستقلالي إلى مداه .

ثم جاء اعلان حكومة العمال البريطانية عن عزمها على انهاء الوجود العسكري البريطاني شرق السويس عاملا حاسما، حيث كان لا بد من تنظيم جديد[1] يملأ الفراغ الذي يتركه الانسحاب البريطاني. وأصبح واجب ابناء المنطقة ان يملاؤا هذا الفراغ هم أنفسهم، وهكذا تمهد السبيل للوليد المنتظر .

الميلاد :

بدأ التمهيد العملي لاقامة دولة الامارات العربية المتحدة منذ أوائل عام ١٩٦٨. ولم تكن الدول العربية الشقيقة بعيدة عن هذه الجهود، ولم تكتف بمجرد العواطف والدعوات، بل شجعت وأيدت، وحاولت المشاركة في انجاز هذا البناء .

---

(١) معالي الاستاذ أحمد خليفة السويدي « السويدي يتحدث عن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة » **الاتحاد** ٧ سبتمبر ١٩٧٢، ص ٤ .

والحقيقة ان اهتمام الدول العربية بمصير منطقة الخليج العربي قد سبق مرحلة التمهيد لقيام دولة الامارات العربية المتحدة بسنوات طويلة. ففي أعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ثم ١٩٦٤ اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعاته عدة قرارات وتوصيات لتأكيد عروبة منطقة الخليج العربي، وحقها في الاستقلال الكامل .

كما تبع هذا نشاط ملموس تمثل في قيام وفود وبعثات عربية رسمية بزيارة المنطقة والاتصال بحكامها، ووضع بعض المشاريع العربية للتنمية والتطوير الاقتصادي والثقافي والاجتماعي[1] .

فلم يكن غريباً – والحالة هذه – ان تهتم الدول العربية بمصير امارات الخليج اهتماما أكبر بعد ان أعلنت بريطانيا عن عزمها على الانسحاب من شرق السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١ م. وكانت جولة وزير خارجية الكويت التي زار خلالها امارات الخليج في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، من أول أمثلة المبادرات العربية الرسمية في مرحلة التمهيد لاعلان استقلال امارات الخليج العربي[2]. وقد عكست الصحافة العربية اهتمام الشعوب العربية باستقلال الامارات العربية وكتبت في ذلك العديد من المقالات والتعليقات[3] .

الاتحاد الثنائي :

وإذ كثر الحديث عن مستقبل امارات الخليج وترددت المقترحات والتصريحات والتنبؤات في المحافل العربية خارج الامارات فقد كان طبيعا أن يحس أبناء المنطقة

---

(١) محمد علي رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر (القاهرة: ١٩٧٢)، جـ١ ص ٣٢٩ – ٣٥٠ .
(٢) الدكتور وحيد رأفت، **دراسة ووثائق حول اتحاد الامارات العربية في الخليج** (القاهرة، ١٩٧١) ص ٢ – ٣ .
(٣) انظر جريدة **الرأي العام** الكويتية عدد ١٩٦٨/١/١٨ وجريدة **الاهرام** القاهرية، عدد ١٩٦٨/١/١٩ .

بضرورة رسم أُسس مستقبلهم بأيديهم، وعدم ترك تشكيل هذا المستقبل للمصادفات والمؤثرات الخارجية .

وجاءت أول خطوة عملية تمهيدية ومفاجئة على يد سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأخيه سمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم، حاكمي أبو ظبي ودبي، عندما أعلنا في بيان مشترك صدر في دبي في الثامن عشر من شباط (فبراير) ١٩٦٨ م قيام اتحاد فدرالي بين امارتيهما، ودعوا امارات ساحل عمان الخمس الباقية وامارتي البحرين وقطر للانضمام إلى الاتحاد وفيما يلي نص ذلك البيان التاريخي :

بسم الله الرحمن الرحيم

« في هذا اليوم الاحد الواقع في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨، الموافق ٢٠ ذو القعدة سنة ١٣٨٧ ، اجتمع حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم امارة أبو ظبي، مع أخيه صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم امارة دبي لمتابعة ابحاثهما بشأن مستقبل المنطقة بقصد الاتفاق على أسس توحيدها، لضمان المحافظة على الاستقرار فيها وتحقيق المستقبل الافضل لشعبها .

وفي سبيل تحقيق أماني شعب المنطقة وتلبية رغباته فقد تم الاتفاق والرضا بحمده تعالى بينهما على ما يلي :

١ – تكوين اتحاد يضم البلدين له علم واحد، وتناط به المسائل التالية :
أ – الشئون الخارجية .
ب – الدفاع والامن الداخلي في حالة الضرورة .
ج – الخدمات، كالصحة والتعليم .
د – الجنسية والهجرة .

٢ – يناط بالاتحاد السلطة التشريعية في الشئون الموكولة للاتحاد وفي المسائل المشتركة التي يتم الاتفاق عليها .

٣ – الشئون التي لم توكل للاتحاد بموجب هذا الاتفاق تكون من اختصاص حكومة كل بلد .

٤ – كما اتفق الحاكمان على دعوة اخوانهما اصحاب السمو حكام الامارات المتصالحة الاخرى لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه ومن ثم دعوة صاحبي العظمة حاكمي قطر والبحرين، للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك .

ومن الواضح لمن يقرأ نصوص هذا الاتفاق الذي تضمنه بيان ١٨ فبراير ١٩٦٨ أنه كان خطوة متقدمة على الطريق لتشجيع حكام الامارات الاخرى، ودعوتهم إلى الانضمام إلى الاتحاد والمشاركة في بنائه، وذلك يبدو بجلاء في المادة الرابعة والأخيرة .

زايد بن سلطان آل نهيان
حاكم امارة أبو ظبي

بن سعيد المكتوم
حاكم امارة دبي

اتحاد الامارات التسع :

وبعد هذه الخطوة بدا وكأنَّ الأمور تسير في الاتجاه الذي ترجوه الأمة ويرجوه كل المخلصين، إذ ما لبث ان انعقد مؤتمر عام في دبي في الفترة الواقعة بين الخامس والعشرين والسابع والعشرين من شهر شباط (فبراير) ١٩٦٨ ضم حكام الامارات الخليجية التسع ، حيث شارك حاكما قطر والبحرين اخوانهما حكام امارات ساحل عمان بحث موضوع انشاء اتحاد فدرالي يضم هذه الامارات جميعا .

وقد اختتم المؤتمر ببيان مشترك صدر في السابع والعشرين من الشهر المذكور جاء فيه :

« بناء على اتفاق سابق تم بين جميع حكام امارات الخليج العربي لعقد

سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مع سمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم بمناسبة اعلان الاتحاد الثنائي

مؤتمر منهم ومن الوفود المرافقة لهم بدبي يوم الاحد ٢٦ ذي القعدة ١٣٨٧ هـ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٨ م، عقد المؤتمر الاول لحكام الامارات العربية في الخليج العربي بدبي في المدة ما بين اليوم السادس والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧ هـ الموافق لليوم الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ م واليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧ هـ الموافق لليوم السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ م .

ولقد كان الترحيب الأخوي الحار الذي استقبل به شعب دبي حكام الامارات والروح الوطنية المتأججة التي أيدت بها شعوب المنطقة بأسرها قرار عقد المؤتمر لاستعراض الموقف الراهن في الخليج العربي وللتذاكر حول خير الوسائل لضم الصفوف وتوحيد الكلمة وتحقيق تعاون وثيق بين الامارات العربية في الخليج العربي تأميناً لصلاح حاضرها وازدهار مستقبلها أوضح دليل على عمق الروابط التي تجمع بين شعوب هذه الامارات باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير وأسطع برهان على تصميمها على سلوك انجع الطرق لبلوغ أمانيها في الفوز بأوفر قسط من العزة والمنعة والرخاء والرفاه .

وفي جو مفعم بالاخوة والمحبة والتفاهم، استعرض الحكام العلاقات القوية العديدة التي تصل بين شعوبهم الشقيقة وتدارسوا شئونها العامة ومصالحها المشتركة، وتعاهدوا على ضرورة المبادرة بعزم واصرار إلى توثيق التآزر بين شعوبهم في كل الميادين، ودعم تكاتفها بجميع الوسائل، وتوجيه جهودهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا الى التعاون على النهوض بمستويات بلادهم في شتى المجالات وضمان مستقبل زاهر لها في مختلف النواحي، وتعزيز أمنها لتوحيد سياستها العامة، وصيانة سلامتها بضمان الدفاع الجماعي عنها وفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة وميثاق الجامعة العربية .

وتحقيقاً لهذه الاهداف العليا التي تصبو إليها أماني الشعوب العربية في الخليج العربي وترنو لها آمال الأمة العربية جميعا في كل جزء من أجزاء الوطن العربي

الكبير وقع الحكام الاتفاقية المرفق بهذا البيان نصُّها .

وحكام الامارات العربية في الخليج العربي إذ يعلنون هذه الاتفاقية يشعرون بسعادة سابغة وهناءة بالغة بهذه الخطوة الايجابية المباركة لجمع شمل العرب في الخليج العربي تدعيما لعروبتهم وتثبيتا لكيانهم وضمانا لتقدمهم وشامل نهضتهم ويسألون الله جلَّ وعلا ان يكتب لهذه الخطوة أكمل النجاح وان يحيطها بفضل عنايته، وان يبارك جهودهم المشتركة في سبيل خير شعوبهم الشقيقة والأمة العربية جمعاء .

صدر في دبي
بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٧ هـ
الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ م

توقيعات أصحاب السمو
حكام الامارات التسع

هذا، وقد نصت الاتفاقية الملحقة بهذا البيان على تشكيل « مجلس أعلى » يضم حكام الامارات التسع، وهيئة تنفيذية تعرف باسم « مجلس الاتحاد » مهمتها معاونة المجلس الأعلى، كما نصت على تشكيل محكمة عليا، وتناولت جوانب أخرى في سبيل تطوير الاتحاد .

وقوبلت اتفاقية دبي هذه بترحيب من الدول العربية وتلقى الشيوخ برقيات التهاني من سمو أمير دولة الكويت. وفضلا عن ذلك فقد رحبت الهيئات الشعبية في المملكة الاردنية الهاشمية وفي الجمهورية العراقية بهذه الخطوة، كما ان جريدة الاهرام القاهرية، شبه الرسمية، التي تعكس عادة وجهة نظر الحكومة المصرية كتبت مقالا مطولا في اليوم الاول من آذار (مارس) ١٩٦٨ نوهت فيه بقيام الاتحاد وأهميته بشكل ايجابي[1] .

---

(١) رأفت، ص ٨ – ١١ .

وهكذا بدا وكأن انشاء الاتحاد ونموه سيطرد بيسر وسهولة، وتطلعت النفوس إلى اليوم الذي يكتمل فيه البناء وتستوي الشجرة الباسقة جنية الثمار .

جهود المجلس الاعلى :

وبعد هذا اللقاء التمهيدي للحُكام التأم عقد المجلس الاعلى في أربع دورات، اولاها في أبو ظبي في الفترة بين ٢٥ و ٢٦ ايار (مايو) ١٩٦٨ حيث برزت بعض العقبات التي استلزمت قيام وزير خارجية الكويت بجولة ثانية بغية تذليلها (٢٢ – ٢٧ حزيران ١٩٦٨). وقد استأنف المجلس اجتماعاته في ٦ و ٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ ، وكان من ضمن قراراته انتخاب سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيسا لدورته الاولى .

وعقد المجلس الأعلى دورته الثانية في الدوحة في الفترة ٢٠–١٩٦٨/١٠/٢٢ أما الدورة الثالثة فقد عقدت في الدوحة أيضاً، بين ١٠ و ١٩٦٩/٥/١٤ . وبعد ذلك انعقدت الدورة الرابعة في أبو ظبي بين ٢١–١٩٦٩/١٠/٢٥ .

وقبل ان تكتمل هذه الدورة الاخيرة كان المجلس قد بدأ يواجه صعوبات كبيرة في مهمته. ورغم كل الجهود التي بذلت لانقاذ الموقف فقد جرت الرياح بما لم تشته السفن[1] .

وكانت الكويت قد بذلت مساعيها الحميدة، وجاء وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد يحمل رسالة من أمير دولة الكويت إلى المجلس الأعلى « تحث على الاتحاد وتعلن تأييد الكويت الكامل لاتحاد الامارات العربية[2] » .

---

(١) رأفت، ص ١٢١ .

(٢) جريدة **الاتحاد** ١٩٦٩/١٠/٣٠ .

وحتى يحافظ المجلس على بقية الأمل في نفوس المتطلعين إلى الاتحاد أصدر بيانا جاء فيه أنه قرر « تأجيل اجتماعه الحالي، وارجاء بحث ما تبقى من جدول الأعمال إلى الاجتماع الثاني من الدورة الرابعة في أبي ظبي في موعد لا يجاوز اسبوعين من تاريخ هذا البيان[1] » .

وتطبيقا لذلك وجه سمو الشيخ زايد الدعوة لاخوانه الحكام للاجتماع في الخامس من نوفمبر ١٩٦٩ ، بيد أن امارات خمسا (البحرين، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة) فقط هي التي وافقت على حضور الاجتماع. ومالت قطر إلى عدم الموافقة مقترحة ضرورة التفاهم التمهيدي قبل انعقاد المجلس الاعلى[2] .

المسعى السعودي الكويتي :

وقد جاء وفد سعودي كويتي مشترك زار الامارات في شهر يناير ١٩٧١ في محاولة لانجاح فكرة الاتحاد التساعي. وكان على رأس الوفد المشترك سمو الأمير نواف بن عبد العزيز آل سعود، وسمو الشيخ صباح الأحمد الصباح .

وقد حمل الوفد رسالتين إلى سمو الشيخ زايد من جلالة الملك فيصل وسمو الشيخ صباح السالم الصباح، تضمنتا وجهة نظر العاهلين وقناعتهما بأهمية قيام الاتحاد باعتباره الركيزة الاساسية لسلامة المنطقة ومصلحة الامارات ومنطقة الخليج بصورة عامـة .

وفي نهاية المحادثات أدلى المتحدث الرسمي باسم الوفد المشترك بتصريح جاء فيه « انه في سلسلة اللقاءات التي تمت مع عظمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وسمو الأمير نواف ومعالي الشيخ صباح سلم الوفد لعظمته رسالتين شخصيتين من

---

(١) **المصدر نفسه**. وكان صدور البيان المعني في ١٩٦٩/١٠/٢٥ .

(٢) رأفت، ص ١٢٤ – ١٢٥ .

جلالة الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية وسمو الشيخ صباح السالم أمير دولة الكويت. وقد ساد... جو من التعاون في دراسة المواضيع التي طرحت للبحث[1] ».

اتجاه البحرين وقطر نحو الاستقلال :

وبعد انتهاء جولة الوفد السعودي الكويتي المشترك وصلت إلى حكومة أبو ظبي معلومات مفادها ان بعض الامارات تفكر جديا في الاستقلال منفردة في أوائل شهر مايو ١٩٧١ . وحيث ان وصول هذه المعلومات قد حدث بطريقة غير رسمية فقد أوفد سمو الشيخ زايد كلا من الأستاذ أحمد خليفة السويدي والدكتور عدنان الباجه حتي إلى قطر والبحرين لاستطلاع الموقف عن كثب. ورغم ان المسئولين في الامارتين أكدوا للوفد تمسكهم بالاتحاد فقد ظهر واضحا تمسك كل منهم باشتراطاته، سيما فيما يتعلق بمكان العاصمة الاتحادية ونسبة تمثيل كل امارة[2]. وحاول وفد أبو ظبي ان يستشف امكانات عقد اجتماع للمجلس الاعلى لحكام الامارات، لكن الاشقاء في البحرين وقطر بينوا أنه ما لم تذلل الصعاب وتُزل الخلافات في وجهات النظر قبل عقد مثل هذا الاجتماع فالأفضل عدم عقده .

وبذل الوفد كل جهد ممكن لتقريب وجهات النظر بين الاشقاء في الامارتين ثم عاد إلى أبو ظبي وقدم تقريرا لسمو الشيخ زايد عن نتيجة اتصالاته .

ولم تمض على عودة الوفد إلى أبو ظبي سوى فترة وجيزة حتى أبلغت حكومة البحرين حكومة أبو ظبي بأنها، أي البحرين، تفضل اعلان الاستقلال المنفرد .

---

(١) **الاتحاد** ١٩٧١/١/٢١ .

(٢) كان موضوع مقر عاصمة الاتحاد، وعدد ممثلي كل امارة في المجلس الوطني الاتحادي، من أبرز العقبات التي عطلت مشروع الاتحاد التساعي .

وهكذا لم يبق أمام حكام امارات الساحل العماني مناص من البدء في التفكير في الاتحاد السباعي[1] .

لقد اعلن حكام أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة اتفاقهم على اقامة دولة الامارات العربية المتحدة يوم ١٨ تموز (يوليو) ١٩٧١ م بينما أعلنت امارة البحرين استقلالها يوم ١٤ آب (اغسطس) ١٩٧١ ، وأعلنت امارة قطر الاستقلال يوم أول ايلول[2] (سبتمبر) ١٩٧١ م .

وقد تناول المؤرخ العربي الدكتور صلاح العقاد هذه الفترة الحرجة من الاتصالات في بحث نشره في مجلة **السياسة الدولية** القاهرية في عددها رقم (٢٦) الصادر في اكتوبر ١٩٧١ فقال انه كان « واضحا منذ بداية عام ١٩٧٠ أن كلا من قطر والبحرين تتجه نحو اعلان استقلالها كدولة قائمة بذاتها. وقد دللت امارة البحرين على اتجاهها الجديد حينما انشأت مجلس دولة في أوائل سنة ١٩٧٠ يعد بمثابة نواة لمجلس وزراء؛ فقد خصصت دائرتين للخارجية والدفاع. ولم تلبث لجنة تقصي الحقائق التابعة للامم المتحدة ان نشرت تقريرها الذي يؤكد اجماع سكان البحرين على عدم الانضمام إلى ايران، والميل إلى اعلان الاستقلال أو الالتحاق باتحاد يضم امارات الخليج العربية. وقد اعترفت ايران بنتائج هذا التقرير. وبذا أصبح الباب مفتوحا أمام حاكم البحرين للاختيار بين الاستقلال والانضمام إلى الاتحاد. وقد اختار الاستقلال الذي أعلن في ١٤ اغسطس الماضي[3] .

أما الدكتور وحيد رأفت، الذي اختارته الامارات خبيرا دستورياً محايداً فقد

---

(١) انظر حديث معالي الأستاذ أحمد خليفة السويدي، جريدة **الاتحاد** ١٩٧٢/٩/٧ .

(٢) اعتبر يوم ٣ أيلول (سبتمبر) يوم الاستقلال رسميا، انظر **الجريدة الرسمية** لحكومة قطر، العدد ٨ ، السنة الحادية عشرة ١٩٧١/٩/٢١ ص ٣ .

(٣) الدكتور صلاح العقاد « اتحاد امارات الخليج العربي »، **السياسة الدولية** المجلد ٧ (١٩٧١)، ص ٨٩٦ .

قال بعد موافقة مجلس الأمن الدولي في ١٢ مايو ١٩٧٠ على تقرير مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة الذي أكد عدم رغبة سكان البحرين في الانضمام إلى ايران: ان « النزعة الاستقلالية أصبحت أقوى الآن منها في أي وقت مضى لدى البحرين بعد تسوية مشكلتها، ولدى قطر التي لا يمكن ان ترضى بأن تكون دون البحرين مكانة واستقلالا[١] .

وربما يكون الدكتور رأفت قد توصل إلى هذا الاستنتاج أثر اعلان سمو حاكم البحرين انشاء « مجلس دولة » يتألف من رئيس واثني عشر عضوا يعينون ويعفون بمراسيم لتولي السلطة التنفيذية، واعادة تنظيم الدوائر الحكومية بجعلها احدى عشرة دائرة، خصصت دائرتان منها للخارجية والدفاع. فقد كتب الدكتور رأفت معلقا على ذلك بقوله :

« وشعر المراقبون للاحداث ان هذه المراسيم ... في المجال الداخلي لا بد وان تكون مقدمة لتطور آخر على المستوى الدولي، خاصة بعد انشاء دائرة للدفاع وأخرى للخارجية، وصدق توقعهم[٢] ... » .

أما في قطر فقد أعلن سمو الشيخ أحمد بن علي آل ثاني في ٢ أبريل ١٩٧٠ دستورا جديداً نص في مادته الاولى على ان قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وأنها عضو في اتحاد الامارات العربية[٣] وقد استنتج الدكتور وحيد رأفت، الخبير الدستوري، ان المقصود من العبارة الأخيرة « هو تطمين اولئك الذين قد يرون في اعلان استقلال قطر وسيادتها ما يوحي بقرب انفصالها عن الاتحاد. ورغم هذه العبارة المطمئنة تساءل البعض: أيمكن التوفيق بين هذا الدستور العصري

---

(١) رأفت، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) رأفت، ص ١٣١ .

(٣) حكومة قطر، الجريدة الرسمية، العدد ٤، السنة العاشرة، ٢ أبريل ١٩٧٠ م، ص ٨ .

وانطلاقاته وبين التقيد باحكام اتفاقية الاتحاد ودستوره المنتظر[١] » .

وبالرغم من ان دستور قطر المؤقت الصادر في ١٩٧٠/٤/٢ نص « على ان يعمل به بعد تسعين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية[٢] ، فقد اصدر حاكم قطر مرسوماً بتشكيل أول وزارة قطرية وفقا لاحكام الدستور المؤقت في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٧٠ [٣] .

ومع ان حكومة قطر حرصت على ان تؤكد رغبتها في اقامة الاتحاد التساعي فان سمو الشيخ خليفة بن حمد، ولي عهد قطر آنذاك وأميرها الحالي لم يخف احتمال اتجاه قطر نحو الاستقلال، وذلك أثناء زيارته للكويت في أواخر شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٠ ، حين صرح بأن بلاده – مع ترحيبها بمساعي الكويت للمحافظة على تماسك الاتحاد التساعي – « فان صبر حكومة قطر قد نفد، وانها ستمضي قدما في ارساء أسس الدولة الحديثة وفي تطبيق النظام الدستوري الذي أعلن مؤخرا[٤] .

الاتحاد السداسي :

وحيث اختار الاشقاء في البحرين وقطر طريق الاستقلال عن الاتحاد تداعى حكام أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة إلى مؤتمر التأم في امارة دبي في شهر تموز (يوليو) ١٩٧١ لدراسة امكانية التوصل إلى صيغة ملائمة لقيام اتحاد سباعي بين اماراتهم .

---

(١) رأفت، ص ١٣٣ .

(٢) حكومة قطر، الجريدة الرسمية، العدد٤، السنة العاشرة، ٢ أبريل ١٩٧٠ م ، ص ٨ .

(٣) المصدر نفسه، العدد ٦، ٦ يونيو ١٩٧٠، ص ١٠ .

(٤) رأفت، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

معالي الأستاذ أحمد خليفة السويدي يقرأ اعلان قيام دولة الامارات

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

بعونه تعالى، واستجابة لرغبة شعبنا العربي، فقد قررنا نحن حكام أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة، اقامة دولة اتحادية باسم « الامارات العربية المتحدة ». وقد تم في هذا اليوم المبارك التوقيع على الدستور

وكان من أهم الموضوعات التي درسها هذا المؤتمر تعديل الدستور المؤقت الذي وضع اصلا ليلائم الاتحاد التساعي الذي لم يتحقق بحيث يتناسب مع الصورة الجديدة للاتحاد. ومما تناوله التعديل نسبة تمثيل كل امارة في الاتحاد بحيث أصبح على النحو التالي :

- أبو ظبي ٨
- دبي ٨
- الشارقة ٦
- عجمان ٤
- أم القيوين ٤
- الفجيرة ٤

وتكللت هذه الجهود بالنجاح، واتفق أصحاب السمو في الثامن عشر من تموز (يوليو) ١٩٧١ على اعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة. وقد تأخر توقيع امارة رأس الخيمة الشقيقة على الدستور المؤقت وانضمامها إلى الاتحاد بضعة أشهر ، وهذا ما جعله يبدأ بستة اعضاء .

وفي ختام المؤتمر اصدر أصحاب السمو بيانا هذا نصه :

المؤقت للامارات العربية المتحدة، وإذ نزف هذه البشرى السارة إلى الشعب العربي الكريم، نرجو الله تعالى أن يكون هذا الاتحاد نواة لاتحاد شامل يضم باقي أفراد الاسرة من الامارات الشقيقة التي لم تمكنها ظروفها الحاضرة من التوقيع على هذا الدستور .

هذا وقد تقرر ارسال وفود لزيارة الدول والامارات العربية الشقيقة وكذلك الدول الصديقة من أجل شرح أهداف هذه الخطوة والحصول على تأييدها ودعمها. كما شكلت لجان لاعداد التشريعات الضرورية للاتحاد وأجهزته لعرضها علينا في اجتماعنا القادم الذي سيعقد في المستقبل القريب في امارة أبو ظبي، وذلك لاستكمال الاجراءات اللازمة لاعلان دولة الامارات العربية المتحدة، وتشكيل حكومتها وانشاء أجهزتها، لكي تمارس مسئولياتها في خدمة الشعب وبناء مستقبله الزاهر ، ولتتعاون مع شقيقاتها الدول العربية ولتتبوأ مكانها اللائق في الأسرة الدولية .

ونسأل الله العلي القدير أن يأخذ بيدنا لما فيه خير شعبنا ومنطقتنا وأمتنا العربية، انه سميع مجيب[1] .

صدر في دبي بتاريخ ١٩٧١/٧/١٨

وهكذا زالت العقبات كلها، وانسابت الخطوات التوحيدية متلاحقة فالتأم اجتماع المجلس الاعلى في دبي، حيث آذن الصبح باشراقة الدولة الفتية يوم الخميس الواقع في الخامس عشر من شهر شوال سنة **١٣٩١** هـ الموافق الثاني من شهر كانون أول (ديسمبر) ١٩٧١ م .

ففي ذلك اليوم الاغر ، وفي « جو سادته مشاعر الاخوة الصادقة والثقة المتبادلة،

---

(١) حكومة أبو ظبي، وزارة الأعلام والسياحة، **نشرة رصد انباء محطات الاذاعة**، النشرة رقم (١٢٩١) بتاريخ ١٩٧١/٧/١٩ ، ص ١ .

والحرص العميق على تحقيق ارادة شعب هذه الامارات، أعلن المجلس الاعلى للامارات العربية المتحدة البيان التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلان

بشأن تحديد تاريخ العمل بأحكام الدستور المؤقت

للامارات العربية المتحدة

نحن حكام امارات أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة .

بعد الاطلاع على المادة **١٥٢** من الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة الذي وقعناه في دبي في الخامس والعشرين من شهر جماد أول سنة **١٣٩١** هـ الموافق لليوم الثامن عشر من شهر يوليو سنة **١٩٧١** م نعلن ما يلي :

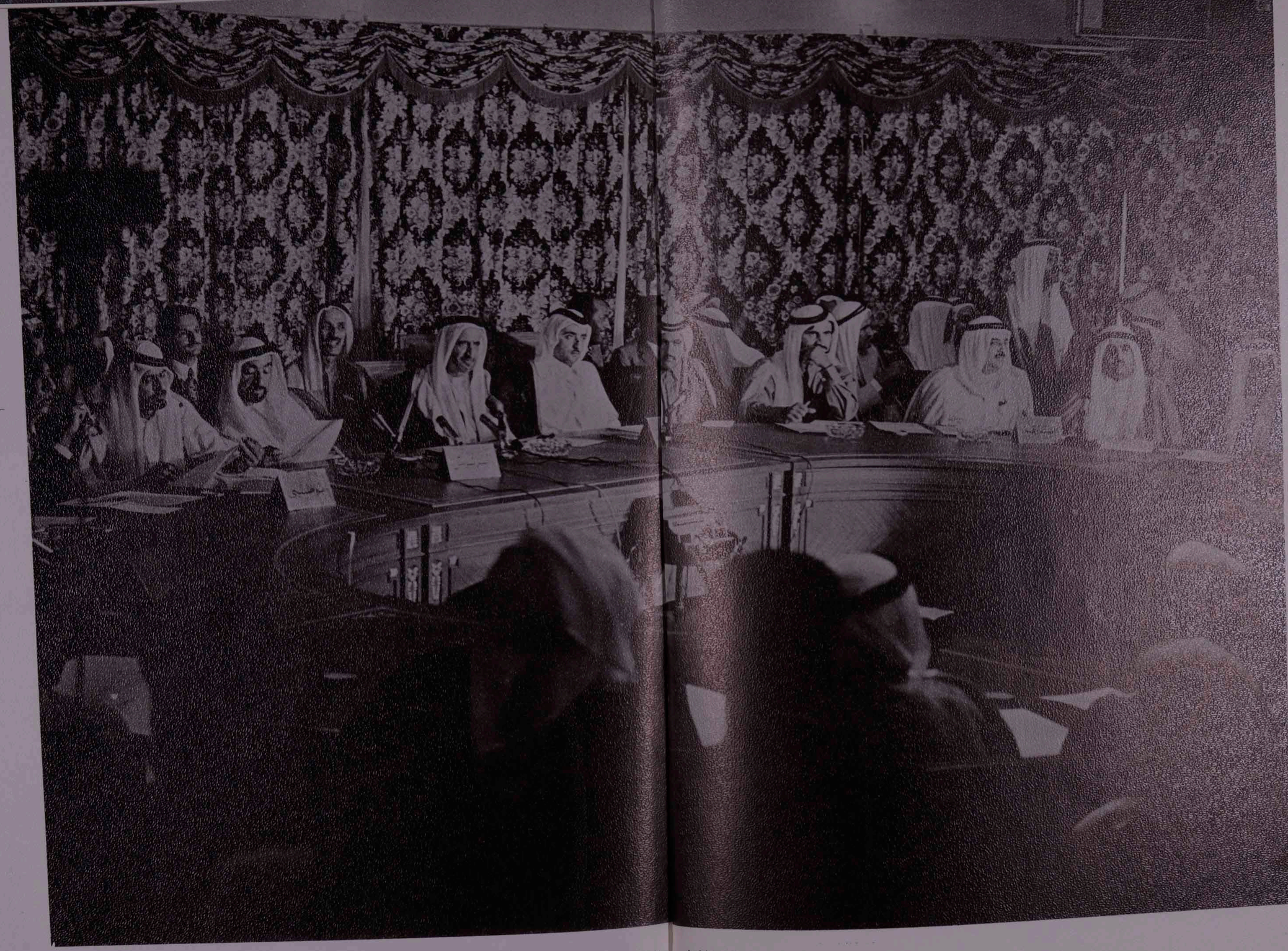

صورة لاجتماع المجلس الاعلى بمناسبة صدور بيان ١٨ تموز سنة ١٩٧١ م

يُعْملُ بأحكام الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة المشار إليه أعلاه اعتبارا من تاريخ صدور هذا الاعلان .

صدر في دبي في هذا اليوم الخميس الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٩١ هـ الموافق لهذا اليوم الثاني من شهر ديسمبر ١٩٧١ م .

حاكم امارة ظبي	حاكم امارة دبي	حاكم امارة الشارقة
حاكم امارة عجمان	حاكم امارة أم القوين	حاكم امارة الفجيرة[1] »

أما النجاح التالي الذي حالف المجلس الاعلى في ذلك اليوم الحاسم فهو اجماعه على انتخاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم امارة أبو ظبي رئيسا لدولة الامارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات ميلادية، وصاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم، حاكم امارة دبي، نائبا للرئيس لنفس المدة[2] وقد أدى كل منهما اليمين القانونية وفقا لاحكام الدستور. كذلك تم في ذلك اليوم تعيين صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم، ولي عهد امارة دبي رئيسا لمجلس الوزراء الاتحادي، واتفق على ان يعقد المجلس الاعلى اجتماعه الثاني في أبو ظبي يوم الثلاثاء السابع من شهر كانون أول (ديسمبر) ١٩٧١ م[3] .

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة، السنة الأولى، العدد الأول، (ديسمبر ١٩٧١) ص ٤٠ .
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٣ .
(٣) المصدر نفسه، ص ٤١ .

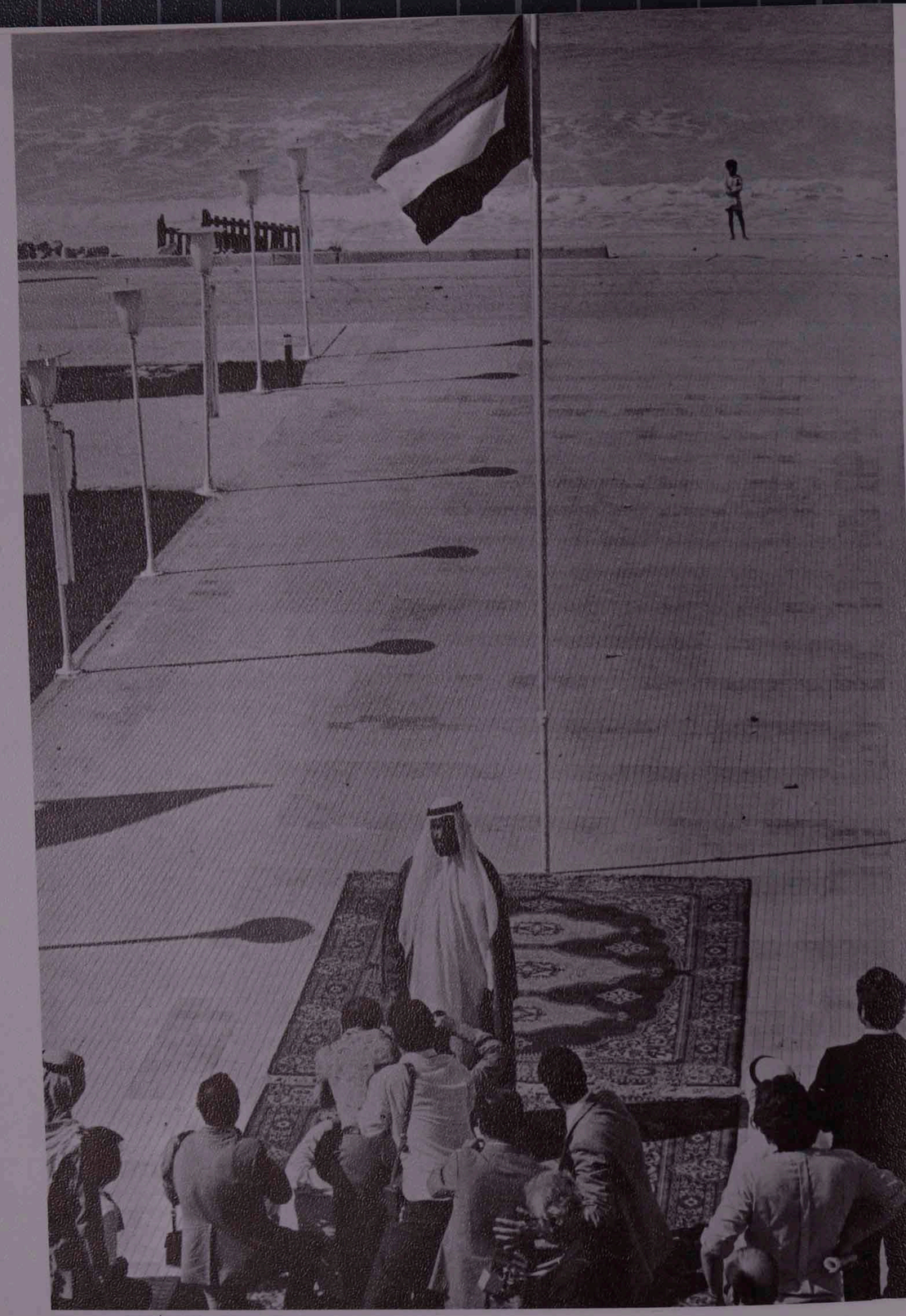

سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمناسبة انتخابه رئيساً لدولة الامارات العربية المتحدة

سمو رئيس الوزراء الشيخ مكتوم بن راشد يصافح سمو رئيس الدولة

سمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم بمناسبة انتخابه نائباً لرئيس دولة الامارات العربية المتحدة

وقد أصدر المجلس بيانا زف فيه « البشرى السعيدة لشعب الامارات العربية المتحدة، ولكافة الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة، وللعالم اجمع بقيام دولة الامارات العربية المتحدة، دولة مستقلة ذات سيادة »، مؤكدا في الوقت نفسه أنها جزء من الوطن العربي الكبير، منوها بتصميمها على نصرة القضايا العربية والاسلامية[1].

الاتحاد السباعي :

ولم تمض على هذه الخطوات سوى ثلاثة أسابيع حتى أعلنت امارة رأس الخيمة الشقيقة رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد، وذلك في كتاب بعث به سمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي إلى المجلس الأعلى بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٣[2]. وقد وافق المجلس الأعلى على انضمام الامارة الشقيقة بالاجماع، وأصدر القرار التالي نصه :

« قرار المجلس الأعلى للاتحاد

رقم (٢) لسنة ١٩٧٢

المجلس الأعلى للاتحاد

بعد الاطلاع على أحكام المادة الأولى من الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة،

وعلى كتاب سمو حاكم امارة رأس الخيمة وملحقاتها رقم ع خ : ٧١/٢٢٥

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤١ – ٤٢ .

(٢) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، السنة الثانية، العدد الثاني (مارس ١٩٧٢)، ص ٧ .

بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٣ الذي أعلن فيه إرادة الامارة في الانضمام إلى دولة الامارات العربية المتحدة،

واستجابة للأماني الوطنية في انضمام الامارة الشقيقة إلى الاتحاد للمشاركة في تحقيق أهدافه،

قرر :

المادة الأولى

وافق المجلس الأعلى للاتحاد باجماع الآراء على انضمام امارة رأس الخيمة وملحقاتها إلى دولة الامارات العربية المتحدة،

المادة الثانية

يتولى رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ابلاغ هذا القرار إلى سمو حاكم رأس الخيمة وملحقاتها .

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى وزير الخارجية اتخاذ الاجراءات اللازمة لابلاغ الدول والمنظمات العربية والدولية به .

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

راشد بن سعيد آل مكتوم
حاكم امارة دبي

حميد بن راشد النعيمي
عن / حاكم امارة عجمان

راشد بن أحمد المعلا
عن / حاكم امارة أم القوين

سلطان بن محمد القاسمي
حاكم امارة الشارقة

محمد بن حمد الشرقي
حاكم امارة الفجيرة

صدر بقصر الرئاسة في ابو ظبي
بتاريخ ٢٥ من ذي الحجة سنة ١٣٩١ هجرية
الموافق ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٢ ميلادية[1]

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، العدد الثاني، السنة الثانية، (مارس ١٩٧٢) ص ٧ – ٨ .

كذلك فقد أصدر المجلس الأعلى قراراً بزيادة عدد مقاعد المجلس الوطني الاتحادي هذا نصه :

« قرار المجلس الأعلى للاتحاد

رقم (٣) لسنة ١٩٧٢

المجلس الأعلى للاتحاد

بعد الاطلاع على أحكام المادتين ١ و ٦٨ من الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة ،

وعلى قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ بالموافقة على انضمام امارة رأس الخيمة وملحقاتها إلى دولة الامارات العربية المتحدة،

قرر :

المادة الأولى

يزاد عدد مقاعد المجلس الوطني الاتحادي المنصوص عليها في المادة ٦٨ من الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة ستة مقاعد تخصص لامارة رأس الخيمة وملحقاتها .

المادة الثانية

يتولى سمو رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ابلاغ هذا القرار إلى سمو حاكم امارة رأس الخيمة وملحقاتها لاختيار المواطنين الذين يمثلون الامارة في المجلس الوطني الاتحادي .

اجتماع المجلس الاعلى للاتحاد

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

راشد بن سعيد المكتوم
نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

سلطان بن محمد القاسمي
حاكم امارة الشارقة

حميد بن راشد النعيمي
عن / حاكم امارة عجمان

راشد بن أحمد المعلا
عن / حاكم امارة أم القوين

محمد بن حمد الشرقي
حاكم امارة الفجيرة

صدر بقصر الرئاسة في ابو ظبي

بتاريخ ٢٥ من ذي الحجة سنة ١٣٩١ هجرية
الموافق ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٢ ميلادية[1]

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، العدد الثاني، السنة الثانية، (مارس ١٩٧٢) ص ٩ – ١٠ .

وفي اليوم نفسه أصدر سمو حاكم رأس الخيمة وثيقة انضمام الامارة إلى الاتحاد، وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

امارة رأس الخيمة

وثيقة الانضمام إلى دولة الامارات العربية المتحدة

نحن صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة وملحقاتها ،

لقد اطلعنا على الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة ودرسنا أحكامه وأهداف الاتحاد وغاياته .

لقد كان تحقيق الاتحاد بين الامارات العربية من أعز رغباتنا ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا حرصاً منا على النهوض ببلادنا وشعبها . وإذا كانت ثمة ظروف حالت دون مشاركتنا في التوقيع على الدستور المؤقت وفي اعلان بدء العمل بأحكامه فإنه وقد تلاقت إرادتنا وإرادة شعب امارتنا على الانضمام إلى دولة الامارات العربية المتحدة ايماناً منا بأهداف الاتحاد وغاياته ، فاننا نعلن أمام الخالق العلي القدير وأمام الناس أجمعين قبول امارتنا الانضمام إلى دولة الامارات العربية المتحدة وموافقتها على دستورها المؤقت الموقّع عليه من حكام امارات ابو ظبي ودبي والشارقة وعجمان

وأم القيوين والفجيرة في الخامس والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٩١ هـ الموافق الثامن عشر من شهر يوليو ١٩٧١ ميلادية والتزامها العمل باحكامه .

والله ولي التوفيق وهو نعم المولى ونعم النصير .

حاكم امارة رأس الخيمة وملحقاتها

صقر بن محمد القاسمي

صدر في امارة رأس الخيمة

بتاريخ : ٢٥ من ذي الحجة سنة ١٣٩١ هجرية

الموافق : ١٠ فبراير (شباط) ١٩٧٢ ميلادية[1]

وهكذا اكتمل عقد الاتحاد ، وكان فضل الله عظيماً .

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات ، العدد الثاني ، السنة الثانية ، (مارس ١٩٧٢) ، ص ٦ .

ابتهاج الشعب باعلان الاتحاد

ابتهاج شعب الامارات باعلان الاتحاد

صورة أخرى من ابتهاج الشعب باعلان الاتحاد

الإتجاهات والمبادئ الرئيسيّة لتكوين دولة الإتحاد

(أولاً) ملامح رئيسية في الدستور :

* أكد الدستور المؤقت في مادته السادسة أن الاتحاد جزء من الوطن العربي ، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك، وركز على أن شعب الاتحاد جزء من الأمّة العربية .

كذلك أكد في مادته السابعة أن الإسلام هو الدين الرسمي للاتحـــاد وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه ، وان لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية .

و بهاتين المادتين انجلت وتوطدت الأُصول العريقة التي تربط هذا الشعب بأُمّته العربية و بعقيدته الإسلامية .

فإذا أضفنا إلى ذلك ما نصّت عليه المادة الثانية عشرة من أن الاتحاد يستهدف بسياسته الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية ، ويسعى لتوثيـــق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب ، على أساس مبادئ ميثاق الأُمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المثلى التي أقرها المجتمع الدولي، إذا أضفنا ما تضمنته هذه المادة أدركنا أن هذه الدولة الناهضة تقبل على العالم كله بقلب مفتوح وأذرع ممدودة ونفوس عامرة بالمحبة والرغبة في التعاون في سبيل عالم يسوده الحق والرفاهية ، والمحبة والجمال .

* أما في الحقل الداخلي فقد بينت المادة الرابعة عشرة أن المساواة والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع، وان التعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم . وأشارت المادة الخامسة عشرة إلى أن الأسرة هي أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يكفل القانون صيانتها وحمايتها .

* كذلك نبّه الدستور المؤقت إلى أهمية رعاية الطفولة والأمومة، وحماية القاصرين، والعناية بالعجزة في إطار قانون للمساعدات والتأمينات الاجتماعية (المادة ١٦) .

* وقد جُعل التعليم الزامياً في مرحلته الابتدائية، ومجانياً في جميع المراحل (المادة ١٧) وتكفل الدستور بأن يوفر المجتمع للمواطنين الرعاية الصحية ووسائل الوقاية والعلاج (المادة ١٩) .

* وتسلفت المادة (٢٠) النظر إذ تعتبر العمل ركناً أساسياً من أركان تقدّم المجتمع، وتنيط بالدولة مسؤولية توفيره، مع وضع التشريعات المناسبة لصيانة حقوق العمال وأرباب العمل .

* وأكد الدستور حرمة الأموال العامة وواجب كل مواطن في حمايتها (مادة ٢٢) واعتبر الثروات العامة والموارد الطبيعية مملوكة ملكية عامة لشعب كل امارة، (مادة ٢٣) كما اعتبر العدالة الاجتماعية أساساً للاقتصاد الوطني ونوه بضرورة التعاون الصادق بين النشاط العام والنشاط الخاص، بهدف تحقيق التنمية وتوفير الرخاء للمواطنين (مادة ٢٤) .

* وفي باب الحريات أعلن الدستور المساواة بين مواطني الاتحاد أمام القانون وحرم التمييز بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية والمركز الاجتماعي (مادة ٢٥) .

* نصت المادة السادسة والعشرون على كفالة الحرية الشخصية لجميع المواطنين، وتحريم القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون، وتحريم تعريض المواطن للتعذيب أو الاهانة (٢٦) ولهذه المادة أخوات تضمنت ذلك المبدأ الذي تعارفت عليه كل الشرائع الإنسانية والذي ينص على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته (مادة ٢٨)، كما ضمنت حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير (مادة ٣٠)، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات (٣٣) .

* من المبادئ الدستورية التي تستحق التنويه ذلك المبدأ الذي يقرر استقلال القضاء، وان « القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في اداء واجبهم لغير القانون وضمائرهم (مادة ٩٤) .

(ثانياً) الدعائم التنظيمية للبناء الاتحادي :

يتكون الاتحاد – كما مر – من سبع امارات ، هي : ابو ظبي ، ودبي ، والشارقة، ورأس الخيمة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة .

والمؤسسات الرئيسية في الاتحاد هي :

١ – المجلس الأعلى الاتحادي .
٢ – رئيس الاتحاد ونائبه .
٣ – مجلس وزراء الاتحاد .
٤ – المجلس الوطني الاتحادي .
٥ – الوزارات الاتحادية .
٦ – القضاء الاتحادي[1] .

---

(١) المصدر نفسه، ص ٩ و ١٤ – ١٥ .

المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه، ويشكل من حكام جميع اماراته، ولكل امارة صوت واحد[٢] .

اختصاصات المجلس الأعلى :

أما اختصاصات المجلس الأعلى فيحددها الدستور المؤقت كما يلي :

١ – رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد بمقتضى هذا الدستور والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للامارات الأعضاء .

٢ – التصديق على القوانين الاتحادية المختلفة قبل إصدارها بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للاتحاد والحساب الختامي .

٣ – التصديق على المراسيم المتعلقة بأُمور خاضعة بمقتضى أحكام الدستور لتصديق أو موافقة المجلس الأعلى، وذلك قبل اصدار هذه المراسيم من رئيس الاتحاد .

٤ – التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويتم هـذا التصـديق بمرسوم .

٥ – الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته واعفائه من منصبه بناء على اقتراح رئيس الاتحاد .

٦ – الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي ينص عليها الدستور ، ويتم كل ذلك بمراسيم .

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٩ .

٧ – الرقابة العليا على شؤون الاتحاد بوجه عام .

٨ – أية اختصاصات أُخرى منصوص عليها في الدستور أو في القوانين الاتحادية[١] .

رئيس الاتحاد :

ينتخب المجلس الأعلى من بين أعضائه رئيساً للاتحاد ، ونائباً للرئيس ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب أما مدة ولاية الرئيس ونائبه فهي خمس سنوات ميلادية[٢] .

وقد حدد الدستور الاختصاصات التي يمارسها رئيس الاتحاد على النحو التالي :

١ – يرأس المجلس الأعلى ويدير مناقشاته .

٢ – يدعو المجلس الأعلى للاجتماع ويفض اجتماعاته، وفقاً للقواعد الاجرائية التي يقررها المجلس في لائحته الداخلية. ويجب دعوة المجلس متى طلب ذلك أحد أعضائه .

٣ – يدعو لاجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس وزاء الاتحاد كلمـا اقتضت الضرورة ذلك .

٤ – يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصدق عليها المجلس الأعلى ويصدرها .

٥ – يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقبل استقالته ويعفيه من منصبه بموافقة

---

(١) الجريدة الرسمية، السنة الأولى، العدد الأول، ص ١٠ الدستور المؤقت، مادة ٤٧ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١١، الدستور المؤقت، مادة ٥١ و ٥٢ .

المجلس الأعلى ، كما يعين نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد والوزراء ، ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح رئيس مجلس وزراء الاتحاد

٦ – يعين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبية وغيرهم من كبار الموظفين الاتحاديين، المدنيين والعسكريين (باستثناء رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا) ويقبل استقالاتهم ويعزلهم بناء على موافقة مجلس وزراء الاتحاد. ويتم هذا التعيين أو قبول الاستقالة أو العزل بمراسيم وطبقاً للقوانين الاتحادية .

٧ – يوقّع أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية ويقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية لدى الاتحاد ويتلقى أوراق اعتمادهم ، كما يوقع وثائق تعيين وبراءات اعتماد الممثلين .

٨ – يشرف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية بواسطة مجلس وزراء الاتحاد والوزراء المختصين .

٩ – يمثل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الأخرى ، وفي جميع العلاقات الدولية .

١٠ – يمارس حق العفو أو تخفيف العقوبة ويصادق على أحكام الاعدام وفقاً لأحكام الدستور والقوانين الاتحادية .

١١ – يمنح أوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية وفقاً للقوانين الخاصة بهذه الأوسمة والأنواط .

١٢ – أية اختصاصات أُخرى يخوله إياها المجلس الأعلى أو تُخَوَّلُ له بمقتضى أحكام الدستور أو القوانين الاتحادية[1] .

---

(١) **الجريدة الرسمية**، السنة الاولى، العدد الأول، ص ١٢ – ١٣ . الدستور المؤقت المادة ٥٤ .

مجلس الوزراء الإتحادي

يتولى مجلس الوزراء، بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد، وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد وللمجلس الأعلى، تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب الدستور المؤقت والقوانين الاتحادية. وقد حددت اختصاصات مجلس الوزراء على الشكل التالي :

١ – متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج .

٢ – اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية واحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها .

٣ – إعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد ، والحساب الختامي .

٤ – إعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة .

٥ – وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها. وكذلك لوائح الضبط ، واللوائح الخاصة بترتيب الادارات والمصالح العامة ، في حدود أحكام الدستور المؤقت والقوانين الاتحادية. ويجوز بنص في القانون، أو لمجلس الوزراء، تكليف الوزير الاتحادي المختص أو أية جهة ادارية أُخرى[1] اصدار بعض هذه اللوائح .

---

(١) في الأصل كانت العبارة هكذا « أو أية جهة ادارية أخرى في اصدار بعض هذه اللوائح » .

٦ – الاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الاتحادية بواسطة كافة الجهات المعنية في الاتحاد أو الامارات .

٧ – الاشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد .

٨ – تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين، وفقاً لأحكام القانون، ممن لا يتطلب تعيينهم أو عزلهم اصدار مراسيم بذلك .

٩ – مراقبة سير الادارات والمصالح العامة الاتحادية، ومسلك وانضباط موظفي الاتحاد عموماً .

١٠ – أية اختصاصات أُخرى يخوله إياها القانون، أو المجلس الأعلى، في حدود الدستور[1] .

---

(١) الدستور المؤقت، مادة ٦٠ .

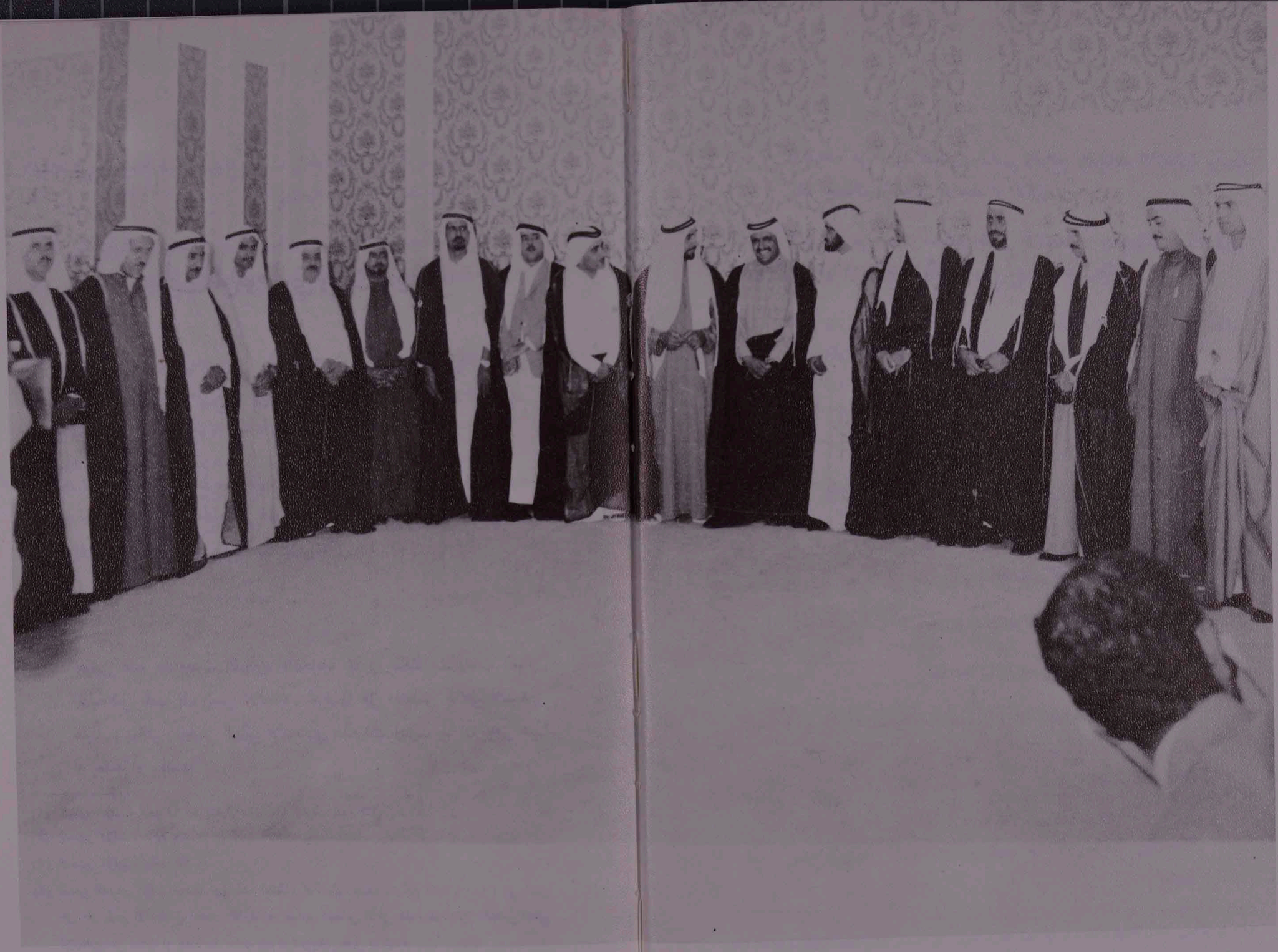

أصحاب السمو والمعالي رئيس الوزراء والوزراء مع سمو رئيس الدولة بمناسبة تشكيل
مجلس الوزراء

المجلس الوطني الإتحادي

يبلغ مجموع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي أربعين عضواً[1] ، تُركَت حرية اختيارهم للامارات ، بحيث تختار كل امارة ممثليها بالطريقة التي تراها مناسبة[2] .

وقد نص الدستور على أن يعقد المجلس دورة عادية سنوية لا تقل مدتها عن ستة شهور ، تبدأ في الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر من كل عام على أن هذا لا يمنع دعوته للانعقاد في دورة غير عادية عند الضرورة[3] .

اختصاصاته :

١ – تعرض عليه مشروعات القوانين الاتحادية بما في ذلك مشروعات القوانين المالية قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد، لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها. ويناقش المجلس الوطني الاتحادي هذه المشروعات وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها[4] .

---

(١) الدستور المؤقت، مادة ٦٨ الجريدة الرسمية، السنة الثانية، العدد الثاني، ص ٩ .

(٢) الدستور المؤقت، مادة ٦٩ .

(٣) الدستور المؤقت، مادة ٧٨ .

(٤) تضمن الدستور المؤقت تحفظا حول هذه النقطة، إذ جعلها مقيدة بأحكام المادة (١١٠) التي تنص على حق رئيس الاتحاد في اصدار القانون بعد تصديق المجلس الأعلى عليه رغم اصرار المجلس الوطني الاتحادي على تعديله أو رفضه بعد اعادته إليه ثانية من قبل رئيس الدولة .

٢ – ينظر المجلس في دورته العادية في مشروع قانون الميزانية العامة السنوية للاتحاد وفي مشروع قانون الحساب الختامي .

٣ – تتولى الحكومة ابلاغ المجلس بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تجريها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية المختلفة ، مشفوعة بما يناسب من بيان .

٤ – للمجلس الوطني الاتحادي أن يناقش أي موضوع من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الاتحاد إلا إذا أبلغ مجلس الوزراء المجلس الوطني الاتحادي بأن مناقشة ذلك الموضوع مخالفة لمصالح الاتحاد العليا . ويحضر رئيس الوزراء أو الوزير المختص النقاش . وللمجلس الوطني الاتحادي أن يعبّر عن توصياته ويحدد الموضوعات التي يناقشها. وإذا لم يقر مجلس الوزراء تلك التوصيات أخطر المجلس الوطني الاتحادي بأسباب ذلك[1] .

---

(١) الدستور المؤقت، المواد ٨٩، ٩٠، ٩١ و ٩٢ .

(ثالثاً) تشكيل الأجهزة الرئيسية للدولة :

بعد أن أرسيت الأسس النظرية لدولة الامارات العربية المتحدة أعلن قيامها على النحو الذي أسلفنا. لكن مجرد الاعلان ومجرد وضع الأسس النظرية لا يكفي لاقامة دولة في عالم الواقع ، بل إن قيامها الفعلي يتوقف على الجهد الدائب والتصميم الذي لا يني ... يتوقف على الكثير من التعب والعرق والسهر والمال .

ومن فضل الله على هذه الدولة الفتية أن الخير الذي أفاضه على امارة ابو ظبي من دخلها النفطي أصبح رفداً وسنداً للنيات الطيبة. ومن هنا أصبح أمر إقامة صرح الدولة الجديدة بصورة عملية مسألة وقت بالدرجة الأولى .

وهكذا بدأت الخطوات ، بل الوثبات ، تسابق الزمن ، وتحاول أن تعوض المنطقة عما فاتها في ماضيات السنين. وهكذا تتابع صدور المراسيم والقوانين الاتحادية بتشكيل أجهزة الدولة الحديثة لتتحمل مسؤولياتها ، وتتولى التنفيذ العملي .

١ – صدر المرسوم الاتحادي رقم – ١ – لسنة ١٩٧١ بتعيين صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم ، ولي عهد دبي . رئيساً لمجلس وزراء الامارات العربية المتحدة .

٢ – وتلا ذلك صدور المرسوم رقم – ٢ – لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين نائب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي والوزراء الاتحاديين ، وفيما يلي نصه :

« نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة بعد الاطلاع على أحكام الفقرة الخامسة من المادة (٥٤) والمواد (٥٥) و (٥٦) و (٥٨) من الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة .

وبعد الاطلاع على المرسوم الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧١ بتعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ،

وبناء على اقتراح صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم رئيس مجلس وزراء الامارات العربية المتحدة ، نرسم بما يلي :

مادة (١)

يعين أصحاب المعالي الوزراء المذكورين[1] أدناه في المناصب الوزارية الاتحادية التالية :

١ – حمدان بن راشد المكتوم	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية والاقتصاد والصناعة .
٢ – مبارك بن محمد آل نهيان	وزيراً للداخلية .
٣ – محمد بن راشد المكتوم	وزيراً للدفاع .
٤ – أحمد خليفة السويدي	وزيراً للخارجية .
٥ – سلطان بن أحمد المعلا	وزيراً للصحة .
٦ – محمد بن سلطان القاسمي	وزيراً للاشغال العامة .
٧ – سلطان بن محمد القاسمي	وزيراً للتربية والتعليم .
٨ – عبدالعزيز بن راشد النعيمي	وزيراً للمواصلات .
٩ – حمد بن محمد الشرقي	وزيراً للزراعة والثروة السمكية .
١٠ – أحمد بن حامد	وزيراً للاعلام .
١١ – أحمد بن سلطان بن سليم	وزيراً للدولة للشؤون المالية والاقتصادية .
١٢ – محمد سعيد الملا	وزيراً للدولة لشؤون الاتحاد والخليج ووزيراً للكهرباء بالوكالة .
١٣ – محمد الكندي	وزيراً للتخطيط والاسكان بالوكالة .

---

(١) هكذا وردت في الأصل .

١٤ – محمد حبروش السويدي	وزيراً للدولة ووزيراً للدولة لشؤون المجلس الأعلى بالوكالة .
١٥ – عتيبة بن عبد الله العتيبة	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء .
١٦ – عبد الله بن عمران تريم	وزيراً للعدل .
١٧ – راشد بن حميد	وزيراً للشباب والرياضة .
١٨ – ثاني بن عيسى بن حارب	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٩ – حمد بن سيف الشرقي	وزيراً للدولة .

مادة (٢)

يباشر صاحب السمو رئيس مجلس وزراء الاتحاد وأصحاب المعالي نائب رئيس الوزراء والوزراء اعباء مناصبهم اعتباراً من تاريخ تأدية كل منهم اليمين المنصوص عليها في المادة (٥٧) من الدستور المؤقت للاتحاد .

صدر في هذا اليوم الحادي والعشرين من شهر شوال سنة ١٣٩١ هـ
الموافق لليوم التاسع من شهر ديسمبر سنة ١٩٧١ م

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة[1]

٣ – وفي اليوم نفسه صدر قانون القوات المسلحة الاتحادية الذي نص على أن تنشأ في الامارات العربية المتحدة قوات دفاع مسلحة اتحادية تسمى بقوة دفاع الاتحاد[2] ، كما نص على أن « يتسلم الاتحاد قوة ساحل عمان وتكون نواة

(١) **الجريدة الرسمية لدولة الامارات**، السنة الاولى، العدد الأول (ديسمبر ١٩٧١)، ص ٦٣–٦٤ .
(٢) **المصدر نفسه**، ص ٥١ – ٥٨ .

لقوة الاتحاد »[1] . ويتضمن القانون المذكور أربعاً وعشرين مادة .

٤ – وفي العاشر من الشهر نفسه صدر المرسوم الاتحادي رقم – ١١ – لعام ١٩٧٢ بدعوة المجلس الوطني الاتحادي لدوره العادي الأول من الفصل التشريعي الأول . وتلى ذلك صدور عدد من المراسيم بتعيين وزراء اتحاديين للكهرباء والاسكان والعدل والتربية والتعليم ووزير دولة لشؤون المجلس الاتحادي الأعلى، وكذلك تعيين عدد من وكلاء الوزارات .

(١) **المصدر نفسه**، ص ٥٩ .

السُّلطة القضائيّة الإتحادِيّة

المحكمة الاتحادية العليا :

نص الدستور المؤقت على أن تكون للاتحاد محكمة اتحادية عليا ومحاكم اتحادية ابتدائية. وتشكل المحكمة الاتحادية العليا من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعاً على خمسة، يعينون بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه[1].

وتعقد المحكمة الاتحادية العليا جلساتها بمقر عاصمة الاتحاد، ويجوز لها استثناء أن تنعقد عند الاقتضاء في أية عاصمة من عواصم الامارات[2].

وأحكام المحكمة الاتحادية نهائية، وملزمة للكافة. فإذا ما قررت المحكمة عند فصلها في دستورية القوانين والتشريعات واللوائح ان تشريعاً اتحادياً ما جاء مخالفاً لدستور الاتحاد، أو أن التشريع أو اللائحة المحلية موضوع النظر يتضمنان مخالفة لدستور الاتحاد أو لقانون اتحادي، تعين على السلطة المعنية في الاتحاد أو الامارات، حسب الأحوال، المبادرة إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لازالة المخالفة الدستورية أو تصحيحها[3].

(١) الدستور المؤقت، المادتان ٩٥، ٩٦.

(٢) المصدر نفسه، المادة ١٠٠.

(٣) المصدر نفسه، المادة ١٠١.

اختصاصاتها[1] :

وتختص المحكمة الاتحادية العليا بالفصل في الأمور التالية :

١ – المنازعات المختلفة بين الامارات الأعضاء في الاتحاد، أو بين أية امارة أو أكثر وبين حكومة الاتحاد، متى أُحيلت هذه المنازعات إلى محكمة بناء على طلب إي طرف من الأطراف المعنية .

٢ – بحث دستورية القوانين الاتحادية، إذا ما طعن فيها من قبل امارة أو أكثر لمخالفتها لدستور الاتحاد .

وبحث دستورية التشريعات الصادرة عن إحدى الامارات إذا ما طعن فيها من قبل إحدى السلطات الاتحادية لمخالفتها للدستور الاتحاد أو القوانين الاتحادية .

٣ – بحث دستورية القوانين والتشريعات واللوائح عموماً، إذا ما أُحيل إليها هذا الطلب من أية محكمة من محاكم البلاد أثناء دعوة منظورة أمامها وعلى المحكمة المذكورة ان تلتزم بقرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر بهذا الصدد .

٤ – تفسير أحكام الدستور إذا ما طلبت إليها ذلك إحدى سلطات الاتحاد أو حكومة إحدى الامارات، ويعتبر هذا التفسير ملزماً للكافة .

٥ – مساءلة الوزراء، وكبار موظفي الاتحاد المعينين بمرسوم، عما يقع منهم من أفعال في أداء وظائفهم الرسمية بناء على طلب المجلس الأعلى، ووفقاً للقانون

(١) نص الدستور في المادة ١٠٤ على ان تتولى الهيئات القضائية المحلية في كل امارة جميع المسائل القضائية الخارجة عن اختصاص القضاء الاتحادي .

الخاص بذلك .

٦ – الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد، كالجرائم المتعلقة بأمنه في الداخل أو الخارج، وجرائم تزوير المحررات أو الاختام الرسمية لإحدى السلطات الاتحادية، وجرائم تزييف العملة .

٧ – تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية المحلية في الامارات .

٨ – تنازع الاختصاص بين هيئة قضائية في امارة وهيئة قضائية في امارة أخرى . وتنظيم القواعد الخاصة بذلك بقانون اتحادي .

٩ – أية اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا الدستور أو يمكن أن تحال إليها بموجب قانون اتحادي[1] .

المحكمة الاتحادية الابتدائية :

فضلاً عن ذلك فقد نص الدستور على أن تكون للاتحاد محكمة اتحادية ابتدائية أو أكثر ، تنعقد في عاصمة الاتحاد الدائمة ، أو في بعض عواصم الامارات لممارسة الولاية القضائية في دائرة اختصاصها في القضايا التالية :

١ – المنازعات المدنية والتجارية والادارية بين الاتحاد والأفراد، سواء كان الاتحاد مدعياً أو مدعى عليه فيها .

٢ – الجرائم التي ترتكب ضمن حدود العاصمة الاتحادية الدائمة، باستثناء ما تختص بنظره المحكمة الاتحادية العليا بموجب المادة (٩٩) من الدستور .

(١) الدستور المؤقت، المادة ٩٩ .

٣ – قضايا الأحوال الشخصية والقضايا المدنية والتجارية وغيرها مما قد ينشأ بين الافراد في العاصمة الاتحادية الدائمة[1] .

هذا وقد أجاز الدستور أن ينص في القانون على استئناف أحكام المحاكم الابتدائية أمام إحدى دوائر المحكمة الاتحادية العليا في الحالات وبالاجراءات التي يحددها[2] . كذلك أجاز نقل كل أو بعض الاختصاصات التي تتولاها الهيئات القضائية المحلية في إحدى الامارات إلى المحاكم الاتحادية الابتدائية، وذلك بموجب قانون اتحادي يصدر بناء على طلب من تلك الامارة[3] .

وهكذا اكتملت عملية تشكيل الأجهزة الرئيسية وإن كانت مؤسسات الدولة ستظل في نمو دائم كلما توسعت الخدمات ونما النشاط الاقتصادي وتطورت الصلات المختلفة بين دولة الامارات العربية والعالم الذي تعيش بين ظهرانيه .

(١) الدستور المؤقت، المادة ١٠٢ .
(٢) المصدر نفسه، المادة ١٠٣ .
(٣) المصدر نفسه، المادة ١٠٥ .

الفصل الثانی

دولة الامارات العربيّة المتحدة
في
المجالين العربي والدّولي

(أولاً) مع العالم العربي :

١ – أُسس العلاقات مع البلاد العربية .
٢ – مظاهر قوة العلاقات مع البلاد العربية .
٣ – الانضمام إلى جامعة الدول العربية .
٤ – موقف الأشقاء العرب .

(ثانياً) مع العالم الخارجي :

١ – الدول الإسلامية .
٢ – الانضمام إلى هيئة الأُمم المتحدة .
٣ – المشاركة في المؤتمرات الدولية .
٤ – المنظمات الدولية التي انتسبت إليها دولة الامارات .
٥ – تبادل التمثيل الديبلوماسي .

دولة الإمارات العربية المتحدة في المجالين العربي والدولي

الاتحاد يعني في حد ذاته عملية نمو .. نمو في المساحة ، واتساع في مجال النشاط الاقتصادي والصلات الاجتماعية والإنسانية المتعددة الجوانب . وإذا كان الاتحاد يقف عند حدود سياسية مادية معينة، فإن مداه – من الناحية المعنوية – أوسع من تلك الحدود المادية بكثير. إنه يمثل انطلاقاً، وحركة باعثها الخروج من الضيق إلى السعة، ومن الصغر إلى الكبر ، ومن الافق المحدود إلى الآفاق الرحبة. إنه حركة، واتجاه .. وتطلع يتخطى القوالب والاشكال.

ومن هنا يتضح الانسجام والتوافق بين قيام الاتحاد وسياسة الانفتاح على العالم ان هذه السياسة، سياسة الانفتاح، لا تنبع من ضرورات وقتية، أو من مجرد الشعور بأهميتها، بقدر ما هي امتداد للاتجاه الأصيل .

في الماضي كانت صلات الدول والشعوب بعضها ببعض محدودة، تصل في كثير من الاحيان إلى درجة العدم. ولكن مع مطلع العصر الحديث وتقدم وسائل المواصلات تشابكت المصالح وتطورت أساليب التفاهم والفهم المتبادل بين مختلف الشعوب ، حتى لقد نما شعور بنوع من وحدة الجنس البشري ونوع من الأخوة الإنسانية ما فتىء يتزايد؛ وأصبحنا نسمع ونقرأ عن هذا الاتجاه الكثير الكثير .

ثم تمخضت هذه الاتجاهات عن قيام العديد من المنظمات والهيئات سواء على

المستوى الاقليمي أو المستوى العالمي، وبذلك أصبح للاتجاهات النظرية والعاطفية مدلول واقعي عملي مادي .

وانطلاقاً من هذا الفهم وبدافع من هذا الشعور كان لا بد لدولة الامارات .. العربية المتحدة التي أطلت على العالم في الثاني من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١، ان تمد ببصرها وتفتح ذراعيها لتسع العالم على رحابته .

ولا مراء في أن علاقة الدولة الناشئة مع العالم لا بد وان تصاغ في مراتب واطارات محكومة كلها بالظروف الموضوعية التي تعيشها :

- اطار العلاقات مع دول منطقة الخليج والجزيرة العربية .
- اطار العلاقات مع العالم العربي .
- اطار العلاقات مع الدول الإسلامية .
- اطار العلاقات مع دول العالم باختلاف مناطقه وقاراته .

فبالنسبة للعلاقة بدول منطقة الخليج والجزيرة العربية يبدو واضحاً ان هـــذه العلاقة تقوم على أساس وشائج الدين والقربى ، والجوار ، والظروف الحياتية الواحدة، والمصالح القريبة والبعيدة التي لا يمكن أن نصفها بأنها مجرد مصالح متشابكة، بل هي مصالح واحدة. ونتيجة لذلك فان سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه المنطقة لا بد وان تتميز بسمات خاصة تتلاءم مع درجة القربى .

ومن المعلوم أن دولة الامارات العربية المتحدة بذلت وتبذل جهوداً مخلصة للتفاهم حول بعض القضايا المعلقة مع جيرانها الأقربين. وليس غريباً أن توجد مثل هذه القضايا، إذ أن معظم الدول التي حصلت على استقلالها بعد تحررها من السيطرة الأجنبية واجهت أوضاعاً مماثلة. ودولة الامارات حريصة على حل كل خلاف بروح الود والأخوة وحسن الجوار . حريصة على الحوار السلمي الهادئ الذي تأمل أن

يؤدي إلى أحسن النتائج لمصلحة الأطراف جميعاً. ولا مراء في أن قوة الروابط التي تربط بيننا وبين أشقائنا وجيراننا ستكون عاملاً مساعداً وهاماً للوصول إلى الحلول المثلى لهذه الخلافات البسيطة .

ولكن الوطن العربي امتد بحدوده – منذ مطلع العصر الإسلامي – خارج نطاق شبه الجزيرة العربية، وضم جناحيه على بلاد العراق والشام ومصر والسودان والشمال الإفريقي حتى شواطئ المحيط الأطلسي. وهذه البلاد العربية الواسعة تربطها بدولة الامارات العربية المتحدة وشائج وطيدة من القرابة ووحدة العقيدة واللغة والتاريخ والتراث الحضاري والمطامح والآمال المشتركة. ولا شك أن دولة الامارات العربية وشعبها بحاجة إلى مساندة الأشقاء العرب في كثير من ميادين الحياة، ولا جدال في أن دولة الامارات تستطيع – من جانبها – أن تقدم الكثير وأن تساهم بايجابية في معاونة الاخوان العرب . وهكذا تأخذ علاقات الدولة الناشئة بالدول العربية الشقيقة حجماً خاصاً، وسمات مميزة تعطى هذه العلاقات طابعاً من نوع خاص كذلك .

وشعب الامارات العربية شعب مسلم، تربطه بشعوب العالم الإسلامي رابطة العقيدة الوثقى، ويبادله اخوانه المسلمون مشاعر الأخوة والمحبة والمشاركة في السراء والضراء. وهذا كله لا بد وأن تنعكس آثاره على نوع العلاقة التي تربط دولتنا بالدول الإسلامية .

ومع نمو الادراك الإنساني لتشابك المصالح الدولية، ومع بروز الاتجاه القوي نحو التعاون الدولي لم يعد في وسع أية دولة أو أمّة أن تنعزل في قوقعة محلية مستغنية عن دول العالم الأخرى. إن العلاقات الدولية أصبحت تقوم على الأخذ والعطاء، بغض النظر عن حجم الدولة وأهميتها. وكلما زادت علاقات دولة معينة وتعددت صلاتها كلما زادت أهمية تلك الدولة وساعدتها تلك العلاقات على النمو والتقدم المطرد .

وقد أدركت دولة الامارات العربية المتحدة ذلك كله، ووضعت أُسس سياساتها الخارجية من وحي هذا الادراك، لتحقيق أكبر قدر من المصلحة لشعبها ولمنطقتها وأمّتها العربية والعالم أجمع .

ويبين خطاب معالي وزير الخارجية الذي ألقاه في الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٧ المنطلقات والاتجاهات العامة لسياسة دولة الامارات. لذلك سنثبت ترجمة لنص هذا الخطاب، ثم نتناول علاقات دولة الاتحاد في المجالين العربي والدولي بالدراسة، كلا على حدة .

خطاب معالي الأستاذ السويدي :

السيد الرئيس :

يسرني جدا أن أهنئكم باسم وفدنا لانتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والعشرين. لقد قامت بين بولندا وبين الأمة العربية – التي تشكل بلادي جزءاً لا يتجزأ منها – أوثق وأقوى علاقات الصداقة سنين طويلة .

كما أود أن أعبر عن تقديرنا للطريقة البارعة التي ترأس بها السيد آدم مالك، وزير خارجية اندونيسيا القدير، الدورة السابقة. كذلك نرجو لأميننا العام الجديد النجاح في القيام بمسولياته الهامة .

السيد الرئيس :

في هذا العام الأول لاستقلالنا كان همنا الرئيسي أن نجد مكاننا ودورنا الصحيحين في المجتمع الدولي، ذلك المكان وذلك الدور اللذين يحددهما تاريخنا، ومركزنا الجغرافي، ومواردنا الاقتصادية، وفوق ذلك كله تحددهما رغبات وتطلعات شعبنا .

لقد التزمنا التزاماً كاملاً بالمواقف الاساسية والمبدئية التي تبنتها الاقطار العربية في اطار جامعة الدول العربية التي ننتمي إلى عضويتها الآن .

ان المشكلة التي تطلق عليها تلك التسمية الملطفة المضللة « الوضع في الشرق الاوسط » والتي أفضل أن اسميها باسمها الصحيح: « مشكلة فلسطين » ستظل موضوع الاهتمام الرئيسي للشعب العربي. انها بالضرورة المأزق المأساة التي فرضت على شعب جرد من وطنه وطرد من دياره على أيدي غزاة مستعمرين مسلحين. وطالما ظل شعب فلسطين محروما من حقوقه الاساسية في وطنه ووطن آبائه وأجداده فلن تكون هناك تسوية، ولن يكون هناك سلام في الشرق الاوسط .

لقد قيل الكثير مؤخرا عن مشكلة الارهاب. وقد حاولت اسرائيل، بطبيعة الحال، أن تحصل على فوائد دعائية، وأن تستغل مشكلة انسانية خطيرة، يتميز بها عصرنا، لتحقيق مكاسب أنانية حقيرة، وَلِتُعِدَّ المسرح للاستيلاء على أراض جديدة، ولتحقق أغراضها التوسعية المعروفة جيدا. انني واثق ياسيادة الرئيس من أن الجمعية العامة لن تتحول – بسبب هذه المناورات الصفيقة الواضحة – عن واجبها في بحث الموضوع بروح الاحساس بالمسئولية المتزنة التي يستحقها .

لقد انتظر أهل فلسطين دون جدوى طوال ربع قرن لرد بعض المظالم الخطيرة التي ألحقت بهم. ولقد ظهر أن المجتمع الدولي الذي تمثل هذه المنظمة ارادته الجماعية نسي المأساة التي يئن هذا الشعب تحت وطأتها. ومن خلال عدم قيامه بأي عمل رضخ ضمنيا للعدوان الاسرائيلي. لقد أسست اسرائيل وحافظت على بقائها بممارسة الارهاب الوحشي المنظم، ذلك الارهاب الذي أدى إلى طرد أغلبية الفلسطينيين من ديارهم والذي جعل البقية القليلة من الفلسطينيين الذين ظلوا في أرضهم مواطنين من الدرجة الثانية في وطنهم، ذلك الارهاب الذي لاحق الفلسطينيين في مهاجرهم وملاجئهم التعيسة، وفي مخيماتهم البائسة، وأنزل بهم المذابح بالمئات .

معالي وزير الخارجية الأستاذ أحمد خليفة السويدي يترأس وفد دولة الامارات العربية المتحدة في اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة

ان اتحادنا مفتوح لجميع الأقطار العربية في منطقة الخليج وغيرها. ونحن نؤمن ايمانا لا يتزعزع بمبدأ الوحدة العربية، ونرجو أن يؤدي المثل الذي قدمه اتحادنا إلى تحويل التيار الذي قاسى منه العالم العربي، والمتمثل في الاتجاه نحو التجزئة والتقسيم، وتوجيهه وجهة معاكسة ليكون فاتحة لعصر جديد تستطيع فيه الأمة العربية ان تلعب دوراً مفيداً وهاماً، يؤهلها للقيام به تاريخها وحضارتها ومواردها .

نحن لا نستطيع ان نتغاضى عن قتل الابرياء. ولكن كيف يمكننا أن نسوي بين أعمال يائسة يقوم بها أفراد قليلون مدفوعين بالبؤس واليأس والمظالم وخيبة الأمل التي يعانون، حسب تعبير الامين العام، وبين الأعمال الوحشية المتعمدة اللامبالية، أعمال القتل دون تمييز، التي ترتكبها القوات المسلحة لاحدى الدول .

ونرجو أن لا نقع في خطأ الظن بأن هذه الأعمال أعمال انتقامية. انها أعمال ترمي ابتداء إلى تحقيق أهداف سياسية استراتيجية طويلة الأمد .

السيد الرئيس :

ان وضعنا الجغرافي في الخليج جعل لنا مصلحة حيوية في صيانة السلام والاستقرار في تلك المنطقة من العالم، ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية. ولقد سعينا لاقامة أوثق العلاقات مع جيراننا. ونحن نؤمن ايمانا لا يتزعزع بأن سلام واستقرار منطقة الخليج لا يمكن الحفاظ عليهما الا بتعاون دولها، واحترام هذه الدول بعضها استقلال البعض الآخر ووحدة أراضيها. ومهما كانت النزاعات أو الخلافات الموجودة الآن أو التي قد تنشأ في المستقبل فانها يجب ان تحل بالوسائل السلمية، وبطريقة تراعي وتصون الحقوق المشروعة لجميع الاطراف المعنية، دون الحاق أي اجحاف بمصالحها الوطنية الأساسية. ونحن الآن على استعداد – كما كنا دائما – للتعاون مع جيراننا لايجاد جو من التفاهم والانسجام، وهو الجو الضروري لسلام المنطقة وتقدمها ورفاهية جميع شعوبها. ان سلام الخليج وأمنه سوف يعزز بدرجة عظيمة بجعل المحيط الهندي منطقة سلام. ونحن نؤيد القرار الذي تبنته الجمعية العامة في السنة الماضية حول هذا الموضوع، وسوف نرحب بأي عمل آخر في هذه الدورة لتأكيد تنفيذه .

السيد الرئيس :

اننا نجتمع في عصر يتسم بالتغير السريع، والمثير أحياناً، في الوضع العالمي.

لقد كانت هناك علائم انفراج لا يخطئها النظر بالنسبة لعلاقات الدول الكبرى، جديرة بالترحيب. وهذا التطور ذو أهمية عظيمة نظراً لأن هذه الدول تتحمل مسئولية رئيسية – بموجب الميثاق – في صيانة السلام والامن الدوليين. ونأمل ان يكون هذا بداية لاتجاه نحو درجة أعظم من التعاون الدولي الحقيقي لا رجعة فيه، وليس مجرد توقف مؤقت للحرب الباردة. وهكذا يحق لنا ان نعبر عن تفاؤلنا المشوب بالتحفظ فيما يتعلق بالمشكلة الأساسية، مشكلة الحرب والسلام. وتوجد بالتأكيد بعض الأسس الملموسة لمثل هذا التفاؤل: الاتفاق على التحديد الجزئي للاسلحة الاستراتيجية، والتصديق على المعاهدات التي عقدت بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفييتي وبولندا، واتفاقية الدول الأربع الكبرى حول برلين، والتفاهم الذي تم التوصل إليه بين حكومتي كوريا، ذلك الاتفاق الذي ربما يؤدي إلى توحيد تلك البلاد. ولقد أثارت هذه التطورات المشجعة بعض القلق، بشكل محير، بين الدول الصغرى. فهناك شعور بأن تخفيض التوتر بين الدول الكبرى ربما أدى إلى فرض حلول للمشاكل الدولية تتجاهل رغبات ومصالح الدول الاخرى، لا سيما الدول ذات العلاقة المباشرة بتلك المشاكل. ونرجو أن لا يكون لهذه المخاوف أي أساس .

السيد الرئيس :

عندما ننظر في جدول أعمال هذه الدورة فاننا ما زلنا نرى المشاكل التي عالجتها هذه المنظمة منذ بداية عهدها، مثل مشكلة الاستعمار، وسياسة التمييز العنصري. وهناك حرب استئصالية تشن ضد الشعوب الافريقية التي تجاهد لتحرير نفسها من السيطرة الاستعمارية. ويواصل النظامان العنصريان في جنوب افريقيا وروديسيا ازدراء ارادة المجتمع الدولي، يشجعهما في ذلك التجارة المستمرة مع شركائهم التجار الغربيين دون أن يطرأ عليها أي نقص، فضلا عن استمرار تدفق رؤوس الأموال من الخارج .

لقد أصدر وزراء الخارجية العرب اعلانا في اجتماعهم الذي انعقد في القاهرة أوائل هذا الشهر حول جنوب شرق آسيا مؤكدين تضامن الدول العربية مع شعوب فيتنام وكمبوديا ولاوس في جهادها من أجل التحرر الوطني وانسحاب جميع القوات الاجنبية من أراضيها. وقدأدان البيان كذلك العدوان الذي تعرضت له هذه الأقطار .

السيد الرئيس :

سيكون من نافلة القول أن أسهب في الحديث عن المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجه الدول النامية وفشل جميع المحاولات لتضييق الشقة التي يتزايد اتساعها باستمرار بين الدول المتقدمة والدول النامية. ان ميل دول متقدمة معينة لاتخاذ قرارات تؤثر على الأقطار الأخرى لا يتضح في أي موضوع كما هو واضح في المسائل الاقتصادية. فالقضايا المتعلقة بنظام النقد الدولي والتجارة الدولية تبحث ويتصرف بها من قبل الدول الكبرى دون كبير اهتمام بالمصالح الحيوية للدول النامية. لقد أعلن مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية المشكلة التي تواجه الأقطار النامية بكل أبعادها. ومن الواضح ان على الدول النامية أن تقوى وتوسع التعاون فيما بينها، وينبغي ان تحول اهتمامها من توجيه النداءات إلى الدول المتقدمة، تلك النداءات التي وقعت في الاغلب على آذان صماء، تحول هذا الاهتمام إلى الاحتمالات الاعظم التي ينتجها التعاون فيما بينها .

لقد أنشأنا صندوقا للتنمية برأس مال مبدئي يزيد على مائة مليون دولار لمساعدة دول المنطقة في خططها للتنمية. وفوق هذا وزيادة عليه نعلن استعدادنا أيضاً للمساهمة – في حدود امكاناتنا – في مختلف أنشطة الانماء الدولية والاقليمية التي تتولاها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

وهناك ارتباط وثيق، دون شك، بين مشاكل الانماء ونزع السلاح. فلو أن جزءاً صغيراً فقط من البلايين التي تهدر على سباق التسلح حُوِّلَ لمواجهة الاحتياجات

الملحة للدول النامية فان الصورة المحزنة بكاملها، تلك الصورة التي تواجهنا اليوم، سوف تتغير عندئذ إلى مستوى من النماء يفوق كل ما هو معروف. ولهذا السبب فاننا نؤيد اجتماع مؤتمر دولي لنزع السلاح يهدف إلى تخفيض جميع أسلحة التدمير الجماعي وازالتها كليا في نهاية المطاف .

وثمة حادث عظيم الأهمية هذا العام جدير بالتنويه وهو تبني الاعلان الدولي حول البيئة الانسانية الذي انبثق من مؤتمر ستوكهولم. ويجري تكوين الأجهزة لوضع مبادىء وأهداف هذا الاعلان موضع التنفيذ .

السيد الرئيس :

وأخيراً آتي إلى موضوع الأمم المتحدة وتقوية دورها وفاعليتها. لقد كان هذا موضع اهتمام كبير من جانب الدول الصغرى، مثل بلادي. وهو ينبثق من القناعة بأننا نستطيع عن طريق الامم المتحدة فقط ان نترجم المبادىء والمثل التي تربطنا بعضنا ببعض لتصبح حقيقة حية. وسيكون من التفاهة التظاهر بأن الامم المتحدة لا تمر الآن ولم تكن تمر لعدة سنوات في فترة تدهور. لقد منعت المنظمة عن قصد، وبكل شدة، من القيام بأي دور في بعض المعضلات الدولية الخطيرة. ولقد جردت الامم المتحدة من أي سلطة عملية، وذلك بسبب تدخل دول كبرى معينة، قامت بوضع العراقيل في طريق تأمين تنفيذ قرارات المنظمة الدولية حول فلسطين والشرق الأوسط، والتمييز العنصري والاستعمار. بيد أننا يجب ان نعترف بادىء ذي بدء بأن هناك مواضع خلل ذاتي معين في الميثاق نفسه. ان الميثاق – بعد كل هذا – وثيقة صيغت قبل تقدم العصر النووي، عندما كان عدد كبير من الأقطار ما زال تحت الحكم الاجنبي. ثم ان الميثاق مبني على افتراضين أساسيين تخطتهما التطورات التي شهدها ربع القرن الأخير إلى حد كبير. والافتراضان هما ان سيطرة الدول الكبرى ستكون مقبولة دائماً باعتبارها حقيقة دائمة في الحياة الدولية. والثاني

ان الدول الكبرى ستعمل في معظم الأحوال، بعضها مع بعض، لمعالجة القضايا الدولية الكبرى. ومهما يكن من أمر فبالرغم من الثغرات في بناء الميثاق وعدم صحة افتراضاته الأساسية فانه مرن بدرجة تكفي لتمكيننا من تحويله إلى أداة للنظام الدولي الذي نتطلع إليه من أجل المستقبل .

وكدليل على ايماننا بالأمم المتحدة وثقتنا بمستقبلها فان حكومتي قد قررت الاستجابة لنداء الأمين العام، وتقديم تبرع نأمل ان يساعد على تخفيف الصعوبات الدولية التي تواجهها المنظمة[1] » .

(١) ترجمة عن النص الانكليزي الذي تسلمه مركز الوثائق والدراسات من وزارة الخارجية .

أولاً: مع العالم العربي

(١) أسس العلاقات مع البلاد العربية

تنطلق دولة الامارات العربية المتحدة في علاقاتها مع الدول العربية من مبادئ أصيلة وتستند في ذلك إلى أسس وطيدة، فشعب الامارات شعب عربي، عريق في عروبته، يرجع في أصوله إلى قحطان وعدنان، وحكام هذا الشعب وشيوخه من أبنائه ... نبتوا من هذه الأصول، ورضعوا من لبانها، وتربوا عليها وفي أحضانها .

وعلى ذلك أصبح ارتباط الدولة الفتية وشعبها وحكامها بالدول والشعوب العربية بديهية من البديهيات .

ولقد جاء دستور الاتحاد ليؤكد هذه المعاني، حيث نص في مادته السادسة على أن « الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك ، وشعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمّة العربية[1] » .

كذلك أوضح الدستور في مقدمته الاهتمام المبدئي لدولة الامارات بأن تكون

(١) الامارات العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد الأول، السنة الاولى (ديسمبر ١٩٧١)، ص ٣ .

« متعاونة مع الدول العربية الشقيقة[1] » .

وعلى هذه الأُسس أخذ سمو رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وقادتها يرسمون أقوى العلاقات وأوثقها مع الدول العربية الشقيقة وشعوب الأُمة العربية في المشرق والمغرب، في شتى مجالات الحياة .

(٢) مظاهر قوة العلاقات مع البلاد العربية

فضلاً عما تضمنه الدستور من نصوص أشرنا إليها، فقد اشتملت البيانات الأميرية على نصوص ومبادئ مماثلة تؤكد كلها عمق ارتباطاتنا العربية .

(أ) بيانات سمو رئيس الدولة وتصريحاته :

ففي الخطاب الأميري الذي افتتح به سمو رئيس الدولة الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني الاتحادي حرص سموه على التنويه بالاتجاهات التي حددها الدستور بالنسبة لانتماء دولة الامارات للأُمة العربية، وذكر الأعضاء المحترمين بالنص الدستوري على « ان الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأُمة العربية ... ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية .

« وبالنسبة لسياسة الاتحاد الخارجية فانها تستهدف نصرة القضايا والمصالح العربية[2] ... » .

وأشار سموه إلى انضمام « الاتحاد إلى جامعة الدول العربية حتى يشارك اخوته

---

(١) الامارات العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد الأول، السنة الاولى (ديسمبر ١٩٧١)، ص ٣ .

(٢) الامانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، خطاب سمو رئيس الدولة في افتتاح الدورة العادية الاولى للمجلس الوطني الاتحادي .

العرب الشوط العربي إلى غايته، عن يقين بأن مصير شعبنا يرتبط بوحدة مصير الأُمّة العربية ...

واختتم سمو رئيس الدولة بيان الافتتاح بهذه العبارات :

« باسمكم جميعاً، أُحيي اخوتنا الصامدين على خطوط القتال على كافة الجبهات العربية في مواجهة العدو الصهيوني، دفاعاً عن شرف أُمّتنا وعزتها وكرامتها .

إن مسؤولية استعادة الأرض السليبة هي مسؤولية الأمة العربية التي تملك من الطاقات ومن الامكانيات ما تستطيع به أن تحقق النصر والسلام .

أسأل الله العلي العظيم أن يوفقنا واياكم لما فيه خير هذا الشعب والأُمّة العربية جمعاء، وأن يجعل عهدنا الجديد عهْدَ تقدم، وازدهار، ورخاء وسلام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته[1] » .

وجاء في بيان سمو الشيخ زايد بن سلطان أمام المجلس الاستشاري الوطني بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣ قوله :

« ان العلاقات بيننا وبين شقيقاتنا الدول العربية تزداد توثقاً، يوماً بعد يوم، بحكم أواصر الجوار والقربى التي تربطنا منذ القدم، وبحكم المصير المشترك لهذه الأمة .

ونبارك اليوم الخطوات الايجابية التي اتخذت لقيام الاتحاد الثلاثي بين

---

(١) الامانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، خطاب سمو رئيس الدولة في افتتاح الدورة العادية الاولى للمجلس الوطني الاتحادي .

الجمهوريات العربية الشقيقة، مصر وليبيا وسوريا، من أَجْلِ إعلاء الحق العربي ودعماً لحقيقة الوحدة، ومجابهة لما يتهدد أمتنا من أخطار .

وإنني من هنا أُحيي باسمكم اخوتنا الأبطال الرابضين في الخطوط الأمامية في مواجهة العدوّ الإسرائيلي على كافة الجبهات العربية دفاعاً عن امتنا وتضحية من أجل عزتها وكرامتها، وتأكيداً للحق العربي، كما ان قضية فلسطين قضية عربية مقدسة، وهي مسؤولية كل العرب في بذل التضحيات من أجل استعادة الأرض السليبة .

أيها الاخوة ...

إنَّ أمتنا العربية تعيش اليوم مرحلة تاريخية وحاسمة تحتاج فيها إلى تصفية القلوب وانكار الذات واعلاء المصلحة العربية العليا فوق كل اعتبار. وهذا بلا شك هو هدف أشقائي الزعماء العرب الذي يحقق جبهة عربية عريضة قادرة على مواجهة كل اعتداء في الوقت المناسب، تردعه وتهزمه .

ايها الاخوة :

انني أومن أن أهمية اللقاء العربي المباشر والمستمر لأجل ايجاد حوار دائم لا ينقطع نتدارس فيه ما يواجهنا من مشاكل ومواقف لنتخذ متَّحدين مواقف لها فعاليتها وتأثيرها في المجال العالمي، ولها القدرة على إبراز الحقيقة التي ندعو لها من أجل تحقيق السلام القائم على العدل، وإعادة الحقوق الشرعية إلى أصحابها الشرعيين[1] » .

---

(١) قامت وزارة الاعلام والسياحة بنشر البيان في كتيب بعنوان. نص بيان عظمة الحاكم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان .

وقال سموه في نفس البيان :

« حضرات الأعضاء المحترمين :

« إذا كنا قد سخّرنا دخلنا من البترول لخير الوطن والمواطن فإننا في نفس الوقت نضع امكانياتنا في خدمة أهداف التنمية العربية وقد أنشأنا صندوقاً للانماء الاقتصادي العربي لغرض تقديم المساعدات الاقتصادية للبلاد العربية تدعيماً لنموها الاقتصادي ... ويضمن قانون الصندوق أن تذهب القروض الاقتصادية التي يقدمها إلى مشروعات مدروسة دراسة اقتصادية سليمة بما يكفل استخدامها استخداماً صحيحاً. وقد قوبل انشاء هذا الصندوق في المجال العربي والدولي بالرضى والاستحسان لما تنطوي عليه فكرته من معان سامية وما يستهدفه من خير للبلاد العربية. وقد انتظمت أحكام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٧١ كل ما يتعلق باغراض هذا الصندوق ونشاطه[1] » .

وقد تضمن البيان الأميري بتاريخ أول اكتوبر ١٩٧٢ :

« ان السياسة الخارجية لدولتنا الفتية واضحة صريحة، فهي سياسة عربية في أساسها وأهدافها، تؤمن بوحدة المصير المشترك للأمة العربية، وتعمل من أجل تحقيق الحق العربي، والأماني القومية ، وتسير يداً بيد مع الدول الشقيقة[2] » .

ولو اننا تتبعنا تصريحات سمو رئيس الدولة لوجدنا أنه لا يترك مناسبة واحدة تمر دون أن يؤكد فيها حرصه شخصياً وحرص دولة الامارات العربية المتحدة على ايجاد أوثق الروابط مع الاقطار العربية. من أمثلة ذلك حديث سموه لصحيفة « العمل » التونسية الذي أكد فيه : « ان المشاركة في الدفاع عن كيان الوجود

---

(١) وزارة الاعلام والسياحة، نص بيان عظمة الحاكم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان .

(٢) نص البيان الاميري، الاتحاد ١٩٧٢/١٠/٢ .

العربي وكيان الأمة العربية واجب قومي. وستكون دولة الامارات العربية دائماً في مستوى المسؤولية. أما فيما يتعلق بدعم المجهود الحربي ومدى مشاركتنا فيه فقد قمنا بدورنا كاملاً واننا ملتزمون بدفع مبالغ معينة لأشقائنا حتى يتحقق النصر[1] » .

وفي تصريح أدلى به سموه لمجلة صباح الخير القاهرية قال : « اننا نؤمن في هذا البلد بأن ثروتنا ليست ملكاً لنا وحدنا، ان حقاً علينا مساعدة اخواننا في العروبة في أي مكان من الأرض العربية .. إن الإنسان العربي هو هدفنا الأول، سواء كان في أبو ظبي أو في أي مكان آخر، اننا نريده إنساناً جديداً، متمدناً متعلماً متطوراً، يقود ركب الحضارة ويساهم في عطائه للإنسانية. ومن هنا فان أي مشروع انمائي ناجح في أي بلد عربي يلقى من أبو ظبي الدعم والمساعدة والتشجيع[2] » .

والحقيقة ان رئيس دولة الامارات كان دائماً يحمل نفس نظرته هذه لطبيعة علاقة شعب هذه المنطقة بالأمة العربية، حتى قبل أن تعلن دولة الاتحاد رسمياً. والأمثلة على ذلك تند عن الحصر. ففي جوابه على سؤال عن موقف الخليج من معركة العرب المصيرية وجهته إليه صحيفة « العلم » المغربيَّة أثناء زيارته للمغرب في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧١ قال سموه : « ان موقفنا هو موقف كل عربي تجري في عروقه دماء العروبة، فنحن أبناء قومية واحدة وشعورنا واحد، ولهذ أقول : إن موقفنا واحد، وان شعورنا في الخليج كشعور اخواننا في المحيط أو على جبهات القتال ، ونحن قدمنا ، ونقدم كل ما في وسعنا ، ويمكننا أن نتحمل أكثر مما يخيل لأحد في سبيل هذه القضية. إن لنا واجباً ونحن لا نتردد في القيام بهذا

(١) الاتحاد، عدد ١٧٠ ، ١٩٧٢/٦/٧ .

(٢) وزارة داخلية أبو ظبي، مجلة الشرطة والامن العام، عدد ٢٣ ، اكتوبر ١٩٧٢ .

الواجب[1] » .

وفي حديثه للصحفيين المغاربة قال سمو الشيخ زايد :

« لقد قطعنا آلاف الأميال إليكم، ولكننا نشعر أننا في ديارنا، وبين أهلنا وبأن بُعْدَ المسافة بين مغرب ومشرق الأمة العربية لم يقف أبداً حائلاً أمام اتصالنا بالقلوب والمشاعر ، فنحن أبناء أُمة واحدة، لغتها واحدة ودينها واحد[2] » .

وقبل ذلك، وحين كانت عملية بناء الاتحاد التساعي تتعرض للصعوبات صرح سموه لمجلة « البلاغ » الكويتية بقوله :

« ان الاتحاد هو باختصار شديد عون وسند لأشقائنا في الدول العربية حتى ولو كان جديد التكوين الا أنه يساعد بقدره[3] » .

وفي تصريح كان قد أدلى به سمو الشيخ زايد لصحيفة « الاهرام » القاهرية قال :

« اننا نؤمن بالتعاون العربي ايماناً لا حدود له، ذلك لأن أبناء الأمة العربية كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر ... إن أول ما يهمنا في التعاون العربي هو أن نتعاون مع اخواننا في جامعة الدول العربية في شتى المجالات التي تعود بالنفع على الشعب العربي. ولقد شاركت وفودنا في كل نشاط اقتصادي واجتماعي واعلامي وسياحي قامت به الجامعة ، وسنبذل مزيداً من التعاون مع الجامعة العربية ودولها الأعضاء ...

« إننا – شعباً وحكومة – بكل ما لدينا من قوة وارادة وتأييد ، نقف إلى جانب

(١) الاتحاد ١٩٧١/٤/١٥ .

(٢) المصدر نفسه ١٩٧١/٤/٢٢ .

(٣) المصدر نفسه ١٩٦٩/١٢/٤ ، نقلا عن مجلة البلاغ الكويتية .

اخواننا العرب في مواجهة العدوّ ... وانه مما لا ريب فيه اننا نساند المنظمات الفدائية، ونؤيد قتالها المشروع من أجل الوطن المغتصب[1] » .

(ب) تصريحات سمو رئيس الوزراء :

أما رئيس وزراء دولة الامارات العربية المتحدة سمو الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم فقد أكد « ان الدولة الاتحادية تلتزم بميثاق الجامعة العربية، وتقوم بكل ما يمليه عليها واجبها تجاه الجامعة ودولها الأعضاء، ونصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية .

وأشار سمو رئيس الوزراء إلى العلاقة مع دول المواجهة فقال :

« ان التعاون مع دول المواجهة الشقيقة واجب مقدس على دولة الامارات العربية المتحدة. ولا شك انها تقوم بما يمليه عليها هذا الواجب، وتقدم كافة امكاناتها للمشاركة في هذه المسؤولية[2] » .

وقال سمو الشيخ مكتوم :

« ان من الأهداف الرئيسية التي قامت من أجلها دولة الامارات العربية المتحدة نصرة القضايا العربية المصيرية، والتعاون إلى أبعد حد ممكن مع جميع الدول العربية الشقيقة في سبيل تحقيق أماني أمتنا العربية الخالدة في الوحدة والحياة الأفضل[3] » .

---

(١) الاهرام، ١٩٦٩/٨/٢ (الملحق) .
(٢) الاتحاد ١٩٧٢/٧/١٧ .
(٣) وزارة الداخلية، مجلة الشرطة والامن العام، العدد ٢٣ ، اكتوبر ١٩٧٢ .

(ج) تصريحات معالي وزير الخارجية :

وأما معالي وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة، فقد أوضح في مناسبات عدة، وبما لا يدع مجالاً للشك، السياسة العربية للدولة، وصرح بذلك في مواقف رسمية وغير رسمية، على الصعيدين العربي والدولي. ونظراً لكثرة المواقف التي تستلزم من وزير خارجيتنا الادلاء بالتصريحات فسنكتفي بايراد أمثلة تؤكد اتجاهات سياسة الدولة على الصعيد العربي .

ففي الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢ قال معالي وزير الخارجية :

« نحن نؤمن ايماناً عميقاً بالوحدة العربية الشاملة. ونحن كجزء لا يتجزأ من الوطن العربي فاننا نلتزم كلياً بالمواقف المبدئية والأساسية التي اتخذتها الدول العربية ضمن اطار جامعة الدول العربية التي ننتسب اليها[1] » .

وقد أدلى الأستاذ السويدي بحديث إلى مجلة جيش الشعب السورية قال فيه : « إن شعور ابن الخليج لا يختلف اطلاقاً عن شعور ابن سوريا العربية أو مصر العربية أو ليبيا العربية. إننا جميعاً نخوض معركة مصير لا بد أن نبذل فيها كل غال ورخيص لتحقيق النصر ... إن دولة الامارات تؤمن بوجود التجمع العربي لقد نشأ الاتحاد ليكون خطوة نحو اتحاد أكبر في المنطقة ووصولاً إلى الدولة العربية الواحدة .

وهذه الدولة تدعم العمل الفدائي وتساند التنمية العربية. والدولة تسعى إلى اتحاد أكبر في المنطقة ، والحوار مستمر مع اخواننا في قطر والبحرين وعُمان بشأن ذلك الاتحاد[2] » .

---

(١) وزارة الداخلية، مجلة الشرطة والامن العام، العدد ٢٣، اكتوبر ١٩٧٢ .
(٢) الاتحاد ١٩٧٢/٩/٢٩ .

وفي مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في القاهرة في شهر ايلول ١٩٧٢ صرح الأستاذ السويدي بـ « ان دولة الامارات العربية ليست ولم تكن ولن تكون يوماً بعيدة عن مشاكل أمتها، أو تقف بمعزل عن أحداثها الجسام، وان هذه السياسة تهدف بمجموعها إلى نصرة القضايا العربية وتوثيق روابط الأخوة ومشاعر الود وتدعيم أسس التعاون بين الدولة والشقيقات العربيات[1] » .

(د) تبادل الزيارات مع الحكام العرب :

حرص سمو رئيس الدولة – وما زال يحرص – على تبادل الزيارات مع أشقائه من حكام الدول العربية دعماً للروابط القائمة بين دولة الامارات وشقيقاتها، وبغرض زيادة فرص التعاون معها بما فيه خير العرب جميعاً .

فمن هذه الزيارات زيارات سموه للجمهورية العربية السورية، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية السودان الديمقراطية، ثم زيارته سموه للجمهورية العربية اليمنية التي ابتدأت يوم ٢٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٢ وانتهت اليوم، ٢٥ تشرين ثاني ١٩٧٢ .

ومن ناحية أخرى فقد استقبلت دولة الامارات كلاً من جلالة الملك حسين عاهل الأردن، وفخامة الرئيس اللواء جعفر نميري رئيس جمهورية السودان، ودولة الرئيس صائب سلام رئيس وزراء لبنان . وفي الثاني عشر من تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٢ ، الحالي ، وصل إلى أبو ظبي في زيارة رسمية لدولة الامارات فخامة الرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية الشقيقة .

هذا بجانب الزيارات المتعددة التي قام بها وزراء دولة الاتحاد للدول الشقيقة والزيارات التي قام بها الوزراء والمسؤولون العرب لدولة الامارات .

---

(١) المصدر نفسه ١٩٧٢/٩/١٤ .

(هـ) مساعدات الدولة لشقيقاتها العربيات :

لقد برهنت دولة الامارات بالعمل المتمثل في مساعداتها المادية للدول العربية الشقيقة والمساهمة في مشاريعها الانمائية، برهنت على عمق عواطفها وصدق اخلاصها .

ومع أن المساهمات المادية في معركة العرب المصيرية ضد العدوان، أو في معركتهم ضد التخلف تأتي كلها من امارة أبو ظبي بفضل ما حباها الله به من الثروة، إلا أن امارة أبو ظبي تنوب في ذلك عن الاتحاد كله، سيما وان سمو رئيس الاتحاد في السنوات الخمس الأولى هو نفسه حاكم امارة أبو ظبي .

صندوق الانماء الاقتصادي العربي :

صدر قانون انشاء صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي بتاريخ الخامس من تموز (يوليو) ١٩٧١ .

وقد نصت المادة الثانية منه على ان « غرض الصندوق هو تقديم المساعدات الاقتصادية للبلاد العربية تدعيماً لنموها الاقتصادي وذلك في صورة قروض أو مساهمة في المشروعات أو ضمانات أو غير ذلك من الصور التي تحددها اللائحة التنفيذية للصندوق » .

ونصت المادة الثالثة على أن « يحدد رأسمال الصندوق بمبلغ خمسين مليون دينار بحريني، تسددها حكومة ابو ظبي . ويحق لمجلس الادارة أن يطلب من الحكومة سداد عشرة ملايين دينار في السنة الأولى، وثمانية ملايين دينار في كل سنة من السنوات التالية » .

وبينت المادة الرابعة انه « يجوز للصندوق أن يقترض أموالاً أو يصدر سندات

في حدود ضعفي قيمة رأسماله والاحتياطات بالشروط والأوضاع التي يحددها مجلس ادارة الصندوق وبضمان حكومة ابو ظبي » .

ونصت المادة الخامسة على أن « يدير الصندوق مجلس ادارة برئاسة رئيس الوزراء ويتألف من سبعة أعضاء يكون أحدهم نائباً للرئيس ويعينون بمرسوم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد » .

ويتضح حسب منطوق المادة السادسة أن « مجلس ادارة الصندوق هو السلطة العليا في ادارة أعمال الصندوق ووضع سياسته ، ويقوم على وجه الخصوص بما يلي :

أ – وضع لائحة تنفيذية للصندوق .

ب – وضع لائحة بنظام استخدام العاملين بالصندوق .

ج – البت في الطلبات المقدمة للصندوق للحصول على قروض أو مساهمات أو غير ذلك ، وتحديد شروط اتمامها .

د – تحديد أوجه استثمار أموال الصندوق .

هـ – اعتماد الميزانية التقديرية للصندوق قبل بداية السنة المالية واقرار الميزانية السنوية والحساب الختامي ، وذلك وفقاً للمواعيد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

و – تعيين مراقبي الحسابات للصندوق .

ولمجلس الادارة أن يفوض بعض سلطاته إلى المدير العام .

وأوجبت المادة السابعة إضافة « صافي الأرباح التي يسفر عنها نشاط الصندوق سنوياً إلى الاحتياطات في حدود النسب والشروط التي تحددها اللائحة

التنفيذية[1] » .

(و) قضية فلسطين :

بالنسبة لقضية العرب الأولى ، قضية فلسطين ، وجهاد العرب لدحر الغزوة الصهيونية ساهمت دولة الامارات مساهمات مادية تفوق في حجمها تصورات الكثيرين. لقد ساهمت الدولة بملايين الدنانير سواء في دعم دول المواجهة أو في دعم حركة المقاومة الفلسطينية .

وليس سراً ان الدولة ملتزمة بدفع مبالغ منتظمة لدول المواجهة الشقيقة، رغم أن المسؤولين في دولة الامارات العربية المتحدة لا يميلون إلى ذكر الأرقام، ولا إلى كثرة الحديث عن هذه الناحية ، لأن ما تقوم به دولة الامارات في هذا الميدان جزء من واجباتها تجاه أمتها العربية لدفع الأذى عنها لا للدعاية التي لا تفيد القضية .

يضاف إلى ذلك المساعدات التي قدمتها الدولة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية فضلاً عن مركز أبو ظبي للاعلام العربي في لندن، وهو المركز الذي أنشئ ليتولى شرح القضايا العربية من وجهة النظر العربية، والدفاع عنها من موقع أوروبي وعالمي هام .

مقاطعة اسرائيل :

وفي الثالث من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢، أصدر سمو رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان القانون الاتحادي رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ في شأن مقاطعة اسرائيل، وفيما يلي نصه :

---

(١) الجريدة الرسمية لحكومة أبو ظبي، العدد الاول، السنة الاولى، (١٥ ابريل ١٩٧٢)، ص ١٥ – ١٦ .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الامارات العربية المتحدة

قانون اتحادي رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢

في شأن مقاطعة إسرائيل

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة .

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة ،

وبناء على ما عرضه وزير الدولة للشؤون المالية والاقتصادية، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد أصدرنا القانون الآتي :

مادة (١)

يحظر على كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقاً مع هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتمين اليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما أقاموا، وذلك متى كان محل الاتفاق صفقات تجارية أو عمليات مالية أو أي تعامل آخر أياً كانت طبيعته .

وتعتبر الشركات والمنشآت أياً كانت جنسيتها التي لهـا مصالح أو فروع أو توكيلات عامة في إسرائيل في حكم الهيئات والأشخاص المحظور التعامل معهم طبقاً للفقرة السابقة حسبما يقرره المشرف على شؤون المقاطعة وفقاً لتوصيات مؤتمر ضباط الاتصال .

مادة (٢)

يحظر دخول أو تبادل أو حيازة البضائع والسلع والمنتجات الاسرائيلية بكافة أنواعها، كما يحظر الاتجـار فيها بأية صورة . ويسري الحظر على القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة الاسرائيلية في دولة الامارات العربية المتحدة .

وتعتبر اسرائيلية البضائع والسلع والمنتجات المصنوعة في اسرائيل أو التي دخل في صناعتها جزء أياً كانت نسبته من منتجات اسرائيل على اختلاف أنواعها سواء وردت من اسرائيل مباشرة أو بطريق غير مباشر .

وتعتبر في حكم البضائع الاسرائيلية السلع والمنتجات المعاد شحنها من اسرائيل أو المصنوعة خارج اسرائيل بقصد تصديرها لحسابها أو لحساب أحد الأشخاص أو الهيئات المنصوص عنها في المادة الأولى .

مادة (٣)

على المستورد في الحالات التي يعينها المشرف على شؤون المقاطعة تقديم شهادة منشأ موضح فيها البيانات التالية :

(أ) بيان البلد الذي صنعت فيه السلع .

(ب) انه لم يدخل في صناعة السلع أية مادة من منتجات اسرائيل أيـاً كـانت نسبتها .

مادة (٤)

على سلطات الجمارك والموانئ في الامارات الأعضاء في الاتحاد أن تتخذ ما يلزم من التدبير لمنع تصدير السلع التي يعينها مؤتمر ضباط الاتصال إلى البـلاد

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الامارات العربية المتحدة

قانون اتحادي رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢
في شأن مقاطعة إسرائيل

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة .

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة ،

وبناء على ما عرضه وزير الدولة للشؤون المالية والاقتصادية، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد أصدرنا القانون الآتي :

مادة (١)

يحظر على كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقاً مع هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتمين اليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما أقاموا، وذلك متى كان محل الاتفاق صفقات تجارية أو عمليات مالية أو أي تعامل آخر أياً كانت طبيعته .

وتعتبر الشركات والمنشآت أياً كانت جنسيتها التي لهـا مصالح أو فروع أو توكيلات عامة في إسرائيل في حكم الهيئات والأشخاص المحظور التعامل معهم طبقاً للفقرة السابقة حسبما يقرره المشرف على شؤون المقاطعة وفقاً لتوصيات مؤتمر ضباط الاتصال .

مادة (٢)

يحظر دخول أو تبادل أو حيازة البضائع والسلع والمنتجات الاسرائيلية بكافة أنواعها، كما يحظر الاتجـار فيها بأية صورة . ويسري الحظر على القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة الاسرائيلية في دولة الامارات العربية المتحدة .

وتعتبر اسرائيلية البضائع والسلع والمنتجات المصنوعة في اسرائيل أو التي دخل في صناعتها جزء أياً كانت نسبته من منتجات اسرائيل على اختلاف أنواعها سواء وردت من اسرائيل مباشرة أو بطريق غير مباشر .

وتعتبر في حكم البضائع الاسرائيلية السلع والمنتجات المعاد شحنها من اسرائيل أو المصنوعة خارج اسرائيل بقصد تصديرها لحسابها أو لحساب أحد الأشخاص أو الهيئات المنصوص عنها في المادة الأولى .

مادة (٣)

على المستورد في الحالات التي يعينها المشرف على شؤون المقاطعة تقديم شهادة منشأ موضح فيها البيانات التالية :

(أ) بيان البلد الذي صنعت فيه السلع .

(ب) انه لم يدخل في صناعة السلع أية مادة من منتجات اسرائيل أيـاً كـانت نسبتها .

مادة (٤)

على سلطات الجمارك والموانئ في الامارات الأعضاء في الاتحاد أن تتخذ ما يلزم من التدبير لمنع تصدير السلع التي يعينها مؤتمر ضباط الاتصال إلى البـلاد

الأجنبية التي يثبت انها تعيد تصديرها إلى إسرائيل .

مادة (٥)

تسري الأحكام الواردة في المواد (٢) (٣) (٤) على السلع التي تدخل مناطق تعتبر حرة في دولة الامارات العربية المتحدة أو تصدر من تلك المناطق .

وكذلك تسري هذه الأحكام على السلع التي تنزل إلى أراضي دولة الامارات العربية المتحدة أو تمر عبر أراضيها وتكون برسم إسرائيل أو أحد الأشخاص أو الهيئات المقيمين بها .

مادة (٦)

يعاقب كل من يخالف أياً من أحكام المواد (١) (٢) (٣) بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات .

ويجوز مع الحكم بالسجن، الحكم بغرامة لا تتجاوز سبعة آلاف دينار بحريني ، فإذا كان الجاني في إحدى الجرائم السابقة شخصاً اعتبارياً تنفذ العقوبة على من ارتكب الجريمة من المنتمين للشخص الاعتباري أو المسؤول عن ارتكابها .

وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة كما يحكم بمصادرة وسائل النقل التي استعملت في ارتكاب الجريمة متى كان أصحابها على علم بذلك .

مادة (٧)

يعفى من العقوبة – عدا المصادرة – من بادر من الجناة عند تعددهم بإخبار

السلطات عن المشتركين في إحدى الجرائم المذكورة آنفاً وأدى هذا الإخبار فعلاً إلى اكتشاف الجريمة .

مادة (٨)

تنشر ملخصات جميع الأحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون على نفقة المحكوم عليه بحروف كبيرة على واجهة محل تجارته أو المصنع أو المخزن أو غيره من الأماكن التي يعمل بها مدة ثلاثة أشهر .

ويعاقب من يقوم بنزع هذه الملخصات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة دينار بحريني أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة (٩)

تكون محاكمة مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أمام المحكمة المختصة في الامارة التي وقعت فيها الجريمة . فإذا وقعت ضمن حدود العاصمة الاتحادية الدائمة انعقد الاختصاص للمحكمة الاتحادية الابتدائية .

مادة (١٠)

كل شخص سواء كان من موظفي حكومة الاتحاد أو الامارات أو من غيرهم يضبط الأشياء موضوع الجرائم المنصوص عليها في القانون أو يسهل ضبطها تصرف له بالطريقة الادارية مكافأة بنسبة ٢٠ في المائة من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها وفي حالة تعدد مستحقي المكافأة توزع بينهم كل بنسبة مجهوده .

مادة (١١)

يقوم باثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له الموظفون المفوضون للقيام بهذا العمل بقرار يصدره وزير الدولة للشؤون المالية والاقتصادية وتكون لهم في تطبيق أحكام هذا القانون صفة الضبطية القضائية .

مادة (١٢)

يقوم على تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لتنفيذ هذا القانون مكتب لمقاطعة إسرائيل يكون له مدير يعين بمرسوم اتحادي ويعتبر ضابطاً للاتصال بالمكتب الرئيسي للمقاطعة .

وإلى أن تنشأ العاصمة الاتحادية الدائمة للاتحاد تكون مدينة أبو ظبي المقر المؤقت للمكتب وتكون له فروع في كل الامارات الأعضاء في الاتحاد أو في بعضها .

ويكون تنظيم وتحديد اختصاصات الادارات التي يتكون منها المكتب وفروعه بقرار من وزير الدولة للشؤون المالية والاقتصادية .

مادة (١٣)

تلغى القوانين والمراسيم والقرارات المخالفة لأحكام هذا القانون وعلى وزير الدولة للشؤون المالية والاقتصادية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة (١٤)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية .

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر في قصر الرئاسة بابو ظبي

بتاريخ : ٢٥ رجب ١٣٩٢ هجرية
الموافق : ٣ سبتمبر ١٩٧٢ ميلادية[1]

هذا وقد ورد في المذكرة التفسيرية المرافقة للقانون أن الامارات الأعضاء في دولة الامارات العربية المتحدة كانت « وما تزال حريصة كل الحرص على الوقوف مع الصف العربي باعتبارها جزءاً من الأمة العربية، ومن هنا بادرت من قبل العمل بأحكام دستور دولة الاتحاد إلى استصدار التشريعات الواجبة نحو مقاطعة إسرائيل .

أعد مشروع القانون ... في شأن مقاطعة اسرائيل (حيث) استجابت فيه الحكومة لما أوصت به أمانة جامعة الدول العربية الدول الأعضاء من أن تضمن قانوناً موحداً لمقاطعة اسرائيل تكتمل به السلسلة الوثيقة للتدابير العربية الجماعية لمواجهة الخطر الصهيوني الداهم[2] » .

---

(١) الامارات العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد السادس، السنة الثانية، سبتمبر ١٩٧٢، ص ١١-١٤ .
(٢) المصدر نفسه، ص ١٥ .

معالي الأستاذ محمد حبروش مع رؤساءوفود الدول العربية إلى مجلس الجامعة العربية

معالي الاستاذ حبروش يتحدث في جلسة مجلس جامعة الدول العربية بعد انضمام
دولة الاتحاد إلى عضوية الجامعة

الإنضمام إلى جامعة الدول العربية

ما إن أعلن قيام دولة الامارات العربية المتحدة حتى أرسل سمو رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، برقية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ينبئه فيها بقيام الاتحاد والتزامه بميثاق الجامعة العربية « وسيصلكم وفد دولتنا برئاسة معالي السيد الوزير محمد حبروش ، ليقوم بالاجراءات الرسمية اللازمة للانضمام إلى الجامعة العربية[1] » .

« وصل الوفد إلى القاهرة عصر يوم ١٩٧١/١٢/٤ ، ووافق المجلس على انضمام الدولة الفتية إلى شقيقاتها تحت لواء الجامعة لتصبح العضو الثامن عشر فيها .

« بعد ظهر ذلك اليوم الذي صدرت فيه الموافقة، وهو يوم ١٩٧١/١٢/٦ حضر معالي الاستاذ محمد حبروش، رئيس وفد دولة الامارات العربية المتحدة جلسة مجلس الجامعة حيث رحب رئيس الدورة بالدولة العضو الجديد وقال :

« اننا على ثقة من أن الدولة الجديدة سوف تسهم في مسيرة الأمة العربية من أجل عزتها[2] ... » .

---

(١) وزارة الأعلام والسياحة لامارة ابو ظبي، نشرة رصد انباء محطات الاذاعة النشرة رقم (١٤٢٩) بتاريخ ١٩٧١/١٢/٤ .

(٢) المصدر نفسه، العدد (١٤٣٢)، ١٩٧١/١٢/٧ .

المشاركة في المنظمات العربية :

وتطبيقاً للاتجاه العربي لسياسة الدولة نجد انها حرصت على المشاركة في مختلف المنظمات العربية التي تعاونت الدول العربية على تأسيسها ، ومن هذه المنظمات :

١ – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٢ – اتفاقية المزايا والحصانات الخاصة بجامعة الدول العربية .

٣ – اتحاد البريد العربي .

٤ – مركز الشرق الأوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية .

٥ – بروتوكول التعاون الإعلامي بين وزارة الاعلام الاتحادية ووزارة الثقافة والاعلام المصرية .

٦ – اتفاقية انشاء اللجنة الدائمة لتوزيع الموجات اللاسلكية لمنطقة الخليج العربي وعمان[1] .

ومن أمثلة المشاركة في النشاطات العربية اشتراك دولة الامارات في مؤتمر اللجان العربية للتربية الذي انعقد في الرباط وفي مهرجان الشباب العربي الذي التأم في الجزائر ، وفي مؤتمر المرور العربي الذي انعقد في القاهرة وغير ذلك من المؤتمرات بجانب مشاركتها في كل نشاطات جامعة الدول العربية باعتبارها عضواً فيها .

---

(١) كتاب وزارة خارجية دولة الامارات العربية المتحدة، رقم ٢٧٥٧/٦/٤/٥ المؤرخ ١٩٧٢/٧/٣٠ .

مَوقفُ الأشقَّاء العَرَبْ

ولقد كان اهتمام جامعة الدول العربية بشعب الخليج سابقاً على قيام دولة الامارات العربية المتحدة بسنين طويلة بل إن عناية الجامعة بمنطقة الخليج ظهرت مع ميلاد الجامعة نفسها، حيث « نص ميثاقها على التعاون مع البلاد العربية غير الأعضاء في الجامعة، عملاً وإياها على استكمال أسباب السيادة والاستقلال والانضمام للجامعة .

وتقرير الأمانة العامة إلى مجلس الجامعة العربية في انعقاده العادي أو في الدورات الاستثنائية يعنى تمام العناية بعرض التطورات والانجازات التي تتم في ميدان الامارات العربية[1] » .

والحقيقة ان الحكومات والشعوب العربية، بادلت دولة الامارات وشعبها نفس المشاعر والعواطف والمواقف الطيبة وعبّرت عن ترحيبها وفرحها بقيامها بكثير من البيانات والتصريحات والتعليقات الاذاعية والصحفية مما يصعب استقصاؤه .

وسنكتفي بضرب بعض الامثلة التي تغني عن الاطالة . جاء في بيان الناطق الرسمي باسم جمهورية مصر العربية، الذي أعلن به اعتراف بلاده بدولة الامارات :

إن حكومة جمهورية مصر العربية « على يقين ان استقلال الامارات العربية المتحدة يعد عامل استقرار وسلام وتقدم في منطقة الخليج العربي، وتؤمن بأن الشقيقة العربية الجديدة سوف تسهم في مسيرة الأمة العربية من أجل عزتها وكرامتها ورفاهيتها[2] . » .

---

(١) من تصريح الدكتور سيد نوفل، الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية، جريدة الاتحاد ١٩٦٩/١٠/٢٠

(٢) نشرة رصد انباء محطات الاذاعة، عدد ١٤٢٩ ، ١٩٧١/١٢/٤ ، ص ٦ .

وقد علقت إذاعة صوت العرب على قيام الدولة الجديدة ووصفت ترحيب العرب بها فقالت :

إن الدولة الجديدة تخرج « إلى حيز الوجود لتقف أمام مسؤولياتها محليا وعربياً، ولتقوم بدورها الايجابي في قضايا النضال العربي التي لم تعد تقبل الانتظار .

« لا شك أن إعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة قد تلقى ترحيب الأمة العربية كلها، ايماناً منها بأن كل وحدة أو اتحاد إنما هو قوة للعرب ودعم لنضالهم وخطوة هامة على طريق الوحدة العربية الشاملة[1] ... » .

« في تعليق آخر قالت الاذاعة : « إن الترحيب بقيام دولة الامارات العربية المتحدة تردد في كل العواصم العربية لما يمثله قيام هذا الاتحاد بالنسبة لشعب الخليج العربي، وبالنسبة للنضال العربي الشامل في فترة من أخطر وأهم فترات التاريخ العربي .

فلا شك أن الوحدة هي التي تتحطم عليها كل مؤامرات الاستعمار والصهيونية وهي السياج القوي الذي يحمي آمالها، ويصون أهداف نضالها، ويقرب أمتنا من تحقيق يوم النصر وتأكيد العزة العربية ورفع أعلام الحرية على كل شبر من الوطن الكبير .

هذه الدولة العربية الجديدة تخرج إلى الوجود وأمامها العديد من المسؤوليات محلياً وعربياً وينتظرها دور كبير في إطار الجامعة العربية والأمم المتحدة .

وقد كان قيام هذا الاتحاد في منطقة الخليج أملاً ظل يراود شعب الخليج

(١) المصدر نفسه، ص ١٦ .

منذ مدة، لأنه كان يرى فيه الوعاء السليم القادر على تجميع الجهد والقادر على أن يكون الدرع القوي الذي يحمي عروبة المنطقة ويحفظ أمنها وسلامتها. وكان يرى فيه أيضاً سنداً قوياً للأمة العربية، خاصة في هذه الفترة الحاسمة التي يجتازها النضال العربي في مواجهة عدوّ أعماه الغرور والصلف واستهان بكل القوى والمواثيق[1] » .

وقد عبّر رؤساء الدول العربية والمسؤولون فيها عن ترحيبهم بدولة الاتحاد، واغتباطهم بقيامها، وآمالهم المشرقة بما ستحققه للعرب من خير عميم، وهرعت الوفود الرسمية إلى مدينة أبو ظبي، لتقدم تهاني دولها إلى سمو رئيس دولة الامارات فوصل البلاد عدد من رؤساء الوزارات والوزراء العرب على رؤوس وفود دولهم .

ولم تضن الدول والشعوب العربية على دولة الامارات بما تحتاج إليه من دعْم أدبي، وطاقات بشرية وخبرات فنية في مختلف ميادين الحياة مما هو ضروري لدولة ناشئة بدأت تبنى نفسها من نقطة الصفر. والواقع أن أبناء البلاد العربية يساهمون بخبراتهم وجهودهم في بناء دولة الاتحاد باعتبارها جزءاً من وطنهم العربي الكبير .

هذه العلاقات والوشائج العربية التي عبّر عنها الرسميون في دولة الامارات وفي الدول العربية الشقيقة، والتي تحدثنا عنها في الصفحات القليلة السابقة ليست علاقات ووشائج فوقية لا تستند إلى أساس ولا ترتبط بجذور بل انها – على العكس من ذلك – وطيدة الأركان، عميقة الجذور ووثيقتها، انها تعبير عن إحساس شعبي واسع وعميق بوحدة الأمة العربية في كل أقطارها وحدة العقيدة، ووحدة اللغة، ووحدة الثقافة، ووحدة التاريخ، ووحدة المطامح والامال والتطلعات المشتركة .

(١) نشرة رصد انباء محطات الاذاعة، العدد ١٤٣٣ ، ١٩٧١/١٢/٨ ، ص ١٧ .

ثانيًا: مَع العَالم الخَارجيّ

أسس علاقاتنا الخارجية :

من المبادئ والأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة التعاون « مع كافة الدول ... الصديقة الاعضاء في الأمم المتحدة وفي الأُسرة الدولية عموماً على أساس الاحترام المتبادل، وتبادل المصالح والمنافع[1] » .

ومن أُسس هذه السياسة : « نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق المثلى الدولية[2] » .

وانطلاقاً من هذه المبادئ، وانسجاماً مع هذه الاتجاهات الأصلية سارت الدولة في علاقاتها من أبواب مشرعة على العالم أجمع، تبغي الخير للجميع والصداقة مع الجميع، والتعاون في الخير مع كل من يريد التعاون .

(١) الدول الإسلامية

تعتبر علاقة دولة الامارات مع جمهورية باكستان نموذجاً لما ترغب في بنائه

(١) مقدمة الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة .

(٢) المادة الثانية عشرة من الدستور .

وتوطيده من الوشائج والصلات مع الدول الإسلامية .

ومن مظاهر وثاقة هذه العلاقات زيارة سمو رئيس الدولة لباكستان، والزيارة التي قام بها فخامة رئيس جمهورية باكستان الشقيقة لدولة الامارات .

والواقع أن سمو الشيخ زايد حرص على تقديم الكثير من المساعدات لدولة باكستان الشقيقة انسجاماً مع الاتجاه العام لسياسة الدولة نحو الدول الإسلامية نذكر من هذه المساعدات بناء مستشفى ومسجدين في كراتشي، وتقديم المنح الدراسية للطلبة الباكستانيين .

وقد حرصت دولة الامارات العربية المتحدة على المشاركة في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الذي انعقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩ فبراير إلى ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٢ .

وقام وفد دولة الامارات إلى المؤتمر بدور ايجابي فعال، وشارك في مختلف اللجان التي انبثقت عن المؤتمر .

كذلك شاركت دولة الامارات في اجتماع الجمعية العمومية لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية الذي انعقد في كوالالمبور بماليزيا في يومي السادس عشر والسابع عشر من شهر آب (أغسطس) ١٩٧٢ وساهم وفدها في نشاط الجمعية .

ومما يجدر بالتنويه في ميدان العلاقات مع الدول الإسلامية ان دولة الامارات تقدم المساعدات المالية لعدد كبير من الجمعيات الإسلامية المنتشرة في قارات العالم الست، للأغراض التعليمية والتربوية والخيرية .

(٢) الأنضمام إلى هيئة الأمم المتحدة :

وانسجاماً مع سياسة الانفتاح على العالم والارتباط بركب حركة التعاون العالمي سارع سمو رئيس الدولة – بمجرد قيام الاتحاد – بابلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بميلاد دولة الامارات العربية المتحدة، طالباً انضمامها إلى المنظمة الدولية[١]. وقد وافق مجلس الأمن الدولي بالاجماع على هذا الطلب وأصبحت دولة الامارات العضو الثاني والثلاثين بعد المائة في هيئة الأمم المتحدة[٢].

وعلى أثر ذلك قام معالي الدكتور عدنان الباجه‌جي، مندوب دولة الامارات لدى المنظمة الدولية باجراء اتصالات على نطاق واسع مع مندوبي الدول إلى الأمم المتحدة وأوضح لهم المبادئ والأهداف التي تسعى دولة الامارات إلى تحقيقها[٣]. وفيما يلي ترجمة نص البيان التاريخي الذي ألقاه معالي الدكتور الباجه‌جي باسم دولة الامارات بمناسبة قبولها عضواً في المنظمة الدولية :

ترجمة

الخطاب الذي ألقاه معالي الدكتور عدنان الباجه‌جي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة قبول دولة الامارات العربية المتحدة عضواً في المنظمة الدولية

١٩٧١/١٢/٩

السيد الرئيس

إنني أدرك بعمق الشرف العظيم والفرصة العظيمة اللذين أتاحا لي التعبير لممثلي

(١) نشرة رصد انباء محطات الاذاعة ١٩٧١/١٢/٤ .
(٢) المصدر نفسه ١٩٧١/١٢/١٠ .
(٣) المصدر نفسه ١٩٧١/١٢/١٧ .

أمم العالم المجتمعين هنا عن امتنان شعب وحكومة الامارات العربية المتحدة بمناسبة ادخال دولتهم الفتية إلى عضوية الأمم المتحدة .

إنني متأكد من أن الأهمية التاريخية لهذه اللحظات لن تغيب عن ادراك اولئك الذين يتابعون عن كثب مسيرة التاريخ العربي القريب .

إن دولة الامارات العربية المتحدة هي الجزء الأخير من الأمة العربية – باستثناء جزء واحد – الذي يخرج من نطاق الوصاية الأجنبية ليصبح دولة مستقلة ذات سيادة .

إن كل شعبنا في كافة أرجاء الوطن العربي، مع ذلك الاستثناء الوحيد الذي سأشير إليه الآن، يملك حريته في ادارة شؤونه بنفسه وحريته في المساهمة في مساعيكم الجماعية للمحافظة على السلم العالمي، وترقية التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

إننا نؤكد لكم تعاوننا الكامل في جهودكم لترجمة المبادئ والأهداف السامية للميثاق الذي تعهدنا باحترامه ومراعاته بكل جدية، لكي تصبح هذه المبادئ حقيقة حية .

السيد الرئيس

لقد قلت في بداية بياني إن الامارات العربية المتحدة هي المنطقة الأخيرة – باستثناء واحدة – في العالم العربي التي تستعيد حريتها من الحكم الأجنبي . والاستثناء الذي أشرت إليه، بطبيعة الحال، هو فلسطين. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعلن باسم الدولة العضو الجديد، تأييدنا لجهاد أهل فلسطين لاستعادة حقوقهم في أرض جدودهم .

إن الامارات العربية المتحدة – باعتبارها جزءاً من الأمة العربية لا انفصام له، تنضم إلى البلاد العربية الأُخرى في المحافظة على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره بنفسه .

إننا نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تأمين انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلت بعد عدوان اسرائيل في حزيران ١٩٦٧ .

وباتخاذنا هذا الموقف فاننا نشارك الأغلبية الساحقة لأعضاء هـذه المنظمة اعتقادهم الذي لا يتزعزع، والذي جرى تبيانه بجلاء في الأيام القليلة الماضية بأنه لا يمكن السماح بموجب الميثاق بالحاق أو الاستيلاء العسكري على أية أراضٍ، ولا يمكن أن يقبل أي تدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ذات سيادة مهما كانت الأسباب والدوافع .

فإذا ما أجزنا أن يتكرر امتهان هذين المبدأين الأساسيين من مبادئ الميثاق دون رادع، فإن النظام الدولي بكليته، ذلك النظام الذي حدده الميثـاق، والذي ناضلت هذه المنظمة عبر السنين لإقامته، سوف يتفكك ويتحول إلى حالة من الفوضى وانعدام القانون، وستكون فيه الدول الضعيفة والصغيرة كالدولة التي أتكلم باسمها الآن، هي الضحايا الرئيسية .

السيد الرئيس

بينما نلج هذه الحياة الجديدة، حياة الدولة المستقلة فاننا نعي التحديات العظيمة التي تنتظرنا .

إن قطراً صغيراً عاش قرونا في ظل الفقر والعزلة أخذ يباشر الآن مسؤولياته تجاه مصيره، وهو مصمم على أن يقوم بدوره في العالم، وأن يوفر لشعبه الذي ظـل محروماً ومهملاً ردحاً من الزمن، أن يوفّر له هذه الضروريات الاساسية للحياة،

الضروريات التي تعتبر حقاً لكل كائن حي، لا يمكن التنازل عنه .

إن البلد الذي لي شرف التحدث باسمه الآن، والذي مُنح مصادر غنية وسكاناً قليلين، يتقاسم ثروته الآن بكرم واريحية مع الشعوب العربية الأُخرى وقـد فتح أبوابه لآلاف من أشقائنا العرب وأبناء شعوب أُخرى كثيرة. ونحن نسعى معاً لخلق مجتمع متحرر من سياط الفقر والعوز، مجتمع تلقى فيه الحقوق الاساسية للإنسان الضمانة والاحترام، وتشبع فيه كل الاحتياجات الأساسية للإنسان .

إن التقدم الذي أنجز حتى الآن مثير، وقل أن وجد له نظير في العصور الحديثة. وينطبق هذا القول بشكل خاص على ابو ظبي التي جرى تحويلها خلال فترة قصيرة لا تتعدى خمس سنوات، بقيادة الشيخ زايد، من مجتمع قبلي متخلف إلى بلد تقدمي حديث يتفجر حيوية. وبينما تحقق ابو ظبي تقدمها السريع لم تنس جاراتها وأخواتها العربيات .

لقد بادرنا بالبدء في برامج لمساعدة أقطار نامية عربية وأُخرى غير عربية في آسيا وافريقيا .

وبالرغم من أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الموضوع الأول لاهتمامنا فمن المعروف أنه لا يمكن أن تكتمل أهميته ومعناه من غير الحرية السياسية ومن غير التمتع بحقوق الإنسان الأساسية .

ومن أجل ذلك فإن دستور الامارات العربية المتحدة الذي أعلن يـوم الاستقلال تضمن الحقوق المدنية للمواطنين كما نص على ايجـاد المؤسسات التمثيلية .

ولأول مرة في هذا الجزء من الخليج تنشأ مثل هذه المؤسسات التمثيلية . ونحن واثقون من أن هذه التجربة الجريئة الجديدة ستساعد على إعادة هذا الموطن القديم

لميلاد الأمة العربية إلى المركز البارز الذي يستحقُّهُ في العالم العربي .

والامارات العربية المتحدة تمثل تجربة جديدة في المحاولات الوحدوية في العالم العربي ، من الناحية السياسية ، ونأمل أن يؤدي نجاحها إلى بداية عصر جديد سيشهد تحولاً عكس الاتجاه المشؤوم نحو تجزئة وتقسيم الأمة العربية .

ولست أستطيع أن أنهي هذا البيان الموجز دون أن أعبر عن الأسف العميق الذي يشعر به شعب وحكومة الامارات العربية المتحدة للعمل الذي ارتكبته إيران حيث احتلت بالقوة بعض الجزر العربية في الخليج .

ونحن نتطلع إلى علاقة صداقة وتعاون مع إيران ، الجارة التي كان للأمة العربية معها روابط تاريخية طويلة الأمد وروابط روحية وثقافية عميقة. إن العمل الذي الذي أقدمت عليه الحكومة الإيرانية باستعمال القوة لتسوية خلاف على الحدود ناشيء عن ادعاء لا يمكن الدفاع عنه لا من الناحية التاريخية ولا القانونية ، هـذا العمل ليس مناقضاً لميثاق الأمم المتحدة فحسب بل أنه لا يتفق كذلك مع الصداقة التقليدية التي تربط الشعب العربي بالشعب الايراني .

إنني لعلى يقين من أن الحكومة الإيرانية سوف تتحقق قبل مضي زمن طويل – ان المحافظة على علاقات طيبة مع جيرانها أهم بكثير من امتلاك جزر مشكوك في قيمتها .

السيد الرئيس

ختاماً ، أود أن أكرر مؤكداً شكرنا وامتناننا لادخالنا فيما بينكم على قدم المساواة عضوا في هذه المنظمة[1] .

---

(١) حصلنا على النص الانكليزي للخطاب من معالي الدكتور الباجه جي نفسه .

(٣) المشاركة في المؤتمرات الدولية

وتطبيقا لهذه السياسة المعلنة حرصت دولة الامارات منذ قيامها على المشاركة في نشاطات المجتمع الدولي ومنظماته، فشاركت في مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة الذي عقد في سنتياغو، عاصمة شيلي، في الفترة ما بين ١٣–٢٠ أيار (مايو) ١٩٧٢ . وقد قام وفد دولة الامارات برئاسة معالي الاستاذ خلف بن أحمد العتيبة بنشاط بارز في المؤتمر بالتنسيق مع بقية وفود الدول العربية الشقيقة. وقد مالت المجموعة العربية المشتركة في المؤتمر إلى ترشيح دولة الامارات العربية المتحدة لعضوية مجلس التجارة والتنمية الذي يضم (٥٩) دولة من اعضاء المؤتمر وينعقد بصفة دائمة في جنيف. وبالرغم من أهمية هذا الترشيح فان وفدنا قد اضطر إلى الاعتذار نظراً لأن العضوية في هذا المجلس تستلزم انشاء مكتب اقتصادي فني دائم بمدينة جنيف[1] .

وشاركت دولة الامارات في مؤتمر الحلقة الاعلامية بين الشرق والغرب الذي اجتمع في بيروت في شهر أيار (مايو) ١٩٧٢ ، واشتركت فيه وفود من جميع قارات العالم وترأس وفد دولة الامارات سعادة سعيد الغباش، سفير دولة الاتحاد في بيروت[2] .

وشاركت في مؤتمر منظمة العمل الدولية المتفرعة عن الامم المتحدة، والذي انعقد في جنيف في الفترة ٧–١٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٢ وكان وفدها برئاسة

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة لحكومة ابو ظبي، تقرير وفد دولة الامارات العربية المتحدة عن الدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة، سنتياغو، ١٣ مايو – ٢٠ يونيو ١٩٧٢ .

(٢) الاتحاد، ١٥٥ ، ١٩٧٢/٥/١١ .

معالي ثاني بن عيسى بن حارب وزير العمل والشئون الاجتماعية[1] .

وقد أجرى معالي الوزير أثناء وجوده في جنيف اتصالات مفيدة مع كبار المسئولين في منظمة العمل الدولية وتباحث معهم بشأن المساعدات الفنية التي يمكن أن يقدمها خبراء المنظمة في مجالات الادارة والتنظيم، وتخطيط استخدام القوى العاملة والتدريب المهني، وتطوير الصناعات الصغيرة، وانشاء التعاونيات والعناية بالسلامة العمالية والصحة المهنية، والتشريعات العمالية والثقافة العمالية والضمان الاجتماعي[2] .

وانسجاما مع انتمائها إلى العالم الثالث شاركت دولة الامارات في مؤتمر دول عدم الانحياز وترأس وفدها معالي الدكتور عدنان الباجه جي، وزير الدولة وقد أوضح الوفد أمام المؤتمر الخطوط العريضة لسياستنا الخارجية وأعطى اهتماما خاصا للقضايا العربية، سيما قضية فلسطين، وأبدى تأييد دولة الامارات لكفاح الشعوب للتحرر من الاستعمار، وأعلن استعداد دولة الامارات للمساهمة في جهود الدول النامية في حقل التنمية الاقتصادية .

وكان من نتائج الجهود التي بذلتها الوفود العربية، ومن بينها وفدنا ان اتخذ المؤتمر عدة قرارات ايجابية، يتعلق بعضها بالقضايا العربية الاساسية ويتناول بعضها الآخر قضاياتهم العالم الثالث .

فبالنسبة لقضية فلسطين قرر المؤتمر ضرورة « انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الأراضي المحتلة واعطاء الشعب الفلسطيني جميع حقوقه... كما وافق المؤتمر على انضمام منظمة التحرير الفلسطينية كعضو أصيل فيه... بينما كانت لها صفة مراقب[3] » وهذا يعني ان الوفود العربية أحرزت نجاحا لا بأس به في حمل المؤتمر

(١) الاتحاد، ١٦٨ ، ١٩٧٢/٦/٥ .
(٢) الاتحاد، ٢١١ ، ١٩٧٢/٧/٢٥ .
(٣) الاتحاد، ٢٣٧ ، ١٩٧٢/٨/٢٥ .

على تبني وجهة النظر العربية بصورة كاملة وواضحة .

أما بالنسبة لقضايا العالم الثالث، كقضايا التمييز العنصري وقضايا الاستعمار فقد اتخذ المؤتمر قرارات حاسمة تتفق مع وجهة النظر الانسانية التي تتبناها دولة الامارات وشقيقاتها العربيات[1] .

ومن المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها دولة الامارات مؤتمر حماية البيئة الذي انعقد في استوكهولم، وترأس وفدها إليه سمو الشيخ طحنون بن محمد آل نهيان. وصرح سموه بعد عودته والوفد المرافق له، وبعد تقديم تقريره لمجلس الوزراء الاتحادي بأن اهتمام سمو الشيخ زايد باشتراكنا في هذا المؤتمر قد حقق الاهداف الاساسية وهي تتلخص فيما يلي :

* المساهمة في كافة النشاطات الدولية واظهار اهتمامنا بما يجري في المعترك الدولي .
* دعم وجهة النظر العربية في المجالات الدولية والمساهمة في المداولات والتصويت إلى جانب المقترحات التي تبنتها الدول العربية .
* الوقوف على كيفية سير العمل في المؤتمرات الدولية والاساليب المتبعة في دقة تنظيمها
* تبادل الآراء مع نخبة ممتازة من الشخصيات في أنحاء العالم وتوفير الظرف المناسب للتعريف بدولة الامارات العربية المتحدة[2] .

(٤) المنظمات الدولية التي انتسبت اليها دولة الامارات

تنفيذاً لسياسة الانفتاح على العالم والتعاون مع جميع الدول حرصت دولة الامارات العربية المتحدة على الانضمام إلى المنظمات الفرعية والوكالات المتخصصة

(١) الاتحاد، ٢٣٧ ، ١٩٧٢/٨/٢٥ .
(٢) الاتحاد، ١٩٢ ، ١٩٧٢/٧/٣ .

المنبثقة عن هيئة الامم المتحدة – وفيما يلي قائمة بأسماء المنظمات والوكالات التي انضمت إليها :

١ – منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للامم المتحدة (اليونسكو) .
٢ – منظمة العمل الدولي .
٣ – منظمة الطيران المدني الدولية .
٤ – منظمة الاغذية والزراعة .
٥ – منظمة الصحة العالمية .
٦ – منظمة الصليب الاحمر الدولية .
٧ – اتحاد البريد العالمي .
٨ – اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية .
٩ – صندوق الأطفال التابع للامم المتحدة (يونيسيف) .
١٠ – البنك الدولي للانشاء والتعمير .
١١ – برنامج الامم المتحدة الانمائي .
١٢ – منظمة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة .
١٣ – المنظمة الحكومية الاستشارية للشئون البحرية .
١٤ – ميثاق المؤتمر الاسلامي .
١٥ – اتفاقية الامتيازات والحصانات الاختصاصية التابعة للامم المتحدة .
١٦ – اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية .
١٧ – اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية[1] .

---

(١) كتاب وزارة خارجية دولة الامارات العربية المتحدة، رقم ٢٧٥٧/٦/٤/٥ المؤرخ ١٩٧٢/٧/٣٠ .

(٥) تبادل التمثيل الدبلوماسي :

(أ) سفراؤنا المعتمدون في الخارج

اعتمد سمو رئيس الدولة أصحاب السعادة المبينة اسماؤهم فيما يلي سفراء في الدول المذكورة مقارهم فيها :

	السفير	المقر	الدولة
١ –	الدكتور علي حميدان	نيويورك	الولايات المتحدة الاميركية
٢ –	سعيد أحمد الغباش	بيروت	الجمهورية اللبنانية
٣ –	تريم عمران تريم	القاهرة	جمهورية مصر العربية
٤ –	راشد عبد العزيز المخاوي	الكويت	دولة الكويت
٥ –	راشد سلطان المخاوي	بغداد	الجمهورية العراقية
٦ –	عبد الله درويش أحمد	اسلام اباد	جمهورية باكستان
٧ –	محمد مهدي التاجر	لندن	المملكة المتحدة
٨ –	سالم سعيد السويدي	صنعاء	الجمهورية العربية اليمنية
٩ –	محمد عيسى العلي	نيودلهي	جمهورية الهند
١٠ –	علي الشرفاء	الخرطوم	جمهورية السودان[1]

هذا وقد وافق سمو رئيس الدولة على انشاء ثلاث سفارات جديدة في الرباط وباريس وطوكيو، وذلك بموجب المرسوم الاتحادي رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٦/١٥ .

---

(١) كتاب وزارة الخارجية رقم ٢٧٥٧/٦/٤/٥ المؤرخ ١٩٧٢/٧/٣٠ .
(٢) الاتحاد، ١٨١ ، ١٩٧٢/٦/٢١ .

(ب) السفراء المعتمدون لدى دولة الامارات

	اسم السفير	دولته	تاريخ تقديم اوراق اعتماده
١ –	سعادة سي. جي. تريدويل	المملكة المتحدة (عميد السلك السياسي)	٦ /١٢/١٩٧١
٢ –	« جميل الدين حسن	جمهورية باكستان	٢٠/٣/١٩٧٢
٣ –	« وليم اي. ستولتفنس	الولايات المتحدة الاميريكية	٢٠/ ٣ /١٩٧٢
٤ –	« الشيخ بدر محمد الصباح	دولة الكويت	٢٣/ ٣ /١٩٧٢
٥ –	« فيرسات علي كداوي	جمهورية الهند	٢٩/ ٣ /١٩٧٢
٦ –	« حسيب العبد الله	الجمهورية اللبنانية	٣ / ٤ /١٩٧٢
٧ –	« سليمان بابكر سليمان	جمهورية السودان الديمقراطية	١٨/ ٤ /١٩٧٢
٨ –	« محمد بشير المغيربي	الجمهورية العربية الليبية	٢٤/ ٥ /١٩٧٢
٩ –	« جاكوب دي شيفيز	المملكة الهولندية	٢٤/ ٥ /١٩٧٢
١٠ –	[1]	الجمهورية العربية اليمنية	٣١/ ٥ /١٩٧٢
١١ –	« بول كارتون	الجمهورية الفرنسية	٣١/ ٥ /١٩٧٢
١٢ –	« توفيق المؤمن	الجمهورية العراقية	١٢/ ٦ /١٩٧٢
١٣ –	« سعد مرتضى	جمهورية مصر العربية	١٢/ ٦ /١٩٧٢

---

(١) اول سفير للجمهورية العربية اليمنية قدم اوراق اعتماده في التاريخ المذكور هو سعادة القاضي عبد الله الحجري، الذي انتخب مؤخراً عضواً في المجلس الجمهوري اليمني .

١٤ –	« عادل الشمايلة	المملكة الاردنية الهاشمية	١٤/ ٦ /١٩٧٢
١٥ –	« الحبيب نويره	الجمهورية التونسية	١٤/ ٦ /١٩٧٢
١٦ –	« راشد الكيلاني [1]	الجمهورية العربية السورية	١٩/ ٧ /١٩٧٢

---

(١) كتاب وزارة الخارجية رقم ٢٧٥٧/٦/٤/٥ المؤرخ ١٩٧٢/٧/٣٠ وكان هذا الكتاب يتضمن اسم سعادة القاضي عبد الله الحجري باعتباره سفيراً للجمهورية العربية اليمنية، وذلك لصدوره قبل انتخاب سعادته لعضوية المجلس الثلاثي الذي يقود الدولة الشقيقة .

الفصل الثالِث

من منجزات
دولة الإتحاد في عامها الأول

مقدمـــة

اولا . الانجازات التشريعية والتنظيمية .

ثانيا . الانجازات في مجال الخدمات .

مقدّمة

اعلن قيام دولة الامارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ . ورغم أن هذا الاعلان قد جاء بعد جهاد طويل شغل بضعة أعوام فانه لم يكن موجوداً من أجهزة الحكم الاتحادي غداة قيام الدولة سوى القرار والنيات الطيبة وعزائم الرجال وايمانهم بضرورة العمل والتضحية. وكان على هؤلاء الرجال ان يبدأوا عملهم من نقطة الصفر ، وان يضعوا اللبنة الأولى في اساس البناء .

وقد تحدثنا في الفصل الأول عن اقامة المؤسسات الرئيسية للاتحاد، كتكوين المجلس الأعلى الاتحادي، وانتخاب رئيس الدولة، ونائبه، وتكوين المجلس الوطني الاتحادي، والمحكمة الاتحادية العليا، وتعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء .

واستلزم قيام دولة الامارات تحول كل امارة ومشيخة من وضعها السابق لتصبح جزءاً من دولة تنتسب إلى الجامعة العربية والامم المتحدة وما تفرع عنهما، مع ما يفرضه هذا الانتساب من ضرورات التنظيم وأساليب التعامل وأدواته، فضلا عن منطلقاته المبدئية والنظرية .

ومع ادراكنا لضخامة المهام التي واجهها رجال الدولة غداة اعلانها وواجهها مجلس الوزراء غداة تشكيله ندرك كذلك كم من الوقت تحتاجه عملية استكمال أجهزة الدولة، وكم من الوقت تحتاج هذه الأجهزة لتحقيق منجزات منظورة، كل وزارة في ميدان اختصاصها .

والواقع ان المدة التي انقضت منذ تشكيل أول وزارة حتى تار يخ هذا الكتاب مدة قصيرة جداً بالنسبة لقياس منجزاتها. ومع ذلك فان هذه المدة قد شهدت نشاطاً وجهداً كبيرين، وكان من المنجزات التي تمت فيها :

(أ) تكوين الاجهزة الاساسية للدولة، وقد جرى بحثها ضمن وصف خطوات تكوين الاتحاد في الفصل الأول .

(ب) الانجازات المتعلقة بتعزيز وضع الاتحاد في المجالين العربي والدولي، وقد سبق بيانه في الفصل الثاني .

أما في هذا الفصل فسيجري البحث في نوعين آخرين من الانجازات :

(أ) انجازات تشريعية وتنظيمية .

(ب) انجازات في ميدان الخدمات العامة .

أولاً: الإنجازات التشريعية والتنظيمية

بعد تشكيل مجلس الوزراء الاتحادي انطلقت الجهود تسابق الزمن لاستيفاء تكوين الاجهزة المختلفة الضرورية للدولة الحديثة التي تعين مجلس الوزراء والوزارات المتعددة. وسنورد فيما يلي مجملا لأهم التشريعات التي صدرت خلال هذا العام بقصد الاستيفاء التشريعي من جهة، وارساء المزيد من التنظيمات الضرورية من جهة ثانية .

(١) ومن بواكير القوانين التي صدرت بعيد اعلان بدء العمل بالدستور القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٧١ والقاضي بانشاء الجريدة الرسمية للاتحاد، وقانون القوات المسلحة الاتحادية رقم (٣) لسنة ١٩٧١ والقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧١ بشان علم الاتحاد[١] .

وتلا ذلك صدور القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، والقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم وزارة الخارجية، والقانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٧٢ بنظام السلك الدبلوماسي والقنصلي، والقانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٢ بشأن خدمة موظفي دولة الامارات العربية المتحدة[٢] .

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، العدد الاول، ديسمبر ١٩٧١ .

(٢) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، عدد ٢ ، مارس ١٩٧٢ .

(٢) **وزراء جدد:** وفي شهر شباط (فبراير) صدر المرسوم الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٧٢ بتعيين وزراء في مجلس الوزراء الاتحادي، هذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الامارات العربية المتحدة

مرسوم اتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٧٢

بتعيين وزراء في مجلس وزراء الاتحاد

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، بعد الاطلاع على الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة .

وعلى المرسوم الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧١ بتعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد.

وعلى المرسوم الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين نائب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي والوزراء الاتحاديين .

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

المادة الاولى :

يعين أصحاب المعالي الآتية اسماؤهم بعد في المناصب الوزارية الاتحادية التالية:

١ – عبد الله حميد القاسمي وزيرا للكهرباء .

٢ – سعيد عبد الله سلمان وزيرا للاسكان .

٣ – عبد الملك قائد القاسمي وزيرا للدولة لشئون المجلس الاعلى للاتحاد .

المادة الثانية :

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم وينشر في الجريدة الرسمية .

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر بقصر الرئاسة في أبو ظبي .
بتاريخ: الخامس من محرم سنة ١٣٩٢ هـ
الموافق: ١٩ من فبراير ١٩٧٢ م

وفي الثاني من شهر مايو ١٩٧٢ صدر مرسوم بتعيين وزير دولة هذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم اتحادي رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٢
بتعيين وزير للدولة في مجلس وزراء الاتحاد

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة .
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة .
وعلى المرسوم الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧١ بتعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد .

وعلى المرسوم الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ بشأن تعيين نائب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي والوزراء الاتحاديين ،
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

المادة الاولى :

يعين صاحب المعالي حمودة بن علي وزيرا للدولة للشئون الداخلية .

المادة الثانية :

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم، وينشر في الجريدة الرسمية .

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر بقصر الرئاسة بأبو ظبي .
بتاريخ: ١٩ ربيع الأول ١٣٩٢ هـ
الموافق: ٢ مايو ١٩٧٢ م[1]

(٣) تعيين وكلاء الوزارات وكبار الموظفين :

وفي الثاني من فبراير ١٩٧٢ صدرت طائفة من المراسيم الاتحادية بتعيين وكلاء لوزارات الداخلية والمالية والاقتصاد والصناعة، والعدل، والتربية،

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، العدد (٣)، مايو ١٩٧٢ ، ص ٢٧ .

الصحة، والمواصلات، والاشغال، والخارجية[١]، كما صدر مرسومان بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٧٢ بتعيين وكيلين لوزارتي التخطيط، والزراعة والثروة السمكية[٢].

وتبع ذلك صدور مرسومين اتحاديين في الثاني من ابريل ١٩٧٢ بتعيين وكيلين لوزارتي الكهرباء والاسكان[٣].

ورافق كل ذلك وتبعه صدور عدد من المراسيم الاتحادية بتعيين مديرين ومستشارين في مختلف الوزارات الاتحادية.

(٤) **تحديد نظام العمل في المؤسسات الرئيسية :**

لتحقيق هذا الهدف صدرت مجموعة من القوانين والانظمة التي تحدد نظام العمل في بعض مؤسسات الدولة الرئيسية، نذكر من ذلك على سبيل المثال :

أ – اللائحة الداخلية لمجلس وزراء الامارات العربية المتحدة التي أصدرها سمو رئيس الوزراء في السادس عشر من يناير ١٩٧٢[٤].

ب – اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي التي صدرت بمرسوم اتحادي رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٢ بتاريخ الثاني من مايو سنة ١٩٧٢[٥].

جـ – وفي السابع من يوليو ١٩٧٢ صدر قرار اتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٢ بالبدء بالعمل باحكام اللائحة الداخلية للمجلس الاعلى للاتحاد. ونظراً لأهمية هذه اللائحة بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة نثبت نصها فيما يلي :

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، عدد ٢، مارس ١٩٧٢، ص ٤٣ – ٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٦ – ٥٧.

(٣) المصدر نفسه، العدد ٣، مايو ١٩٧٢، ص ٢ – ٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٠ – ٤٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤١ – ٦٦.

اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للاتحاد

الفصل الأول

تشكيل المجلس واختصاصاته

مادة (١)

المجلس الاعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه، ويشكل من جميع حكام الامارات المكونة للاتحاد، أو من يقوم مقامهم في اماراتهم، في حالة غيابهم أو تعذر حضورهم.

مادة (٢)

يختص المجلس الاعلى للاتحاد بالمسائل الآتية :

١ – رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد بمقتضى الدستور، والنظر في كل ما من شأنه ان يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للامارات الاعضاء.

٢ – التصديق على القوانين الاتحادية المختلفة قبل اصدارها، بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للاتحاد والحساب الختامي.

٣ – التصديق على المراسيم المتعلقة بأمور خاضعة بمقتضى أحكام الدستور لتصديق

أو موافقة المجلس الاعلى، وذلك قبل اصدار هذه المراسيم من رئيس الاتحاد .

٤ – التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية، ويتم هذا التصديق بمرسوم .

٥ – الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته واعفائه من منصبه بناء على اقتراح رئيس الاتحاد .

٦ – الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الاحوال التي ينص عليها الدستور، ويتم كل ذلك بمراسيم .

٧ – الرقابة العليا على شئون الاتحاد بوجه عام .

٨ – أية اختصاصات أخرى منصوص عليها في الدستور أو في القوانين الاتحادية .

الفصل الثاني
رئيس المجلس

مادة (٣)

يباشر رئيس الاتحاد الاختصاصات التالية :

١ – يرأس المجلس الاعلى ويدير مناقشاته .

٢ – يدعو المجلس الاعلى للاجتماع، ويفض اجتماعاته، ويجب دعوة المجلس الاعلى متى طلب ذلك أحد اعضائه .

٣ – يدعو لاجتماع مشترك بين المجلس الاعلى ومجلس وزراء الاتحاد، كلما اقتضت الضرورة ذلك .

٤ – يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصدق عليها المجلس الاعلى ويصدرها .

٥ – يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقبل استقالته ويعفيه من منصبه بموافقة المجلس الاعلى .

٦ – يعين نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد والوزراء ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح رئيس مجلس وزراء الاتحاد .

٧ – يعين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الاجنبية وغيرهم من كبار الموظفين الاتحاديين المدنيين والعسكريين (باستثناء رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا) ويقبل استقالاتهم ويعزلهم بناء على موافقة مجلس وزراء الاتحاد ويتم هذا التعيين أو قبول الاستقالة أو العزل بمراسيم وطبقا للقوانين الاتحادية .

٨ – يوقع اوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول والهيئات الاجنبية ويقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الاجنبية لدى الاتحاد ويتلقى أوراق اعتمادهم، كما يوقع وثائق تعيين وبراءات اعتماد الممثلين .

٩ – يشرف على تنفيذ القوانين والمراسيم الاتحادية بواسطة مجلس وزراء الاتحاد والوزراء المختصين .

١٠ – يمثل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الاخرى، وفي جميع العلاقات الدولية .

١١ – يمارس حق العفو أو تخفيف العقوبة ويصادق على احكام الاعدام، وفقا لاحكام الدستور والقوانين الاتحادية .

١٢ – يمنح اوسمة وانواط الشرف العسكرية والمدنية، وفقا للقوانين الخاصة بهذه الاوسمة والانواط .

١٣ – أية اختصاصات اخرى يخوله اياها المجلس الاعلى أو تخول له بمقتضى الدستور أو القوانين الاتحادية .

مادة (٤)

يمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات رئيس الاتحاد عند غيابه لأي سبب من الاسباب .

الفصل الثالث
نظام العمل في المجلس

مادة (٥)

للمجلس دور انعقاد عادي سنوي لا يقل عن ثمانية شهور في السنة يبدأ في الاسبوع الاول من شهر اكتوبر من كل عام .

مادة (٦)

يعقد المجلس في أثناء دورته العادية السنوية جلسة عادية مرة كل شهرين ولرئيس المجلس دعوته لجلسة غير عادية كلما رأى ضرورة لذلك، أو بناء على طلب أحد اعضاء المجلس لعرض موضوع معين .

مادة (٧)

يعقد المجلس جلساته في عاصمة الاتحاد. ويجوز ان ينعقد في أي مكان آخر يتم اتفاق اعضاء المجلس عليه مسبقا .

مادة (٨)

جلسات المجلس سرية لا يجوز لغير اعضائه والامين العام حضورها ومع

ذلك يجوز للمجلس أن يستدعي من يرى من الوزراء أو غيرهم للادلاء بما يطلبه المجلس من ايضاحات، كما يجوز للامين العام بعد موافقة المجلس الاستعانة بواحد أو أكثر من معاونيه في أعمال الجلسة .

مادة (٩)

لا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور خمسة من اعضائه على الاقل من بينهم من يمثل امارتي أبو ظبي ودبي. ولكل امارة صوت واحد في مداولات المجلس. وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة اعضاء من اعضائه، على ان يكون بينهم صوتا امارتي أبو ظبي ودبي. وتلتزم الاقلية برأي الاغلبية المذكورة .

أما قرارات المجلس في المسائل الاجرائية فتصدر بأغلبية الاصوات. وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

ويعد من المسائل الاجرائية ما يأتي :

١ – تحديد يوم انعقاد جلسات المجلس العادية .
٢ – تقرير انعقاد المجلس في أي مكان آخر غير عاصمة الاتحاد .
٣ – تقرير مبدأ مناقشة موضوع ما غير وارد في جدول الاعمال .
٤ – تقرير أولوية مناقشة موضوع ما وارد في جدول أعمال جلسة المجلس العادية في غير ترتيبه .
٥ – تقرير طريقة أخذ الأصوات في موضوع معين .
٦ – تقرير عدم اثبات القرار الذي يصدره المجلس في محضر الجلسة .
٧ – تقرير المجلس استدعاء من يراه للادلاء بما يطلبه المجلس من ايضاحات .
٨ – تقرير الموافقة على ما يطلبه الامين العام من الاستعانة بواحد أو أكثر من

معاونيه في أعمال الجلسة .

مادة (١٠)

مداولات المجلس سرية لا يجوز افشاؤها. ولا تثبت المناقشات في محضر الجلسة ويقتصر على اثبات القرار الذي يصدر ما لم يقرر المجلس عدم اثباته .

مادة (١١)

يناقش المجلس في جلساته العادية المواضيع الواردة في جدول أعماله حسب ترتيبها ما لم يقرر غير ذلك. ولا ينظر المجلس في جلسته غير العادية الا الموضوع الذي دعي من أجله .

مادة (١٢)

يقصد بعبارة « ما يستجد من أعمال » المسائل الطارئه بعد اعداد جدول الاعمال والتي لا تحتمل التأجيل إلى جلسة قادمة .

مادة (١٣)

في حالة غياب أو تعذر حضور أحد حكام الامارات الاعضاء في الاتحاد جلسات المجلس ينوب عنه من يقوم مقامه في امارته .

الفصل الرابع
إجراءات العرض على المجلس

مادة (١٤)

(أ) **مشروعات القوانين :**

١ – بعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون وعرضه على المجلس الوطني الاتحادي يقوم وزير الدولة لشئون المجلس الاعلى بعرض مشروع القانون على رئيس الاتحاد للموافقة عليه ولعرضه على المجلس للتصديق عليه، ثم توقيعه من رئيس الاتحاد واصداره. ويشار في كتاب العرض إلى ما أبداه المجلس الوطني الاتحادي في شأنه، سواء بالموافقة عليه أو تعديله أو رفضه .

٢ – إذا ادخل المجلس الوطني الاتحادي تعديلا على مشروع القانون ولم يكن هذا التعديل مقبولا لدى رئيس الاتحاد أو المجلس الاعلى، أو رفض المجلس الوطني الاتحادي المشروع، فان لرئيس الاتحاد أو المجلس الاعلى ان يعيده إلى المجلس الوطني الاتحادي. فاذا أجرى المجلس الوطني الاتحادي في ذلك أي تعديل أو رأى رفض المشروع ولم يكن ذلك مقبولاً لدى رئيس الاتحاد أو المجلس الاعلى كان لرئيس الاتحاد ان يصدر القانون بعد مصادقة المجلس الاعلى عليه .

٣ – إذا اقتضى الحال اصدار قوانين اتحادية في غياب المجلس الوطني الاتحادي فلمجلس وزراء الاتحاد ان يستصدرها عن المجلس الاعلى ورئيس الاتحاد على ان يخطر المجلس الوطني الاتحادي بها في أول اجتماع له .

ويتولى وزير الدولة لشئون المجلس الاعلى عرض مشروعات هذه القوانين على

رئيس الاتحاد .

(ب) المعاهدات والاتفاقيات الاتحادية :

بعد التوقيع على أية معاهدة أو اتفاقية دولية من المفوضين بالتوقيع يقوم الوزير المختص بعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها، ويتولى وزير الدولة لشئون المجلس الاعلى عرضها على رئيس الاتحاد للتصديق عليها من المجلس، واصدار مرسوم بذلك .

(جـ) المراسيم بقوانين :

١ – إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد المجلس الاعلى للاتحاد ما يوجب الاسراع في اصدار قوانين اتحادية لا تحتمل التأخير فلرئيس الاتحاد ومجلس الوزراء مجتمعين اصدار ما يلزم منها، وذلك في شكل مراسيم لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور .

٢ – يتولى وزير الدولة لشئون المجلس الاعلى للاتحاد اتخاذ اجراءات عرض هذه المراسيم بقوانين على المجلس الاعلى للاتحاد خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ صدورها للنظر في اقرارها أو الغائها .

٣ – إذا اقر المجلس هذه المراسيم بقوانين تأيّدَ ما كان لها من قوة القانون إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة على عدم اقرارها أو تسوية ما ترتب عليها من آثار بوجه آخر .

(د) المراسيم العادية (التنظيمية والفردية) :

١ – بعد اقرار مجلس الوزراء أي مرسوم تنظيمي أو فردى، يتولى وزير الدولة

لشئون المجلس الاعلى رفعه إلى رئيس الاتحاد للتصديق عليه من رئيس الاتحاد أو المجلس الاعلى كل حسب اختصاصه .

وبالنسبة إلى المرسوم الصادر بتشكيل الوزارة الجديدة والمرسوم الصادر باعفاء أحد الوزراء فان اعدادهما وعرضهما على رئيس الاتحاد يتم بواسطة مجلس الوزراء وحده .

٢ – للمجلس الاعلى أن يفوض رئيس الاتحاد ومجلس الوزراء مجتمعين في اصدار ما يقتضي الأمر اصداره في غيبة المجلس الاعلى من المراسيم التي يختص المجلس المذكور بالتصديق عليها، على ألا يشمل هذا التفويض الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو اعلان الاحكام العرفية ورفعها أو اعلان قيام الحرب الدفاعية أو تعيين رئيس أو قضاة المحكمة الاتحادية العليا .

الفصل الخامس
الأمانة العامة

مادة (١٥)

يكون للمجلس أمانة عامة يرأسها امين عام يعين بقرار من رئيس الاتحاد بعد موافقة المجلس، ويعاونه عدد من الموظفين الفنيين والاداريين .

مادة (١٦)

تختص الامانة العامة بتحضير أعمال المجلس وترتيب جلساته والقيام بكافة شئونه المالية والادارية. ويقوم مجلس الوزراء بتنفيذ قراراته .

مادة (١٧)

يقوم الامين العام بامانة سر المجلس، ويتولى تصريف أعمال الامانة العامة ويكون مسئولا عنها أمام وزير الدولة لشئون المجلس الاعلى. وعند غياب الامين العام يندب وزير الدولة من يحل محله .

ويكون للامين العام بالنسبة إلى موظفي الامانة العامة الاختصاصات المقررة في قانون الوظائف العامة المدنية لوكيل الوزارة بالنسبة إلى موظفي وزارته .

ويجوز بقرار من رئيس الاتحاد اسناد اختصاصات اخرى للامين العام .

مادة (١٨)

يصدر وزير الدولة لشئون المجلس الاعلى القرارات التنفيذية لهذه اللائحة بالنسبة إلى تنظيم سير العمل في الامانة العامة للمجلس الاعلى .

ويكون له بالنسبة إلى موظفي الامانة العامة الاختصاصات المقررة في قانون الوظائف العامة المدنية للوزير بالنسبة إلى موظفي وزارته .

مادة (١٩)

تنشأ بقرار من رئيس الاتحاد بناء على اقتراح وزير الدولة لشئون المجلس الاعلى المراقبات والاقسام التي تتكون منها الامانة العامة لمعاونة الامين العام في الشئون الآتية :

١ – شئون الجلسات وتشمل تحضير جدول الاعمال وتوزيعه وضبط محاضر الجلسات ومراجعتها وابلاغ القرارات ومتابعة تنفيذها .
٢ – الشئون المالية والادارية وتشمل الحسابات والميزانية وشئون الموظفين والطباعة والعلاقات العامة .

٣ – شئون السجلات وتشمل تنظيم وقيد وحفظ ملفات وسجلات القوانين والمراسيم والقرارات. ويكون لكل مراقبة مراقب مسئول عن اعمال مراقبته واقسامها أمام الامين العام. ويجوز انشاء مراقبات وأقسام اخرى متى اقتضت مصلحة العمل ذلك[1] .

(٥) التشريعات المتعلقة بتعزيز مكانة الدولة على الصعيد العالمي :

استلزمت عملية تعزيز مركز الدولة في الميدان الدولي عددا من الاجراءات التشريعية والعملية، فصدرت التشريعات المناسبة في صورة مراسيم اتحادية قضت باقامة العلاقات الدبلوماسية مع عدد من الدول مع ما يستتبعه ذلك من تبادل البعثات كما قضت بانضمام الدولة إلى معظم المنظمات العربية والوكالات والمنظمات الفرعية لهيئة الامم المتحدة[2] .

وتولت وزارة الخارجية متابعة التنفيذ العملي لمقتضيات هذه المراسيم، ونشطت في الاتجاهات التي حددتها سياسة الدولة العامة. وقد أشرنا فيما سبق، وبشيء من التفصيل إلى المنظمات العربية والدولية التي انتسب إليها الاتحاد، والدول التي جرى تبادل التمثيل الدبلوماسي معها، مع ذكر السفراء من الجانبين .

(٦) تشريعات لتحقيق قدر من الخطوات الاندماجية بين الامارات :

(أ) البريد والبرق والهاتف :

صدر القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ١٩٧٢ في شأن شعار الامارات العربية

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، العدد ٦ ، سبتمبر ١٩٧٢ ، ص ٢ – ٩ .
(٢) المصدر نفسه، العدد ٣ ، مايو ١٩٧٢، ص ٥ – ٢٨، والعدد ٤، يوليو ١٩٧٢ ، ص ١١ .

المتحدة وخاتمها الرسمي، والقانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٧٢ في شأن توحيد الخدمات البريدية بالدولة. وقد قضى هذا القانون الأخير بأن « تنشأ ادارة عامة للبريد تتبع وزارة المواصلات والبرق والبريد والهاتف، وتكون دوائر البريد بالامارات الاعضاء في الدولة فروعا لهذه الادارة العامة[1] » .

(ب) الاعلام :

كما صدر المرسوم الاتحادي رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ بانشاء ادارة عامة للاعلام « تتولى أعمال التوجيه والتخطيط والرقابة على شئون الاعلام الاتحادي في الاذاعات المرئية والصوتية... وتستهدف... تحقيق الاغراض التالية فيما يختص بالاعلام الاتحادي :

١ – الاداء الكفء للخدمة الاذاعية الصوتية والمرئية وضمان توجيهها لخدمة الشعب والمصلحة القومية .

٢ – تطوير مفاهيم الاعلام الاذاعي وارساء القواعد والقيم الاخلاقية التي تحكم المواد الاذاعية .

٣ – ايجاد المناخ الملائم لنمو الملكات الخلاقة واظهار المواهب الجديدة والتشجيع على التعبير الحر الامين .

٤ – الاسهام في التعبير عن مطالب الجماهير ومشكلاتها اليومية .

٥ – رفع مستوى الخدمات الاذاعية الموجهة إلى الخارج وضمان تحقيقها للمصلحة العامة .

٦ – النهوض بالمستوى الفني للقائمين بالخدمات الاذاعية .

٧ – عقد اجتماعات دورية مع مديري الاذاعات الصوتية والمرئية في الامارات

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، العدد ٤ ، يوليو ١٩٧٢ ، ص ١ – ٧ .

الاعضاء بالاتحاد لتنسيق السياسة الاعلامية لهذه الاذاعات مما يتفق والسياسة العامة للاتحاد[1] .

هذا وقد كلف مجلس الوزراء وزارة الاعلام الاتحادية بعمل دراسة شاملة لتحديد مدى امكانية توسيع وتعميم شبكة المرسلات الاذاعية والتلفزيونية بقصد تغطية الدولة جميعا بتوجيه أعلامي موحد، بما لا ينفي وجود انشطة أعلامية محلية في الامارات .

وقد اتصلت وزارة الاعلام الاتحادية لهذا الغرض بعلية الخبراء العالميين في المرسلات الاذاعية والتلفزيونية لتحقيق ذلك، وينتظر ان يتم انجاز ما هدف إليه مجلس الوزراء الاتحادي في زمن غير بعيد .

(ج) الجنسية والجوازات والهجرة :

واصدر مجلس وزراء الاتحاد قراراً بالحاق دوائر الجنسية والجوازات والهجرة بوزارة الداخلية الاتحادية[2] .

(د) توثيق العلاقات بين القبائل :

وقد عملت الدولة – فضلا عما سبق – على زيادة التقارب وتوثيق العلاقات بين القبائل التي تشكل نسبة كبيرة من سكان الامارات؛ وأحرزت خطوات في الغاء الرسوم الجمركية بين امارات الدولة، وبدأ العمل في تقوية وتحديث طرق المواصلات بين امارات الاتحاد .

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، العدد ٤ ، يوليو ١٩٧٢ ، ص ٨ – ٩ .

(٢) الاتحاد، ١٥٨ ، ١٩٧٢/٥/٢٤ .

(٧) قوانين اخرى :

(أ) القانون الاتحادي بشأن البعثات التعليمية :

وقد صدر هذا القانون تحت رقم (١٠) لسنة ١٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ وأناط بوزارة التربية مسئولية التنظيم والاشراف على البعثات والعلاوات الجامعية والمنح الدراسية والتدريبية خارج البلاد واختيار المرشحين لها .

(ب) القانون الاتحادي بشأن الزامية التعليم :

وقد صدر هذا القانون تحت رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ أيضاً، ونص على ان « يكون التعليم الزاميا في مرحلته الابتدائية ومجانيا في جميع مراحله داخل الاتحاد، وذلك بالنسبة لمواطني الدولة من ذكور واناث[1] » .

(ج) القانون الاتحادي بشأن المدارس الخاصة :

صدر هذا القانون رقم (٩) بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ لتنظيم عمل المدارس الخاصة في دولة الامارات العربية المتحدة. وقد اشترط القانون حصول المؤسسة التعليمية الخاصة على أذن سابق من وزارة التربية حتى تتاح لها ممارسة العمل، بجانب شروط اخرى ضرورية لحماية الناشئة وتحقيق انسجام نشاط هذه المؤسسات مع قيم المجتمع وتقاليده واتجاهاته[2] .

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، العدد ٥ ، يوليو ١٩٧٢ ، ص ١٠ – ١٩ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١ – ٩ .

(د) قانون اتحادي لتنظيم الاندية والجمعيات العاملة في ميدان رعاية الشباب

وقد صدر هذا القانون رقم (١٢) بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ ، وأناط مسئولية الاشراف على هذا اللون من نشاط الشبيبة بوزارة الشباب والرياضة[1] .

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٠ – ٣١ .

ثانيا: الإنجازات في مجال الخدمات

عندما يرتقي قطر من الأقطار إلى مرتبة الاستقلال فمن الطبيعي ان يكون العام الأول من حياته الجديدة عام التشريعات والتنظيمات التي ترسي قواعد العمل السياسي، وتصوغ اشكال الاجهزة المتعددة، وتحدد علاقاتها بعضها بالبعض الآخر. ذلك ان هذه الخطوات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها بحال، فهي بمثابة أساس البناء وزواياه .

ومع ذلك، وبالرغم من ان الوزارات الجديدة في دولة الامارات قد انفقت الكثير من الجهد والوقت في تحديد ابنيتها ومكاتبها وانشطتها، وفي اختيار موظفيها وتعيينهم، وتشكيل الاجهزة والادارات منهم فانه قد تم تحقيق قدر من الانجازات الاخرى في مجال الخدمات، سنذكر أهمها فيما يلي :

(١) في مجال الامن وسيادة النظام :

انشأت وزارة الداخلية الاتحادية مراكز للشرطة في أماكن متعددة من الدولة للمحافظة على الامن والنظام. وأنشأت مدرسة للشرطة تتولى اعداد رجال الشرطة الاتحادية واستعانت في تنظيم أجهزتها بعدد من خبراء الشرطة والامن استقدمتهم من جمهورية السودان الشقيقة .

كذلك تم انجاز شبكة اتصالات لاسلكية تربط مراكز الامن في جميع مناطق الدولة بالوزارة. ومن الأمور التي حظيت باهتمام كبير عملية انشاء قوة خفر السواحل لوقف أعمال التسلل والتهريب وحماية الشواطىء. وقد ربطت مراكز خفر السواحل بمراكز الامن الاخرى عن طريق شبكة الاتصالات اللاسلكية المنوه عنها .

وقد انشئت ادارة اتحادية للمرور لتتولى الاشراف على الطرق الاتحادية التي حددها مجلس الوزراء، كما انشىء قسم للتحقيق الجنائي، على ان تكون له فروع على مستوى الدولة، وتم تجنيد الدفعة الاولى للعمل في هذا الجهاز .

كذلك تم تجنيد مائتي فرد من أبناء الامارات، وسيتم توزيعهم على جميع مراكز الامن .

وفضلا عن ذلك فقد تم توحيد مداخل ومخارج الدولة الاتحادية من الجو والبر والبحر[1] .

(٢) المساكن الشعبية وتخطيط المدن :

وافق مجلس الوزراء الاتحادي على مشروع ببناء ألف ومائتي مسكن شعبي يتم بناء نصفها في العام الحالي ويرجأ النصف الآخر لينفذ في العام القادم، ١٩٧٣ .

وكانت وزارة الاسكان قد حرصت منذ نشأتها على ايجاد الاجهزة الفنية اللازمة لأداء مهمتها، فانشأت قسم التصميم الذي يضم مهندسين ورسامين ذوي كفاءة عالية وقسما للمتابعة والتصميم لمراقبة ومتابعة الاعمال التي يعهد إلى الاستشاريين والمقاولين بادائها، ثم قسم تخطيط المدن، ومهماته واضحة من خلال اسمه .

---

(١) تقرير وزارة الداخلية الاتحادية .

وقد رصد في ميزانية الوزارة مبلغ قدره ثلاثة ملايين وستمائة ألف دينار بحريني لبناء المساكن الشعبية التي سيتم توزيعها على خمسة امارات هي الشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة. وهناك خمسمائة وعشرون مسكنا تبرع بها سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الدولة، لبعض مواطني الامارات الشمالية ، رغبة منه في الاسراع في توطين البدو وايجاد المساكن المناسبة لأهل الارياف[1] .

وقد تم بناء عدد من المساكن الشعبية في منطقة دباء التابعة لامارة الفجيرة ومنطقة مصفوت التابعة لامارة عجمان، وذلك بالتعاون بين وزارتي الاسكان والاشغال. وجرى تسليم هذه المساكن لوزارة الاسكان الاتحادية لتقوم بتوزيعها على المواطنين في الامارتين[2] .

(٣) المستشفيات والعيادات :

استكملت وزارة الاشغال عدة مشاريع كان مجلس الامارات السابق قد بدأ بتنفيذها ومنها :

١ – عيادة كبيرة في الذيد مكونة من عدة أقسام، بلغت تكاليفها ٨١٧ر٤٢٣ ريالا، وبيتا للطبيب كلف ٩٣ر٠٢١ ريالا .

٢ – قسم للولادة في مستشفى المكتوم، ويضم عدة أجنحة، وقد وضع هذا القسم قيد الاستعمال من قبل ادارة المستشفى، وبلغت تكاليفه ٩٤٥ر٥٩٤ ريالا .

٣ – استكمال عيادة في الشارقة لتستوعب عدداً أكبر من المراجعين وقد بلغت تكاليفها ١٣٠ر٢٢٧ ريالا .

(١) تقرير وزارة الاسكان الاتحادية رقم س ت/٧٢/٨٤ المؤرخ ١٩٧٢/١١/١ .

(٢) تقرير وزارة الاشغال رقم ١/١ و ١٩٧٢/٦ المؤرخ ١٩٧٢/٨/٦ .

٤ – تقوم الوزارة باستكمال مشاريع اخرى تابعة لوزارة الصحة الاتحادية في بعض مناطق رأس الخيمة .

٥ – تجري الدراسات حاليا لاستكمال مستشفى القاسمي الكبير في امارة الشارقة، ويتكون من طابقين. وينتظر ان تبلغ التكاليف ٤٠ر٩٩٤ر٣٠١ ريال .

وثمة مشاريع قيد الاعداد في هذا الميدان، إذ استكملت وزارة الاشغال الدراسات والتصاميم اللازمة لتوسعة مستشفى الذيد، واقامة بعض المنشآت لوزارة الصحة في امارة أم القيوين بما في ذلك إنشاء عيادة خارجية، وحاجز للامواج .

وفي يوم الخميس، الحادي والعشرين من سبتمبر ١٩٧٢ تم التوقيع في دبي على البروتوكول التنفيذي الخاص بتسليم المنشآت الصحية التي أنشأتها وأدارتها دولة الكويت الشقيقة في الامارات، وتشتمل على مستشفيات وعيادات، تم تسليمها الى وزارة الصحة الاتحادية. وقد وقع البروتوكول نيابة عن دولة الامارات معالي وزير الشباب ووزير الصحة بالنيابة الاستاذ راشد بن حميد. ووقعه عن دولة الكويت سعادة الاستاذ أحمد السقاف[1] .

(٤) المدارس :

استكملت وزارة الاشغال الاتحادية مدرسة ابتدائية في الجاهلي ومدرسة زراعية في الدقداقة، كما قامت باعداد الدراسات والتصاميم ووثائق المناقصات لمشاريع عديدة تابعة لوزارة التربية والتعليم الاتحادية منها :

١ – القسم الداخلي للمدرسة الصناعية في دبي .

٢ – مدرسة المليحة التابعة لامارة الشارقة .

٣ – توسيع عدد من المدارس في الامارات .

(١) جريدة الاتحاد، ٢٥٩ ، ١٩٧٢/٩/٢٢ .

٤ – مدرسة صناعية جديدة في الشارقة تقدر تكاليفها بمليون ريال .

هذا وقد تسلمت وزارة التربية والتعليم الاتحادية كافة المنشآت التعليمية التي كانت انشأتها دولة الكويت الشقيقة في عدد من الامارات قبل قيام الاتحاد. وتم التوقيع على بروتوكول خاص بالتسلم والتسليم يوم الخميس، الحادي والعشرين من سبتمبر ١٩٧٢ في احتفال أقيم في دبي لهذه الغاية، ووقع البروتوكول نيابة عن دولة الامارات العربية معالي الاستاذ عبد الله عمران تريم، وزير التربية والتعليم الاتحادي، كما وقعه نيابة عن دولة الكويت الشقيقة سعادة الأستاذ أحمد السقاف. وألقى معالي الوزير كلمة عبر فيها عن شكر شعب الامارات لدولة الكويت الشقيقة على وقفتها بجانبه في سني الشدة[1] .

وتواصل الوزارة جهودها لتوفير كل ما يعين على مواكبة التقدم والتطور في أسس التربية، مستفيدة في ذلك من انتسابها إلى منظمة اليونسكو، حيث تحرص دائماً على المشاركة في نشاطاتها، وتوفد الوفود إلى مؤتمراتها كلما التأم عقد أحد هذه المؤتمرات، لما يتحقق من وراء هذا اللون من الاتصال من فوائد

(٥) المشاريع الزراعية :

قامت وزارتا الزراعة والاشغال متعاونتين باعداد الدراسات والتصاميم لعدد من المشاريع لطرحها للمناقصة خلال شهر اغسطس ١٩٧٢ وهذه المشاريع هي :

١ – مراكز المرشدين البيطريين في رأس الخيمة، والذيد، وخورفكان، والفجيرة .
٢ – مراكز للارشاد الزراعي في الذيد، والفجيرة، ودبي، وشمل، وخورفكان، واذن، ومسافي .

---

(١) جريدة الاتحاد، ٢٥٩ ، ١٩٧٢/٩/٢٢ .

٣ – حظائر للثيران في دبي ورأس الخيمة .
٤ – مباني قسم البيطرة بالدقداقة .
٥ – مشروع العيادة البيطرية بالدقداقة .
٦ – الورش البحرية في كل من عجمان ورأس الخيمة والفجيرة .

هذا بالاضافة إلى عدد من المشاريع الصغيرة التي اكملتها وزارة الاشغال ومنها اقامة مخازن زراعية في دباء وأخرى في مصفوت .

(٦) حماية الشواطىء :

أكملت وزارة الاشغال المرحلة الاولى من مشروع حماية شواطىء مدينة رأس الخيمة من أمواج البحر. وقد بلغت تكاليف هذه المرحلة ١٫٨٣١٫٢٧٠ ريالا. وقد بدأت الدراسات لتنفيذ المرحلة التالية التي تقدر تكاليفها بـ ١٠٫٦٧٠٫٠٧٠ ريالا، والمرحلة الاخيرة – في منطقة معريض برأس الخيمة أيضاً – وتقدر تكاليفها بمبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ ريال .

(٧) المرافىء والمطارات :

كلفت وزارة الاشغال الشركات الاستشارية باجراء الدراسات والتصاميم والاعداد للمناقصات بشأن المشاريع الانشائية التالية :

١ – توسعة فرضة خور فكان .
– انشاء فرضة صغيرة في الفجيرة .
٣ – انشاء فرضة صغيرة في دباء .
٤ – انشاء مطار (مدرج) في الفجيرة أو كلباء .

(٨) الطرق بين الامارات وفي داخلها :

١ – تمت دراسة وتصميم مشروع طريق الشارقة دبي لتصبح طريقا مزدوجة وتقدر تكاليفه بسبعة ملايين ريال .

٢ – اجريت دراسة لاختيار موضع طريق الذيد – الفجيرة، الذي تُقدر تكاليفه بخمسة وثلاثين مليون ريال .

٣ – طرق الفجيرة الداخلية، وقد كلفت احدى الشركات الهندسية باجراء الدراسات والتصاميم اللازمة بشأنها حسب الاحتياجات التي يقدرها المجلس البلدي وتقدر التكاليف بمليونين ونصف المليون من الريالات .

٤ – طرق خورفكان الداخلية وقد كلفت الشركة باجراء الدراسات اللازمة وتقدر تكاليف هذه الطرق بمليون ريال .

٥ – قام مكتب الطرق بوزارة الاشغال باعداد الرسوم والمواصفات اللازمة لمشروع الجسر الكبير لطريق الشارقة رأس الخيمة. وسيكون الجسر مؤلفا من احدى عشرة فتحة، طول كل فتحة أربعة عشر مترا. ويغطي الجسر المنطقة التي جرفها السيل في وادي المدفق .

هذا بالاضافة إلى عدد من عمليات الصيانة والترميم التي قامت بها أجهزة الوزارة لمختلف الطرق في الامارات[1] .

(٩) الخدمات الاجتماعية :

انطلاقا مما نص عليه الدستور، وعملا باحكام الشريعة الاسلامية التي تحض على التكافل الاجتماعي والتآزر لمواجهة الشدائد انبثق قانون الاعانات الاجتماعية

(١) تقرير وزارة الاشغال رقم ١/١/ و ١٩٧٢/٦ المؤرخ ١٩٧٢/٨/٦ .

في ١٩٧٢/٧/١٧ لتحديد وسائل رعاية اليتامى، والأرامل، ومن في حكمهن من النساء، وذوي العاهات والكهول، وأمثال هؤلاء .

وقد أعدت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل هذا القانون بعد دراسات مستفيضة مستعينة بأفضل الخبرات، ومستفيدة من خير التجارب[1] .

وقد استفاد من القانون عدد كبير من الأفراد والاسر خلال الاشهر الثلاثة الاولى التي تلت تأسيس الوزارة .

وفيما يلي كشف بتوزيعهم :

الحالة / الامارة	الشارقة	عجمان	أم القيوين
مطلقة	٩٥	٨٤	٩٧
ارملة	٣٥	١٤٠	٤٥
مهجورة	٢٥	٢٠	–
عانس	٢٩	١٥	٨
تيتم	٦١	٢٥	١٤
شيخوخة	٣٨٠	١٦٤	٩٦
عجز	٩٢	٨٧	١٠٦

وتواصل أجهزة الوزارة عمليات البحث الاجتماعي في عدد من الامارات الأخرى.
وتسعى الوزارة إلى تحقيق كافة أهداف الخدمة الاجتماعية ومن ذلك :

(١) الجريدة الرسمية لدولة الامارات، العدد ٥ ، يوليو ١٩٧٢ ، ص ٣٢ – ٣٤ .

١ – رعاية الاسرة والطفولة والامومة .
٢ – تشجيع اقامة الجمعيات التعاونية .
٣ – رعاية البدو والعمل على توطينهم .
٤ – النهوض بالمجتمع الريفي .
٥ – تشجيع الجمعيات الخيرية وتوجيهها والاشراف عليها .
٦ – رعاية النشاطات الاجتماعية، كالنوادي والجمعيات .
٧ – تدريب المتخلفين عقليا .
٨ – كما تعمل الوزارة على تنفيذ مشروع لتدريب أفراد الأسر المحتاجة على الاشتغال ببعض الحرف البسيطة لتحسين أوضاعها المادية .
٩ – العناية بأوضاع الطبقة العاملة .

وتبدي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل اهتماماً خاصا بشئون العمال والعمل، انطلاقا من توجيهات الدين الحنيف، وعملا بالمبادىء التي تضمنها دستور الاتحاد. وقد أنشأت الوزارة ضمن ادارتها قسما للعمل يختص بالنشاطات الآتية :

ا – اعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالعمل والعمال .
ب – مكافحة البطالة وتوفير العمل للعاطلين .
ج – تلقي شكاوى العمال ودراستها وايجاد الحلول المناسبة والعادلة لمشاكلهم .

وقد عمل هذا القسم بكل جد، وقام بالمهمات التالية :

١ – تسجيل جميع العمال العاطلين عن العمل توطئة لتوفير العمل لهم عن طريق الاتصال بالوزارات والمؤسسات المختلفة لهذا الغرض .
٢ – تسجيل الطلبة الراغبين في الحصول على التدريب المهني وأرسالهم إلى أبو ظبي للالتحاق بمعهد التدريب المهني فيها .
٣ – المشاركة في نشاطات المؤتمرات والمنظمات التي تهتم بشئون العمل والعمال بغية الاستفادة من مختلف التجارب والخبرات .
٤ – تحديد العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، خاصة فيما يتعلق بالأجور

وعدد ساعات العمل، والاجازات والمكافآت .
٥ – التأكد من عدم تشغيل الأحداث قبل بلوغ سن السادسة عشرة .
٦ – التعويضات الخاصة بأصابات العمل والعجز والوفاة وأمراض المهنة .

هذا وتعمل الوزارة على نشر الوعي بين فئات العاملين لمعاونتهم على مواجهة كل الصعوبات التي قد تعترضهم، وذلك عن طريق المحاضرات والنشرات والبرامج الاذاعية والتليفزيونية .

اغاثة ضحايا السيول .

وعندما تعرضت بعض المناطق في الدولة للسيول المخربة اهتم رئيس الدولة أبلغ الاهتمام بأوضاع المواطنين وأوفد وزراء الاسكان والعمل والشئون الاجتماعية والزراعية لتقصي أوضاع منكوبي السيول والعمل على ازالة آثار ما تعرضت له ممتلكاتهم[1] .

وبعد

فاذا كان العام الأول من عمر الاتحاد عام التشريعات والتنظيمات، وتكوين الأجهزة والادارات، وإذا كانت الانجازات المادية على صعيد الاعمار وما يدخل في معناه ربما تبدو قليلة نسبيا، فان الأمل كبير بأن تشهد الأعوام القادمة انجازات كبيرة وقفزات واسعة في ميدان التطوير والانماء والأعمار .

---

(١) تقرير وزارة العمل والشئون الاجتماعية رقم م/١٩٧٢/٢٦/١١ المؤرخ ١٩٧٢/٩/٢١ .

بينما كانت طباعة هذا الكتاب قد أوشكت على الانتهاء ورد خطاب سعو رئيس الدولة في افتتاح الدورة العادية الثانية للمجلس الوطني الاتحادي بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠ . وحيث ان هذا الخطاب يمثل في ذاته وثيقة رسمية هامة فقد وجد ان من المناسب الحاقه بالكتاب .

اخواني أعضاء المجلس الوطني الاتحادي :

باسم الله وبحمده نفتتح اليوم الدور العادي الثاني لمجلسكم الموقر راجين من الله عز وجل ان يوفقنا جميعا لأداء رسالتنا في بناء وطننا العزيز وتحقيق آمال شعبنا في التقدم والعزة والرفاهية. وانه ليسعدني ان اهنئكم بافتتاح هذه الدورة الجديدة للمجلس الوطني الاتحادي متمنيا لكم كل نجاح وتوفيق في تثبيت دعائم الاتحاد والتعبير عن رغبات اخواننا المواطنين من خلال الممارسة الديمقراطية والعمل الجاد المخلص لمواصلة المسيرة إلى مستقبل مشرق باذن الله .

ايها الاخوة :

بعد أيام قليلة وفي الثاني من شهر ديسمبر القادم تحتفل دولة الامارات العربية المتحدة بعيد الاستقلال ومرور عام على قيام اتحاد الامارات العربية .

لقد كان قيام هذا الاتحاد من أعز أمانينا. والآن فان تقوية الاتحاد والمحافظة عليه من أسمى الأهداف التي نحرص عليها. ونحن نتطلع لأن يكون اتحاد الامارات العربية نقطة ابتداء وانطلاق نحو اتحاد أوسع وأشمل في المنطقة على طريق الوحدة العربية الشاملة .

اخواني الاعضاء المحترمين :

لقد شارك مجلسكم الموقر خلال دورته الماضية في انجاز العديد من التشريعات التي تنظم أسلوب الحياة في مجتمعنا وترسم طريقه إلى التقدم في ظل سيادة القانون انطلاقا من المبادىء الهامة التي نص عليها الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

وآمل ان تكون دورتكم الحالية نقطة انطلاق جديدة تسهمون فيها مع الحكومة في استكمال الغايات المرجوة وتحقيق الأهداف التي يتطلع إليها شعبنا .

ان تعاونكم الصادق مع الحكومة وتقديركم الكامل للمسؤولية والتزامكم بالمصالح العليا للاتحاد وايمانكم الراسخ بقضايا الوطن وحق شعبنا في الحياة الحرة الكريمة هي من المبادىء الهامة التي يجب التمسك بها. إذ ان بناء مستقبل هذه الدولة يعتمد على الاخلاص والبذل والتضحية والايمان بالقيم السامية المستمدة من شريعتنا الاسلامية وتراثنا الحضاري .

ايها الاخوة :

لكي نتطلع إلى المستقبل يجب ان ننظر إلى الماضي ونستفيد من تجربة الحياة على أرضنا ونتعرف على ما تم انجازه من عمل خلال الفترة الماضية لنرسم طريقنا إلى المستقبل الذي ننشده .

ففي المجال الخارجي :

حرصت الامارات العربية المتحدة على ان تتبوأ مركزها اللائق بعد الاستقلال وان تقوم بدورها في الوطن العربي والمجتمع الدولي فبادرت إلى الانضمام إلى جامعة الدول العربية والمنظمات العربية التي تعمل في اطارها وأعلنت التزامها بالمواقف

المبدئية والاساسية التي اتخذتها الدول العربية ضمن اطار جامعة الدول العربية كما أعلنت دعمها وتأييدها لشعب فلسطين في نضاله العادل ضد قوى البغي والعدوان لأنه لا يمكن اقرار السلام في الشرق الاوسط طالما ان شعب فلسطين قد حرم من حقوقه وأرض أجداده وطالما لم تتراجع اسرائيل عن اطماعها التوسعية بالاستيلاء على الأراضي العربية بالحرب والعدوان .

وكذلك فقد اهتمت دولة الامارات العربية المتحدة بالمحافظة على السلام والاستقرار في منطقة الخليج وحرصت على اقامة علاقات طيبة مع الدول المجاورة ايمانا منها بأن صيانة السلام والاستقرار في المنطقة تعتمد كليا على تعاون دولها واحترام كل منها لاستقلال الدول الأخرى وسيادتها الاقليمية ووحدة أراضيها، وضرورة حل الخلافات القائمة والتي قد تنشأ في المستقبل بالطرق السلمية والوسائل التي تكفل الحقوق المشروعة والمصالح القومية للاطراف المعنية .

كما صدقت دولة الامارات العربية المتحدة على ميثاق المؤتمر الاسلامي الذي يهدف إلى تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الاعضاء ودعم تعاونها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله، وتنسيق العمل من أجل تحرير الأماكن المقدسة ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه الشرعية وتحرير أراضيه .

ومن ناحية أخرى فقد سارعت دولة الامارات العربية المتحدة إلى الانضمام إلى منظمة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولية والاتحاد البريدي العالمي، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وهيئة الصليب الاحمر الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ومنظمة الامم المتحدة لاغاثة الطفولة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير. وبذلك أخذت الامارات العربية المتحدة مكانها بين الدول العربية الشقيقة وبين

المجموعة الدولية على نطاق واسع ايمانا منها بأهمية التعاون المثمر بين جميع الشعوب في مختلف الميادين لتوفير السلام والامن والتقدم .

وقد قمنا بزيارات رسمية لكل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية وجمهورية السودان الديمقراطية والمملكة المتحدة وجمهورية باكستان الإسلامية .

ونعتزم بمشية الله زيارة جمهورية اليمن العربية والصومال خلال الأيام القادمة. كما استقبلت الامارات العربية المتحدة فخامة الرئيس علي بوتو رئيس جمهورية الباكستان وفخامة الرئيس جعفر النميري رئيس جمهورية السودان وفخامة الرئيس حافظ الاسد رئيس جمهورية سورية وقد كان لهذه الزيارات واللقاءات أثرها العظيم في تدعيم أواصر الاخوة وزيادة مجالات التعاون مع تلك الدول الشقيقة والصديقة .

كما كان لاشتراك وفود الامارات العربية المتحدة في اجتماعات جامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة ومؤتمر التجارة والتنمية ومؤتمر الامم المتحدة للمحافظة على البيئة ومؤتمر التربية والثقافة والعلوم ومؤتمر العمل الدولي ومؤتمر الصحة العالمية ومؤتمر الاغذية والزراعة ومؤتمر عدم الانحياز وغيرها من المؤتمرات الدولية، نتائج طيبة تتمثل في الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة ومسايرة التطورات العالمية في الميادين المختلفة واعلان موقف الامارات العربية المتحدة وسياستها تجاه القضايا العربية والعالمية. وقد شارك في هذه المؤتمرات الدولية عدد من الدبلوماسيين الشباب من أبناء الامارات العربية المتحدة الذين تم اعدادهم وتدريبهم للقيام بمسؤولياتهم على الوجه الاكمل .

وقد أنشأت وزارة الخارجية مقراً دائماً لدى الامم المتحدة في نيو يورك وافتتحت سفارة في القاهرة وكلفت سفيرها بمهام الممثل الدائم لدولة الامارات العربية المتحدة لدي الجامعة العربية. كما افتتحت سفارة في لندن وعينت لها سفيراً مقيماً وكذلك

في العراق والسودان ولبنان والكويت والباكستان واليمن والهند. وهي بصدد فتح سفارات في كل من فرنسا واليابان وليبيا وسوريا والمغرب والجزائر والاردن وايران واندونيسيا .

وفي المجال الداخلي :

استطاعت دولة الامارات العربية المتحدة أن تعيد بناء الحياة على أرضها الطيبة وقد حققت الوزارة انجازات كبيرة في مختلف المجالات خلال فترة قصيرة من الزمن .

ففي مجال التربية والتعليم :

عنيت الدولة بتوجيه اهتمامها إلى التعليم باعتباره عاملا أساسياً لتقدم المجتمع وازدهاره فاصدرت القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٢ في شأن المدارس الخاصة لاخضاع هذه المدارس لرقابة وزارة التربية والتعليم وتوجيهها في الحدود الواردة بهذا القانون .

وصدر القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٧٢ في شأن البعثات التعليمية لتنظيم الاشراف على البعثات والعلاوات الجامعية والمنح الدراسية والتدريبية خارج البلاد ووضع قواعد الايفاد والمعاملة المالية للمبعوثين وزيادة الحوافز المقررة لهم .

كما صدر القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ في شأن التعليم الالزامي وقد نص هذا القانون على ان يكون التعليم الزاميا في المرحلة الابتدائية ومجانيا في جميع مراحله بالنسبة للمواطنين وتلتزم الدولة بتوفير المباني المدرسية والكتب والمعلمين والقوى البشرية والمادية لتحقيق أهداف التعليم وبناء المواطن الصالح للاسهام في تقدم المجتمع وتطوره .

وقد انجزت وزارة التربية والتعليم الكثير من الاعمال خلال الفترة الماضية

ومن بينها :

١ – استلام جميع المدارس في الامارات والحاقها بالوزارة الاتحادية وتولى الاشراف والانفاق عليها .

٢ – توقيع اتفاقية ثقافية مع دولة الكويت تم بموجبها استلام جميع منشآتها التعليمية بالبلاد التي بلغت ٤٧ مدرسة وقد تم ادارة هذه المدارس والصرف عليها من قبل الوزارة التي تحملت مسؤوليتها كاملة منذ بداية شهر سبتمبر ١٩٧٢ كما تولت مسؤولية الصرف على البعثات التعليمية التي كانت موفدة على هيئة مساعدات من دولة قطر ودولة البحرين، وقد بلغ عدد المدارس والمعاهد التي تقوم الدولة بالاشراف والصرف عليها خلال هذا العام ٩٥ مدرسة موزعة بين الامارات، وبلغ عدد الطلاب حوالي ٣٠ ألف طالب وقد تم توفير جميع متطلبات هذه المدارس كما تم صرف التغذية اليومية للطلاب والملابس والكتب مجانا ايمانا من الدولة بواجبها في خدمة أبنائها .

٣ – وحرصت الوزارة على افتتاح رياض للاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربع وست سنوات لتهيئتهم للمدارس الابتدائية، والتوسع في قبول طلاب جدد في المرحلة الابتدائية وانشاء عدد من المدارس الابتدائية في المناطق التي حرمت من التعليم في السابق، وتعزيز عدد السيارات لتأمين نقل الطلاب والطالبات إلى دور التعليم، وتزويد المدارس بالمختبرات العلمية والمكتبات المدرسية، وتوفير الرعاية الكاملة لطلابها .

٤ – كما أولت الوزارة اهتمامها تعليم الكبار فافتتحت ٢٥ مركزاً في الامارات من بينها مراكز لتعليم النساء لتوفير فرص التعليم لهن. كما تم افتتاح عدد من المعاهد الدينية والمدارس الصناعية والتجارية والزراعية على أسس سليمة وتشجيع الاقبال عليها بصرف مرتبات شهرية للطلاب الملتحقين بها .

٥ – وحرصت الوزارة على تشجيع البعثات التعليمية فبلغ عدد الموفدين إلى الجامعات العربية والأجنبية هذا العام حوالي ٣٠٠ طالب وأصبح عدد الطلاب الذين يدرسون بالخارج حوالي ٧٠٠ طالب وطالبة في مختلف التخصصات. وتقوم الدولة بصرف رواتب شهرية لهم كما تقدم لهم نفقات الملابس والكتب والعلاج وتذاكر السفر، وتوفر لهم الرعاية الكاملة لاعدادهم للمشاركة في بناء مستقبل هذه الدولة .

٦ – وتعتزم الوزارة وضع خطة لمواجهة قبول ١٠٫٠٠٠ طالب وطالبة جدد في العام القادم، وبناء عدد كبير من المدارس في الامارات بما فيها المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وانشاء دار للمعلمين وأخرى للمعلمات لتخريج مدرسين في المراحل المتوسطة والثانوية، وتوسيع المدارس الصناعية وزيادة مراكز تعليم الكبار، والتوسع في البعثات التعليمية، وتقوم الوزارة برسم سياستها الجديدة بحيث يصل عدد الطلاب خلال ثلاث سنوات إلى خمسين ألف طالب وطالبة موزعين على جميع المراحل التعليمية .

وفي مجال الصحة :

فقد عُنِيَت الحكومة بتأمين الخدمات العلاجية للمواطنين ورفع مستواها وزيادة عدد العاملين في هذا الميدان من أطباء وممرضات كما سعت إلى تأمين معالجة المرضى بالخارج في الحالات التي يتعذر فيها معالجتهم في مستشفياتها الوطنية .

وعملت الوزارة على زيادة كافة المستشفيات واستقبالها لمختلف الحالات فحولت مستشفى الولادة بالشارقة ومستشفى أبو ظبي في أم القيوين إلى مستشفيات عامة وافتتحت بها أقساماً خاصة بالحوادث تعمل ليلا ونهاراً لخدمة الحالات الطارئة، كما تم بناء عيادة الشارقة الجديدة وتجهيزها بالمعدات والأدوات اللازمة .

واهتمت الوزارة بالطب الوقائي ومكافحة التدرن الرئوي وتوفير الأجهزة الحديثة

اللازمة لمكافحة هذا المرض. وقامت الوزارة في الآونة الأخيرة باجراء حملة تطعيم عامة ضد الكوليرا لحماية البلاد من هذا الوباء .

وأجرت الوزارة دراسة لتخطيط الأوضاع الصحية في الامارات بالاشتراك مع مندوب منظمة الصحة العالمية بغية تحديد الأماكن التي يجب ان يتم فيها انشاء المؤسسات الجديدة وتطوير المنشآت القائمة وفقا لحاجة السكان في كل منطقة. وتقرر استحداث مكتب دائم لمنظمة الصحة العالمية في دولة الامارات العربية المتحدة يستدعى من خلاله الخبراء من منظمة الصحة العالمية وسيكون لديها في هذا المكتب خبير عالمي في الصحة العامة بصورة دائمة ومهندس صحي وخبير لشؤون التمريض. كما تم توقيع اتفاقية للتعاون الصحي بين حكومة دولة الكويت وحكومة الامارات العربية المتحدة لزيادة التعاون المثمر في جميع مجالات الخدمات الصحية وفي ميدان الثقافة الصحية .

وتسعى الوزارة إلى اقامة مشروع للتثقيف الصحي ومشروع لانشاء مراكز رعاية الطفولة والأمومة ومشروع لمراكز صحة الريف والبيئة. كما تعتزم الوزارة انشاء مراكز صحية في الفجيرة وخورفكان ومسافي وشعم وانشاء عيادات طبية في كل من سكمكم وخت والخان والرمس وفلج المعلا والجزيرة الحمراء وبناء عيادات خارجية في أم القيوين ورأس الخيمة .

وانشاء بنك للدم يغطي حاجة الامارات في الوقت الحاضر وانشاء مستشفى للامراض العقلية والعصبية ومركز للعلاج الطبيعي ومدرسة للتمريض لتأدية رسالتها في توفير الرعاية الطبية الكاملة لجميع أبناء الامارات العربية المتحدة .

٣ – وفي مجال الاسكان والاشغال العامة :

فانه رغبة في رفع المستوى السكني والاجتماعي في الامارات الاعضاء للاتحاد

فقد رصد ضمن ميزانية المشروعات للعام الحالي ١٩٧٢ مبلغ ١ر٣٥٠ر٠٠٠ دينار كدفعة أولى لبناء ١٢٠٠ مسكن شعبي على ان يستكمل الباقي في ميزانية سنة ١٩٧٣ وقدرت تكلفة هذا المشروع بمبلغ ٤ر٥٩٢ر٩٢٤ دينار. وقد تم تصميم هذه المساكن وطرحها للمناقصة وتحديد مواقعها في الامارات وسيبدأ تنفيذها خلال الشهر القادم .

وبالاضافة إلى ذلك فقد أمرنا ببناء ٥٢٠ مسكنا شعبيا في مناطق البادية من الامارات العربية المتحدة لتحضير البدو واستكمال سبل الرفاهية لهم. وقامت الوزارة بتحديد المناطق المناسبة لسكنهم وستطرح مناقصة هذه المساكن قريبا وتستغرق عملية البناء فيها حوالي ستة شهور .

وقد انجزت الوزارة الكثير من الخطوات في تنفيذ مشروعات الطرق المدرجة بالميزانية وصيانتها، ومن المنتظر ان تظهر نتائجها في وقت قريب، كما استكملت الوزارة تنفيذ عدة منشآت صحية وتعليمية وزراعية في الامارات .

وتعتزم الوزارة تنفيذ عدة مشروعات في العام القادم من بينها توسيع مرفأ خورفكان وإنشاء مرفأ في كل من الفجيرة ودبا، وتشييد مدرج للطائرات في الفجيرة وكلبا وتطوير خور وميناء عجمان، وتطوير وتعميق خور أم القيوين وحماية سواحل رأس الخيمة .

٤ – وفي مجال خدمات الكهرباء والماء :

رسمت الوزارة سياستها على ان خدمات الكهرباء والماء حق لكل مواطن في الامارات العربية المتحدة وانه يجب ان تصل تلك الخدمات إلى كل بيت في جميع أرجاء الدولة .

فأجرت الوزارة دراسة شاملة عن امكانية ربط وتطوير الكهرباء في الامارات

العربية المتحدة لكي تساعد على تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدولة واستعانت في ذلك ببيوت الخبرة العالمية .

وقامت الوزارة باستلام محطة الكهرباء في امارة عجمان في ١٩٧٢/٧/١ وبدأت على الفور في وضع الخطط اللازمة للتوسع في مد الخطوط وتركيب المحولات واجراء اصلاحات شاملة على الشبكة، كما تم التعاقد على انشاء محطة توليد جديدة لزيادة الطاقة إلى (٢٠٠٠) كيلوات وسيتم الانتهاء من تركيبها في نهاية شهر مايو ١٩٧٣ .

كما قامت الوزارة باستلام محطة الكهرباء بإمارة أم القيوين في ١٩٧٢/٨/١ وأنشأت بها محطة توليد طاقتها (٢٠٠٠) كيلوات وسيتم قريبا الانتهاء من اقامة شبكة توزيع كهربائية لتوصيل خدماتها إلى جميع البيوت والمزارع .

وفي مصفوت تم عمل شبكة توزيع جديدة وتجري اقامة محطة توليد بطاقة قدرها ٣٠٠ كيلووات .

وفي دبا تقوم الوزارة بتركيب مولدين طاقة كل منهما ٣٥٠ كيلووات .

وفي الفجيرة بدىء في تركيب مولد طاقة (٣٥٠) كيلووات لتدعيم طاقتها الكهربائية ورفعها إلى (١٣٠٠) كيلووات .

وقد وضعت الوزارة خطة لاقامة محطة كهرباء مركزية تبلغ طاقتها (٧٠٠٠) كيلووات لربط المنطقة الشرقية بأكملها وسيبدأ تنفيذ هذا المشروع في بداية عام ١٩٧٣ .

و بالنسبة لخدمات المياه فقد أجرت الوزارة مسحا شاملا لمصادر المياه بالامارات ووضعت الخطط والمشروعات لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لاستهلاك المياه وتزويد القرى البعيدة والمناطق النائية بالمياه الصالحة للشرب عن طريق حفر آبار جديدة

وتشييد خزانات المياه وتركيب شبكات مياه قوية .

ولقد تم بالفعل حفر آبار جديدة على أسس علمية وتركيب الفلاتر غير القابلة للصدأ والتآكل وأجريت عليها تجارب الضخ وذلك في كل من الفجيرة، خورفكان، عجمان، مسافي، اذن، شعم .

وفي رأس الخيمة أجريت عملية تطوير في حقل البريرات حيث أعيد حفر الآبار المجهزة بالفلاتر وتركيب طلمبات أعماق كهربائية عليها لتوفير الاحتياجات الحالية والمستقبلة لامارة رأس الخيمة من المياه الصالحة للشرب. وقد تم اقامة خزانات للمياه في عديد من المناطق... فلقد شيد خزان مرفوع للمياه بحقل بياتا سعة (٧٠) ألف جالون ويمد أم القيوين بالمياه العذبة للشرب.. وأقيم خزان آخر بالفجيرة سعة (٧٠) ألف جالون أيضاً... وأعد خزان آخر في منطقة شعم سعة (٣٠) ألف جالون .

كما قامت الوزارة بمد أنابيب للمياه... ففي الفجيرة امتد خط مياه رئيسي بطول ٤ كيلومترات، ويجري العمل لاستكمال الخط الدائري بطول ٨ كيلو مترات إلى الحصن. كما بدىء العمل في توصيل المياه إلى جميع البيوت. وكذلك في رأس الخيمة بدأ العمل بمد خط أنابيب مياه رئيسي بطول ٧ كيلو مترات بين الخزان وطريق دبي – رأس الخيمة. كما قامت الوزارة بتركيب مضخات وماكينات جديدة على عديد من الآبار مثل دبا واذن وطوى راشد وشعم .

وتعتزم الوزارة مع بداية العام القادم حفر آبار جديدة وتركيب شبكات مياه وخزانات مرفوعة في كل من دبا والفجيرة وخورفكان وكلبا وجميع القرى الساحلية والداخلية في الدولة. واجراء الابحاث المختلفة على المياه الجوفية لتحسين استغلالها .

٥ – وفي مجال الزراعة والثروة السمكية :

اهتمت الوزارة بمنح القروض للمزارعين وزيادة عدد الآلات الزراعية وتقديم الخدمات الارشادية للمساهمة في تنمية الثروة الزراعية بالبلاد .

وتشرف الوزارة على محطات الدقداقة والفلج وكلبا ومشروع مليحة الزراعي ويجري الآن انشاء محطات ارشادية ولانتاج الاشتال في الفجيرة ودبا وخورفكان ومسافي والزيد وشمل ومصفوت. وتقوم الوزارة بشراء البذور والاسمدة وبيعها للمزارعين بسعر التكلفة .

وقامت الوزارة بحفر ١٠٨ بئر في عدة مناطق ريفية بالامارات وتركيب ٥٣ ماكينة واصلاح وصيانة ٢٣٥ ماكينة أخرى .

٦ – وفي مجال المواصلات :

اهتمت الوزارة بتوحيد وتطوير الخدمات البريدية على مستوى الدولة، فصدر قانون اتحادي يقضي بتوحيد الخدمات البريدية في دولة الامارات العربية المتحدة وانشاء ادارة عامة للبريد تضم دوائر البريد بالامارات. وقد تولت الوزارة مسؤولية ادارة هذا المرفق في جميع ارجاء الدولة اعتباراً من ١٩٧٢/٨/١ . ووضعت الوزارة خطة عمل لمواجهة التوسع في الخدمات البريدية ووصولها إلى مناطق لم تصلها من قبل، لتطوير هذه الخدمات وتحسين أدائها. وتعتزم الوزارة افتتاح مكاتب بريدية في جميع أنحاء الدولة .

ومن جانب آخر أعدت مشروعا بقانون لتنظيم ترخيص واستعمال الأجهزة اللاسلكية في البلاد. وقد تم انضمام دولة الامارات العربية المتحدة إلى الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية واللجنة الدائمة للترددات اللاسلكية لدول

الخليج العربي وعمان. وتقوم الوزارة بالتشاور مع شركات البرق والهاتف العاملة في الدولة وبحث خطط المستقبل بهدف تحسين خدماتها ورفع مستواها .

وقامت الوزارة بعقد عدة اتفاقيات للطيران المدني مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة لزيادة التعاون بينها في هذا المجال، كما تم انضمام دولة الامارات العربية المتحدة إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ومجلس الطيران المدني التابع لجامعة الدول العربية .

كما قدمت الوزارة قروضا للصيادين لشراء ماكينات بحرية ويجري اعفاؤهم من سداد سدس ثمنها، كما تم اصلاح ٨٠٦ ماكينة للصيادين في الورش الحكومية وبناء ورش لاصلاح الماكينات في رأس الخيمة والفجيرة بهدف تقديم التيسيرات الممكنة لهذه الفئات المنتجة .

وقد حرصت الوزارة على العناية بالثروة الحيوانية وتقديم الخدمات البيطرية ومراقبة المسالخ في الشارقة وعجمان ورأس الخيمة ويجري العمل الآن في بناء مراكز للخدمات البيطرية في الذيد والفجيرة بالاضافة إلى المراكز المقامة في الدقداقة ورأس الخيمة وأم القيوين وعجمان والشارقة ومليحة وخورفكان. كما يجري التجارب لزيادة الانتاج الحيواني في الدولة .

٧ – وفي مجال الشؤون الاجتماعية والعمل :

لقد حرص الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة على اعتبار العدالة الاجتماعية من دعامات المجتمع وان التعاضد والتراحم صلة وثقى بين جميع المواطنين، ويشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الاجبارية ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح

المجتمع. وعملا باحكام الشريعة الإسلامية التي تحض على التآزر والتكافل الاجتماعي وانطلاقا مما نص عليه الدستور، وايمانا بتقاليد مجتمعنا العربي فقد صدر قانون الاعانات الاجتماعية لتجسيد وتنفيذ هذه المبادىء .

وقد عنيت الوزارة بتكوين جهاز للبحث الاجتماعي لتقصي الحالات المستحقة للاعانة طبقا للقانون واجراء مسح اجتماعي للمنطقة للتعرف على الظروف المعيشية لأبناء المجتمع بهدف تقديم الحلول المناسبة للمشكلات الاجتماعية واعداد الخطط اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية للمواطنين .

وخلال الفترة الماضية تم بحث ٤٨٠٠ حالة من الفئات المستحقة للاعانة الاجتماعية منها ١٥٠٠ حالة في رأس الخيمة و ١١٠٠ حالة في الشارقة ، ١٢٠٠ حالة في الفجيرة، ٥٢٠ حالة في عجمان، ٤٨٠ حالة في أم القيوين، ولا يزال البحث الاجتماعي مستمرا .

وقد تم تقدير وصرف قيمة الاعانات المستحقة لهم عن شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٧٢ وتبلغ ١٢٣٠٠٠ دينار تقريبا ويقدر عدد المستفيدين من هذه الاعانات الاجتماعية حوالي ١٩٢٠٠ فرد من أبناء الامارات العربية المتحدة .

وبالاضافة إلى ذلك فقد تم صرف ٤٠٠ر٠٠٠ دينار للمتضررين من السيول التي تعرضت لها المناطق الشرقية في البلاد خلال شهر مايو الماضي لتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم .

واهتمت الوزارة بالعمل باعتباره ركناً أساسياً من أركان تقدم المجتمع فقامت بتسجيل العمال العاطلين عن العمل في سجلات خاصة وسعت إلى توفير فرص العمل لهم في الوزارات والشركات والمؤسسات العامة بدولة الامارات العربية المتحدة .

وقد شاركت الدولة في المؤتمرات والمنظمات العربية والدولية التي تهتم بالعمل

والعمال والرعاية الاجتماعية وذلك لمتابعة تطور السياسات العمالية والاطلاع على تشريعات العمل الحديثة والاستفادة من الخبرات العمالية في هذا المجال. وقدمت الدولة التسهيلات اللازمة إلى هيئة صندوق الأطفال العالمية (اليونيسيف) لانشاء مكتب اقليمي لها في عاصمة الامارات العربية المتحدة للقيام بواجباتها الانسانية والفنية بالمنطقة ومشاركة خبرائها في اجراء البحوث والدراسات الاجتماعية لخدمة المجتمع .

٨ – وفي مجال العدل :

فقد عملت الوزارة على اقامة حصن القضاء الاتحادي وانتهت من اعداد مشروعين قانونيين تحقيقا لهذا الغرض ، الأول بانشاء المحكمة الاتحادية العليا وهي الهيئة القضائية العليا في الدولة والثاني بتنظيم القضاء الاتحادي ويشمل انشاء وترتيب المحاكم الاتحادية الابتدائية والقسم الاستئنافي وتحديد اختصاصاتها وتعيين واجبات وحقوق وحصانات القضاة وكذلك انشاء النيابة العامة التي سيناط بها التحقيق في الجرائم الاتحادية ومباشرة الدعاوى الجزائية أمام المحاكم الاتحادية المختصة. ومن المنتظر أن يتم تشكيل الهيئات القضائية لتمارس وظائفها القضائية مع بداية العمل بالميزانية الجديدة لعام ١٩٧٣ .

كما اهتمت الوزارة بتنظيم الأعمال المعاونة للقضاء كالمحاماة والخبرة أمام المحاكم وادارة شؤون القصر والغائبين الأجانب وتسجيل الحقوق العقارية .

وتعتزم الوزارة انشاء دائرة متخصصة للتشريع والافتاء تتولى اعداد مختلف التشريعات الاتحادية التي عهد بها الدستور إلى السلطات الاتحادية وابداء الرأي والمشورة القانونية إلى مختلف الوزارات في المسائل القانونية، والقضائية في البلاد وتبادل الآراء والبحوث مع رجال الفقه والقانون والقضاء في الدول العربية الشقيقة .

٩ – وفي مجال الشباب :

أولت الدولة اهتمامها برعاية الشباب باعتباره أمل الحاضر وعدة المستقبل فانشأت وزارة خاصة للشباب والرياضة تتولى وضع السياسة العامة لتوجيه ورعاية الشباب وارشاده إلى ما يرفع مستواه ويقوي روحه الوطنية وانشاء الاندية والجمعيات والاتحادات الرياضية والاجتماعية والثقافية والمنشآت الرياضية وتشجيع الشباب للالتحاق بها، وتنظيم شغل أوقات فراغ الشباب ووضع البرامج المحققة لذلك، بالاضافة إلى تدعيم أنشطة رعاية الشباب في الامارات وتنظيم الاشتراك في المؤتمرات والدورات الرياضية العربية والدولية .

وقد صدر قانون اتحادي في شأن تنظيم الاندية والجمعيات العاملة في مجال رعاية الشباب لترتيب اجراءات شهرها وتنظيم أسلوب ادارتها والاشراف عليها. واشترك شبابنا في مهرجان الشباب العربي الأول الذي أقيم بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية في شهر يوليو الماضي كما تم اعداد فرقة كشفية من أبناء الامارات للاشتراك في المؤتمر العاشر والمخيم الكشفي بالجمهورية العراقية في شهر اغسطس الماضي .

وتعتزم الوزارة تدعيم الاندية والجمعيات العاملة في مجال رعاية الشباب وانشاء مراكز نموذجية للشباب وأقامة معسكرات عمل صيفية ومعسكرات كشفية للانتفاع بطاقات الشباب وتنمية قدراته لتحقيق الآمال المعقودة عليه في المستقبل .

١٠ – وفي مجال الخدمات الاعلامية :

فقد تم تقوية الارسال الاذاعي لاسماع صوت الامارات العربية المتحدة إلى كافة أرجاء العالم العربي وغرب وجنوب اوروبا، كما تمت تقوية الارسال التلفزيوني إلى الضعف لتغطية معظم الامارات. وازدادت ساعات الارسال الاذاعي والتلفزيوني خلال الفترة الماضية زيادة ملموسة. وتعمل الوزارة على تطوير البرامج بصورة مستمرة

وتشجيع انتاج البرامج المحلية .

ومن ناحية أخرى فقد تم تحويل جريدة الاتحاد إلى صحيفة يومية ليتمكن المواطنون وغيرهم من استقاء أحدث الأخبار عن طريق أول جريدة يومية في الدولة .

كذلك تم افتتاح مكتب أعلام في دبي وآخر في الشارقة كما انشئت مكتبات أعلامية في الامارات الاعضاء .

وتعمل الوزارة جاهدة في سبيل تنمية السياحة وتطويرها والتوسع في المسح والتنقيب عن الآثار في المنطقة .

وتعتزم الوزارة انجاز المزيد في مجال تقوية البث الاذاعي وانشاء موجات أخرى متخصصة واستكمال الدراسات لتنفيذ مشروع الميكرويف لضمان وصول الارسال التلفزيوني بقوة ووضوح إلى كافة أنحاء الدولة والخليج واستكمال بناء استديو الانتاج المحلي التليفزيوني لتطوير البرامج المحلية. واعداد خطة للتوسع في كافة المجالات الاعلامية من اذاعة وتليفزيون وصحف ومكتبات أعلامية مع تطوير الاماكن السياحية المختلفة .

١١ – وفي مجال الامن الداخلي :

فانه من الأهداف الاساسية لاتحاد الامارات العربية الحفاظ على استقلاله وسيادته وعلى أمنه واستقراره ودفع كل عدوان على كيانه أو كيان الامارات الاعضاء فيه وحماية حقوق وحريات شعب الاتحاد وتحقيق التعاون الوثيق فيما بين اماراته لصالحها المشترك .

ومن أجل هذه الأغراض عملت سلطات الدولة على توفير الأمن والطمأنينة لجميع المواطنين وأنشأت وزارة للدولة للشؤون الداخلية لتشارك مع وزارة الداخلية في استتباب الأمن في ربوع البلاد وأنشأت مراكز الأمن البرية، ومراكز خفر

سمو رئيس الدولة أثناء القاء البيان الاميري في افتتاح دور الانعقاد الثاني للمجلس الوطني الاتحادي، وقد ظهر إلى جانب سموه معالي السيد محمد المصمودي وزير خارجية تونس

السواحل في الامارات، وتم تجنيد الدفعة الأولى من نواة الشرطة الاتحادية البالغ عددها ٣٠٠ فرد كما تم ايفاد ٤٠ من أبناء الامارات العربية المتحدة للدراسة بكليات الشرطة في الدول العربية الشقيقة .

ومن ناحية أخرى فقد صدر قانون الجنسية وجوازات السفر تنفيذا لما أشار إليه الدستور المؤقت بأن يكون لمواطني الاتحاد جنسية واحدة يحددها القانون. ويتمتعون في الخارج بحماية حكومة الاتحاد وفقا للاصول الدولية المرعية .

كما تم ادماج ادارات الجنسية والهجرة بالامارات في دائرة الجنسية والهجرة الاتحادية التي تولت مسؤولياتها كاملة في جميع أنحاء الدولة. كذلك تم تحديد

مراكز الدخول والخروج بدولة الامارات العربية المتحدة لتنظيم وتوحيد اجراءات الدخول والخروج للبلاد بصورة شرعية ووفقا للقانون والأنظمة المقررة. كما اهتمت الوزارة بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة فأصبحت الامارات العربية المتحدة عضوا في المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ومنظمة البوليس الدولي .

وتعتزم الوزارة تقوية جهاز خفر السواحل بزيادة افراده وتزويده بالمعدات الحديثة كما تسعى الوزارة إلى تجنيد دفعات جديدة من أبناء الامارات العربية المتحدة للالتحاق بكليات الشرطة وتوسيع وتنظيم جهاز المرور الاتحادي واستكمال الأجهزة اللازمة لتأدية رسالتها في أمن الاتحاد واستقراره وتأمين حقوق المواطنين وحرياتهم .

وفي محال الدفاع والقوات المسلحة :

فانه لم يكن للامارات العربية المتحدة قبل عام **١٩٧٢** جيش نظامي موحد بل كانت هناك قوة واحدة في الساحل هي قوة كشافة عمان مهمتها حراسة الحدود والقيام بدور الحماية للامارات .

وقد شاءت ارادة الله ان ينال هذا الشعب استقلاله بعزيمة حكامه وان تتوحد ارادته دستوريا وسياسيا وعسكريا في ظل الاتحاد كدولة مستقلة ذات سيادة، وأنشئت قوة دفاع الاتحاد للحفاظ على كيانه وسلامة أراضيه. وتم استلام قوة ساحل عمان واعتبرت نواة لجيش الاتحاد وارتفع علم الاتحاد خفاقاً على قواته المسلحة ليرمز إلى حقيقة هامة وهي ان القوات المسلحة أصبحت ملكا للشعب تدين بالولاء لدولة الامارات العربية المتحدة وتدافع عن كيانها وتذود عن حماها .

وقد بذلت الجهود لتطوير قوة دفاع الاتحاد وتزويدها بالاسلحة الحديثة، وزيادة عدد أفرادها إلى الحجم المناسب وتحسين مستواها المادي والمعنوي .

وقد بدىء في تنفيذ خطة لتعريب قوة دفاع الاتحاد بزيادة عدد الضباط والمسئولين

من أبناء الامارات العربية المتحدة في القوات المسلحة الاتحادية وتحويل الألقاب والاسماء العسكرية إلى ألقاب وأسماء عربية .

أيها الاخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي :

لقد بذلت حكومة الاتحاد جهوداً كبيرة في أداء رسالتها وتحقيق الآمال المعقودة عليها. ولنذكر دائما ان التاريخ يتتبع خطواتنا ويقيّم عملنا ويجب على كل فرد في موقعه ان يقدر مسئوليته وأن يرعي مصالح الوطن رعاية كاملة .

اننا نتطلع إلى مستقبل مشرق يعم فيه الرخاء وتزدهر فيه الحياة على أرضنا الطيبة ولا يزال أمامنا الكثير من العمل والجهد لكي نحقق الآمال التي ننشدها .

ولقد آن الأوان لكي نتجه إلى سياسة التصنيع في الامارات العربية المتحدة وتنفيذ بعض المشروعات الصناعية التي تتوفر مقوماتها الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل القومي وزيادته وبناء قاعدة اقتصادية متينة في المستقبل وتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين .

وينبغي اختيار هذه المشروعات على أسس من التخطيط السليم والتنسيق والتكامل الاقتصادي في المنطقة .

وينبغي ان تعمل السلطات الاتحادية على استصدار القوانين والتشريعات التي أشار اليها الدستور بالسرعة اللازمة لكي نسابق الزمن في تحقيق التقدم الذي ننشده وتوفير الحياة الافضل لجميع المواطنين .

واننا على ثقة من تعاونكم الصادق مع الحكومة للقيام بمسئولياتها كاملة ومواصلة السير بالبلاد نحو مزيد من التقدم في جميع الميادين .

كبار رجالات الدولة وكبار الموظفين يحضرون افتتاح دور الانعقاد الثاني للمجلس الوطني الاتحادي

ونسأل الله العلي القدير ان يوفقنا جميعاً لما فيه خير هذا الشعب والأمة العربية جمعاء وان يجعل عهدنا عهد تقدم وازدهار ورخاء وسلام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المحتوى

مقدمة ٩

الفصل الاول

خطوات تكوين الاتحاد

اولا : لمحة تاريخية ١٣

ثانيا : الخطوات التمهيدية لاقامة الاتحاد ١٥

ثالثا : الاتجاهات والمبادىء الرئيسية لتكوين دولة الاتحاد ٢٧

أ – ملامح رئيسية في الدستور ٦٣

ب – الدعائم التنظيمية للبناء الاتحادي ٦٣

ج – تشكيل الاجهزة الرئيسية للدولة ٦٥

٧٦

الفصل الثاني

دولة الامارات العربية المتحدة في المجالين العربي والدولي

أولا : مع العالم العربي ٩٩

١ – اسس العلاقات مع البلاد العربية ٩٩

٢ – مظاهر قوة العلاقات مع البلاد العربية ١٠٠

٣ – الانضمام إلى جامعة الدول العربية ١١٨

٤ – موقف الأشقاء العرب ١٢١

ثانيا : مع العالم الخارجي ١٢٤

١ – الدول الاسلامية ١٢٤

٢ – الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة ١٢٦

٣ – المشاركة في المؤتمرات الدولية ١٣١

٤ – المنظمات الدولية التي انتسبت اليها دولة الامارات ١٣٣

٥ – تبادل التمثيل الدبلوماسي ١٣٥

الفصل الثالث

من منجزات دولة الاتحاد في عامها الاول

مقدمة ١٤٢

اولا : الانجازات التشريعية والتنظيمية ١٤٤

ثانيا : الانجازات في مجال الخدمات ١٦٤

ملحق

خطاب سمو رئيس الدولة

في افتتاح الدورة العادية الثانية للمجلس الوطني الاتحادي ١٧٥

عُنِيَتْ بِطَبعِهِ وَإِخرَاجِهِ : دَارالقُرآن الكَرِيم : بَيْروت ص ب ٧٤٩٢